التشغيل والاستثمار

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

بلدنا بتتقدم بينا

المؤتمر العام التاسع.. نوفمبر ٢٠٠٧

المحتويات

أولاً: التوجه الاقتصادى

■ مقدمة ٤
■ سياسات تشجيع الاستثمار. ٥
■ سياسات الاستثمار وتطوير البنية الأساسية والصناعية لصعيد مصر. ١٠
■ سياسات إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة. ١٣
■ سياسات تطوير القطاع المالي، وتيسير الحصول على التمويل من أجل النموالتشغيل. ١٧

ثانياً: الفلاح والتنمية الزراعية

■ مقدمة ٢٦
■ إصلاح أحوال الفلاح المصرى... التطورات والإنجازات. ٢٦
■ الفلاح المصري... وإستراتيجية المستقبل. ٢٧
المحور الأول: إصلاح المنظومة الزراعية... وخلق بيئة داخلية مواتية للفلاح المصرى. ٢٨
المحور الثاني: الصادرات الزراعية.. نافذ حقيقية للفلاح المصري على العالم. ٣٦

مقدمة

مثلت السياسات الاقتصادية محوراً أساسيا فى توجهات الحزب وحكومته. وقد حرص الحزب على التأكيد فى كل مؤتمراته على التزامه المستمر بالإصلاح الاقتصادي والتأكيد على أنه عملية متصلة، تجرى فيها متابعة سياسات الحزب وجهود الحكومة.

وقد أوضح الحزب باستمرار أن الهدف الأسمى من الإصلاح هو المواطن. فعائد الإصلاح الاقتصادي ينعكس فى ظل تنافسية عالمية أعلى للاقتصاد، وبالتالي قدرة أفضل على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يتيح حركة أوسع فى مجالات النشاط الاقتصادي، ويؤدى بالتالي إلى إتاحة مزيد من فرص العمل ورفع مستويات الدخول.

كما أن تحسين مستوى النشاط الاقتصادي هو الرافد الهام الذى يغذى المالية العامة للدولة بمزيد من الإيرادات التى تمكنها من مد نطاق الخدمات العامة من صحة وتعليم وغيره. ويؤكد هذا ثانية على أن تحسن الأداء الاقتصادي والاستثمارى يمثل ركيزة هامة لتحسين جودة الحياة فى المجتمع المصرى.

التوجه الاقتصادى

مقدمة

تبنى الحزب وحكومته رؤية شاملة ومتكاملة للإصلاح الاقتصادى، عبر عنها فى سياساته وأوراقه المختلفة. ويعتبر تشجيع وتنمية الاستثمار من أجل النمو والتشغيل أحد أهم مكونات هذه الرؤية، والتى تناولها الحزب من منطلق شامل بدءًا من المؤتمر السنوى الثانى فى ٢٠٠٣، ثم أفرد لها ورقة سياسات خاصة فى المؤتمر السنوى الرابع فى ٢٠٠٤، عملت حكومة الحزب على تطبيق ما جاء بها من إجراءات وفقا لأولويات محددة وواضحة.

ويستمر الحزب فى تأكيد إلتزامه بالاصلاح الاقتصادى على كل المحاور التى من شأنها حفز بيئة الاستثمار والأعمال من أجل التشغيل. كما يؤكد الحزب التزام حكومته الكامل بالمضى فى تفعيل البرامج والإجراءات التى من شأنها تنفيذ هذه السياسات.

وفى مؤتمره العام التاسع، يتابع الحزب حكومته فى أربعة محاور أساسية، تتناول:

- سياسات تشجيع الاستثمار.
- سياسات الاستثمار وتطوير البنية الأساسية والصناعية لصعيد مصر.
- سياسات إدارة الأصول، والاستثمارات المملوكة للدولة.
- تطوير القطاع المالي، وتيسر الحصول على التمويل.

سياسات تشجيع الاستثمار

أظهرت النتائج والمؤشرات الاقتصادية مدى الرؤية المتعمقة للحزب، ونجاح حكومته فى تحقيق النتائج المرجوة من السياسات والإجراءات الاقتصادية، وجاء ذلك فى تحقيق مصر المركز الأول على مستوى أفريقيا من حيث صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وصلت إلى أكثر من ١١ مليار دولار فى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مما ساهم فى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى إلى أكثر من ٧٪ سنويا، واختيار مصر ضمن أفضل سبع دول على مستوى العالم فى مجال اتخاذ إجراءات إصلاحية تهدف إلى تطوير مناخ الاستثمار.

أولا: أهم إجراءات تنمية وتشجيع الاستثمار

اتخذت حكومة الحزب العديد من الإجراءات الرامية إلى تطوير مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الوطني، شملت تطوير الإطار التشريعي وتبسيط الإجراءات، وتنمية وتشجيع الاستثمار بالمحافظات وتطوير منطقة شمال غرب خليج السويس، فضلا عن الاهتمام بسرعة تسوية مشكلات ومنازعات الاستثمار، وكذلك التطوير المؤسسي للجهات المتعاملة مع المستثمرين، وتفعيل مجالس التدريب، والاهتمام بالترويج للاستثمار محلياً وإقليميا ودولياً.

ففى مجال التطوير التشريعي، كان من أهم التطورات تخفيض الحد الأدنى لرأسمال تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة، وتنظيم إنشاء مناطق استثمارية جديدة، وتوحيد قواعد تأسيس الشركات والتمتع بالضمانات والأخذ بأيسر الإجراءات فى القوانين المتعلقة بتأسيس الشركات، وتخفيض الدمغة النسبية ورسوم التوثيق والشهر.

وعلى صعيد تطوير إجراءات الاستثمار، كان من أهم جهود حكومة الحزب اختصار مدة تأسيس الشركات فى إطار تطبيق نظام الشباك الواحد، وتخفيض الرسوم المرتبطة برأسمال الشركة ذات المسئولية المحدودة، وإصدار بطاقة المستثمر العربي بدءا من شهر ديسمبر ٢٠٠٦، وتخفيض رسوم لجنة تسوية المنازعات، واختصار خطوات تعديل النظم الأساسية للشركات بحيث لا تتجاوز أسبوعا واحداً، وتطوير مجمعات خدمات الاستثمار، وخدمة الشباك الواحد لخدمة المصدرين والمستوردين فى الموانئ المصرية، مما أدى إلى اختصار مدة عملية الاستيراد إلى سبعة أيام، ووقت التصدير إلى خمسة أيام.

وفى إطار توجه الحزب وحكومته لتنمية الاستثمار بالمحافظات، تم انشاء شركة الصعيد للاستثمار، ويجرى تنفيذ عدد من مشروعات إعادة تأهيل البنية الأساسية فى الصعيد، ومنها إنشاء طريق الصعيد البحر الأحمر الذى يتم تمويله من عائد برنامج إدارة الأصول، كما يجرى إعداد الخريطة الاستثمارية فى عدد من المحافظات.

ويساند الحزب جهود حكومته للبدء فى تطبيق نظام جديد لإقامة مناطق صناعية متخصصة، تتوزع على عدد من المناطق والمحافظات.

وقامت حكومة الحزب بتشييط منطقة شمال غرب خليج السويس. وكان من أهم الإجراءات فى هذا الشأن: تأسيس شركة التنمية الرئيسية للمنطقة فى ٣/١٠/ ٢٠٠٦، برأسمال مرخص به يبلغ ٧٥٠ مليون جنيه مصري، وحل المشكلات المرتبطة بالمرافق والخدمات الأساسية، والبدء فى إنشاء مبنى خدمة المستثمرين فى المنطقة.

وشهدت تسوية المشكلات والمنازعات الاستثمارية دفعة جديدة مع قيام حكومة الحزب بإنشاء مركز تسوية منازعات الاستثمار، وتنفيذ برنامج ميكنة أعمال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار، واعتماد نظام جديد للتصفية الاختيارية للشركات يسمح بتخفيض المدة اللازمة من عدة سنوات إلى شهر واحد من انتهاء عمل المصفي.

فضلاً عن التطوير المؤسسي للهيئات الرقابية المرتبطة بعملية الاستثمار، وبخاصة الهيئة العامة للاستثمار وجهاز تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وهيئة التنمية الصناعية، ومن ذلك إدخال آليات جديدة لرعاية المستثمرين فى الهيئة العامة للاستثمار، مثل تطبيق نظام مديري الحسابات لكبار المستثمرين وإنشاء إدارة مركزية لرعاية المستثمرين.

وعملا على تأهيل وتطوير القوى البشرية اللازمة للاستثمار، قامت حكومة الحزب بإنشاء مجالس للتدريب تعنى بتنفيذ برامج للتدريب الفني والمهني والإداري ورفع مستوى المهارات.

ويتبنى الحزب وحكومته إستراتيجية نشطة للترويج للاستثمار فى مصر، من خلال المشاركة فى محافل الترويج الدولية، والترويج المباشر لجذب الاستثمارات الأجنبية، واستهداف أسواق محددة ذات قدرة عالية على زيادة استثماراتها فى مصر.

تخفيض الحد الأدنى لرأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم إنشاء مناطق استثمارية جديدة

اعتماد نظام جديد للتصفية الاختيارية للشركات يسمح بتخفيض المدة اللازمة من عدة سنوات إلى شهر واحد من انتهاء عمل المصفي

بلغ عدد الشركات الجديدة المؤسسة خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠٠٧ نحو ١٦١٢٥ شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها ٦٦١٢٤ مليون جنيه

ثانياً: تطور مؤشرات الاستثمار

أثمرت كافة الإجراءات والبرامج التى اتبعتها حكومة الحزب خلال السنوات السابقة عن حدوث طفرة كبيرة فى مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الداخلي واستثمار المناطق الحرة، وذلك وفقاً لما أظهرته المؤشرات التالية:

الاستثمار الخاص

ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة، من ٤٨٪ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، إلى٥٧ ٪ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى بلغت ٦٢ ٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

تطور إجمالى الاستثمارات الخاصة

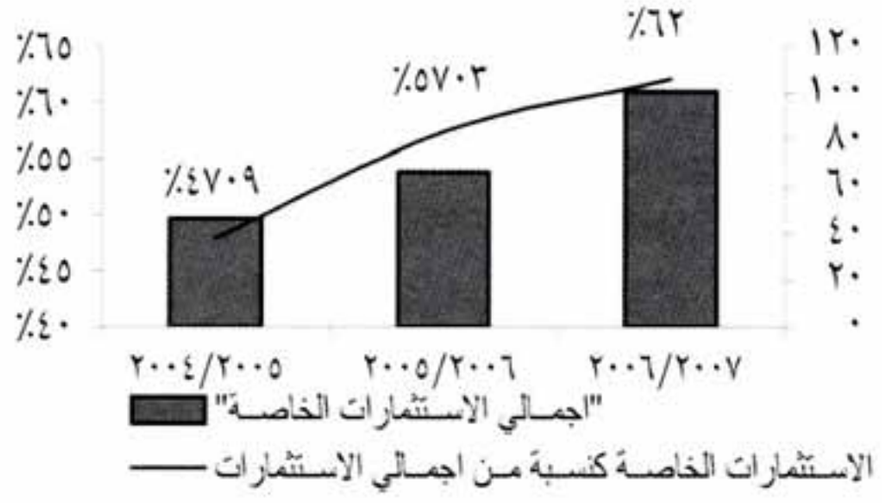

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية

تطور قيمة التأسيسات الجديدة والتوسعات

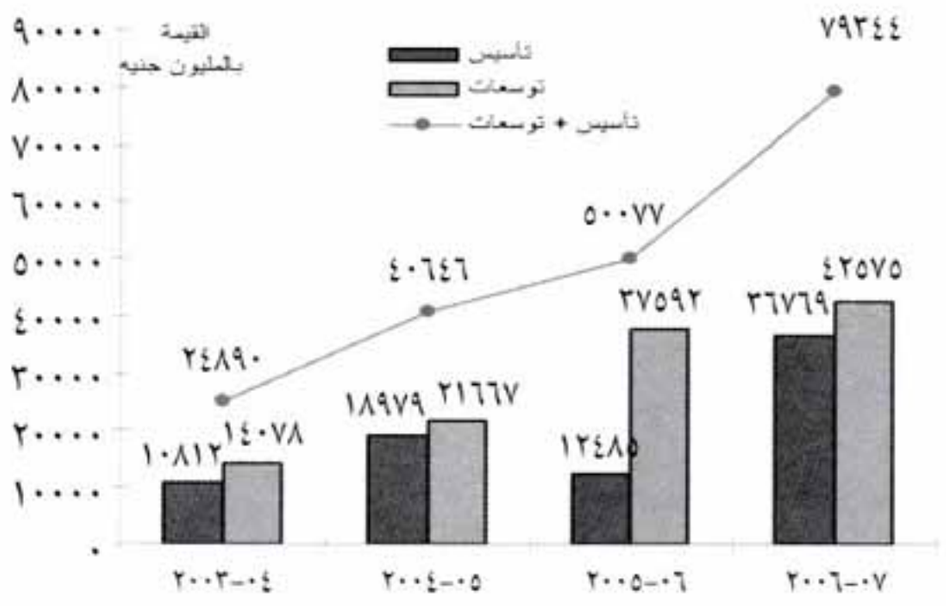

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

كما تزايدت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلى الإجمالي من ٧,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ١٣,٥٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وشملت الاستثمارات الخاصة ٧٢٪ استثمارات لمصريين، و١٣٪ استثمارات عربية، و١٥٪ استثمارات أجنبية.

■ بلغ عدد الشركات الجديدة المؤسسة خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠٠٧ نحو ١٦١٢٥ شركة، منها ٤٠٤ مشروع جديد بنظام المناطق الحرة سواء العامة أو الخاصة.

■ ارتفع عدد الشركات من ٣١٥١ شركة فى عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ برؤوس أموال مصدرة بلغت١٠٨١٢مليون جنيه إلى ٦٣٠١ شركة فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ برؤوس أموال مصدرة بلغت ١٩٣٢٧ مليون جنيه، بينما زادت إلى ٣٨٦٦ شركة فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ برؤوس أموال مصدرة بلغت ١٢٤٠٨ مليون جنيه، ثم ارتفعت فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٥٩٥٨ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت ٣٦٧٦٥ مليون جنيه.

■ وتشير بيانات التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال المصدرة إلى اهتمام المستثمرين بقطاع الصناعات التحويلية، الذي يحتل ٣٥٪ من إجمالي رؤوس الأموال المصدرة، يليه قطاع السياحة ١٨٪، فقطاع الخدمات المالية الذي ينفرد بـ ١٤٪ من جملة رؤوس الأموال المصدرة.

■ بلغ إجمالى عدد الشركات التى تم تأسيسها والتوسع عليها وفقاً لنظام المناطق الحرة ١٣٣ شركة خلال الفترة يناير- أغسطس ٢٠٠٧، بإجمالى رؤوس أموال مصدرة بلغت ٧٦٥٢ مليون جنيه.

■ وبالنسبة لمصادر تدفق رؤوس أموال الشركات، فقد شكلت المصادر المصرية الجانب الأكبر منها، بقيمة بلغت ٣٥٥٧ مليون جنيه خلال الفترة يناير- أغسطس ٢٠٠٧، وهو ما يُمثّل ٤٥,٨٪ من إجمالى رؤوس الأموال المصدرة خلال الفترة.

■ تصدرت الشركات الصناعية أعداد الشركات التى تم تأسيسها والتوسع عليها، بنسبة بلغت ٥٠,٣٪.

الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٣,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم إلى ٦,١ مليار دولار فى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وأخيراً ليصل إلى ١١,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

كما ارتفع صافى تدفقات الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية غير البترولية (تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس أموالها، حصيلة طرح أصول، واستثمارات عقارية) من ١,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٢٣٠٪. وقد استمر هذا الارتفاع فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليصل صافى هذه التدفقات إلى ٨ مليار دولار.

تطور صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر
(٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

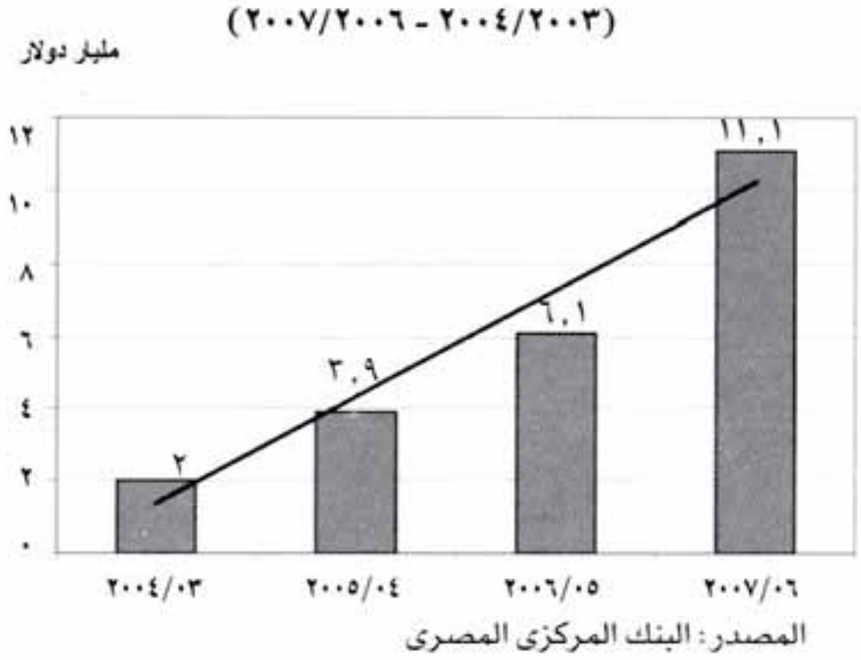

المصدر: البنك المركزى المصرى

تقدمت مصر للمركز الأول فى قائمة الدول الأكثر إصلاحا على مستوى العالم فى مجال مناخ الأعمال

جدول رقم ١
تطور صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧

البيـــــــان	العام المالى ٠٤/٢٠٠٥	العام المالى ٠٥/٢٠٠٦	العـــام المـــالى ٠٦/ ٢٠٠٧
صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعـات غير البترولية:	١٣٦١,٥	٤٢٧٩,٢	٨٠٣٩
تأسيس شركات جديـدة وتوسعات	٩٢٥,٥	٣٣٤٧,٨	٥٢٠٠
حصيلة طرح شـركات وأصول إنتاجيـة لغيـر مقيمين*	٤١٩,٥	٩٠٥,٧	٢٨٠٠
استثمارات عقارية	١٦,٥	٢٥,٧	٣٩
صافى تدفقات الاستثمار فى قطاع البترول	٢٥٤٠,٣	١٨٣٢,٢	٣١٠٠
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (١+٢)	٣٩٠١,٨	٦١١١,٤	١١٠٥٣

* تشمل طرح أصول وشركات مملوكة للدولة وللقطاع الخاص
المصدر: البنك المركزي المصري

■ زاد صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي من ٠,٥٪ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٥,٧٪ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى بلغت ٨,٥٪ فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ثالثاً: تقييم تنافسية مناخ الاستثمار فى مصر

إن تطوير مناخ الاستثمار فى مصر يعتمد ويتأثر إلى حد كبير بالمعايير والتقارير الدولية التى تصدر لتقييم تنافسية مناخ الاستثمار، والتى يتم وضعها من قبل المنظمات والمؤسسات المالية الدولية بهدف قياس أداء الدول فى الارتقاء بمناخ الاستثمار.

وقد انعكست الإجراءات والإصلاحات التى اتخذتها حكومة الحزب لتطوير مناخ الاستثمار فى تحسن مركز مصر على المستوى الدولي فى العديد من التقارير الاقتصادية والمالية الدولية على النحو التالي:

■ احتلت مصر المركز الأول على مستوى العالم فى مجال إصلاح إجراءات ممارسة الأعمال.

■ اختيار مصر من قبل منتدى الإصلاح الاقتصادي التابع للبنك الدولي ضمن أفضل سبع دول على مستوى العالم فى مجال اتخاذ إجراءات إصلاحية تهدف إلى تطوير مناخ الاستثمار. وتعد مصر بذلك الدولة الوحيدة التى تم اختيارها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

■ انضمام مصر كعضو مشارك فى لجنة الاستثمار بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتكون بذلك أول دولة عربية وإفريقية تكتسب هذه العضوية. وقد جاء ذلك فى أعقاب موافقة اللجنة بالإجماع على التوصية بانضمام مصر إلى إعلان الاستثمار التابع للمنظمة، والذى تم التوقيع عليه رسمياً فى ١١ يوليو ٢٠٠٧ فى باريس. وقد أشارت اللجنة فى بيانها الصادر عقب التوقيع إلى "أن انضمام مصر إلى إعلان الاستثمار يمثل مرحلة جديدة فى مسيرة الاقتصاد المصرى نحو اجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً. فلقد أدت الاصلاحات الاقتصادية المتتالية التى نفذتها الحكومة المصرية إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من خمسة عشر مرة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦".

■ أشار تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة الأنكتاد ٢٠٠٧ إلى أن مصر قد جاءت فى المركز الأول على مستوى أفريقيا من حيث جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: تحسن مؤشرات الاستثمار وفرص العمل

يؤكد الحزب وحكومته أنه بالرغم من أهمية تطوير مناخ الاستثمار فى مصر، إلا أنه ليس هدفا فى حد ذاته. فالهدف الأسمى هو رفع معدلات النمو الاقتصادى بما يساعد على توفير فرص العمل لشبابنا، وزيادة الدخول. ومن هذا المنطلق، نعرض فى هذه الجزئية نتائج جهود حكومة الحزب فى توفير فرص العمل.

صافى فرص العمل الجديدة فى القطاع غير الحكومى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧)

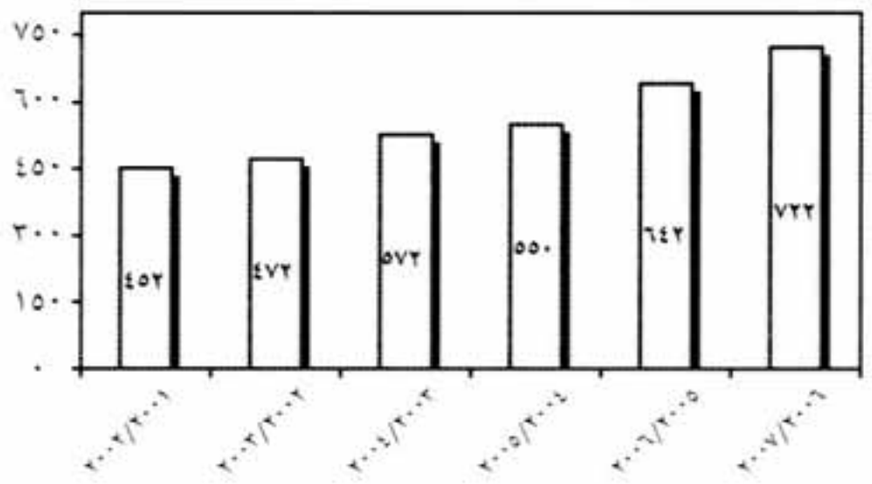

يقابل عدد المشتركين فى صناديق التأمين والمعاشات فى القطاع غير الحكومى
المصدر: صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص - وزارة المالية.

وتنقسم فرص العمل التى تم توفيرها فى قطاع الأعمال العام والخاص إلى عمالة نمطية[1] - دائمة- وعمالة نوعية[2] - غير دائمة. وقد ارتفعت نسبة العمالة النمطية لتسجل ٥٦٦ ألف فرصة خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٤٣١ ألف فرصة خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦. كما ارتفعت نسبتها من إجمالى فرص العمل التى تم توفيرها فى قطاع الأعمال العام والخاص لتصل إلى ٧٨,٤٪ خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقارنةً بـ ٦٧,١٪ خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

تطور التوزيع النسبي لفرص العمل الجديدة وفقا للنوع (نمطية ونوعية) خلال الفترة خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧

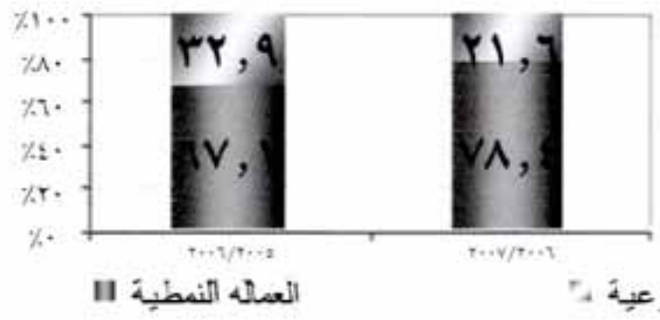

المصدر: صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص - وزارة المالية.

[1] تمثل العمالة النمطية العمالة التى تعمل لدى صاحب عمل واحد لفترة زمنية طويلة، ويتولى صاحب العمل سداد حصة التأمينات للعاملين من خلال استقطاعها من أجورهم.

[2] تعد العمالة النوعية نوعاً من العمالة المؤقتة التى تتنقل بين أصحاب عمل متعددين لفترات زمنية قصيرة نظراً لطبيعة أعمالهم، على أن يقوموا بسداد حصة التأمينات عن أنفسهم.

ارتفاع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١١,١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بما يوازى حوالى ٨,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي

انضمت مصر كعضو مشارك فى لجنة الاستثمار بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وحصلت على المركز الأول افريقيا عام ٢٠٠٧ من حيث صافى الاستثمار الاجنبى المباشر

وفى المقابل، انخفضت نسبة العمالة النوعية لتسجل ١٥٦ ألف فرصة خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٢١١ ألف فرصة خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وقد انخفضت نسبتها من إجمالى فرص العمل التى تم توفيرها فى قطاع الأعمال العام والخاص لتصل إلى ٢١,٦٪ خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقارنةً بـ ٣٢,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ويعكس هذا الانخفاض توجهاً إيجابياً فى هيكل سوق العمل المصرى.

ولا شك أن النجاح فى توفير فرص العمل يرجع بصفة أساسية إلى زيادة الاستثمارات فى الطاقات الانتاجية، والتى يأتى على رأسها قطاع الصناعة. فقد شهد قطاع الصناعة المصرى خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية طفرة غير مسبوقة، حيث ارتفع معدل النمو السنوى الحقيقى للناتج الصناعى لأول مرة ليصل إلى ٧,٦٪ خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وهو بذلك يتجاوز معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والذى بلغ ٧,١٪ خلال نفس العام، لتصبح الصناعة بالفعل هى المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى.

تطور قيمة الاستثمارات الصناعية
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧)

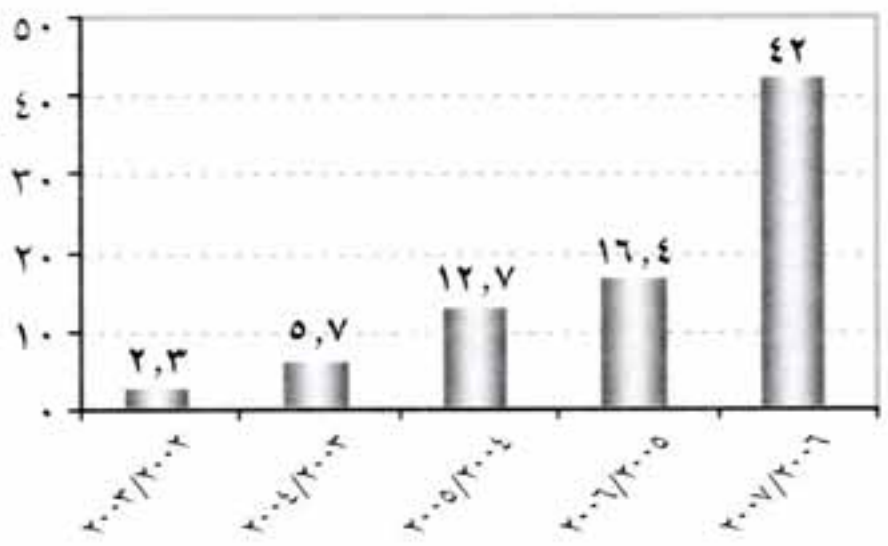

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الإقتصادية

ويأتى هذا الارتفاع كنتيجة للزيادة الملحوظة فى الاستثمارات الصناعية التى تضاعفت من ١٦,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، لتصل إلى ٤٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مستحوذة بذلك على أعلى نسبة من الاستثمارات الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث كان نصيب قطاع الصناعة ٢٦٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة خلال العام.

الاستمرار فى تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، وإصدار التراخيص، وسداد الضرائب، وتسجيل الملكية، مع تطوير وإعداد التشريعات المكملة لمنظومة الاستثمار فى مصر

معدلات مشروع ألف مصنع كبير (جديد وتوسعات)
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥-سبتمبر ٢٠٠٧

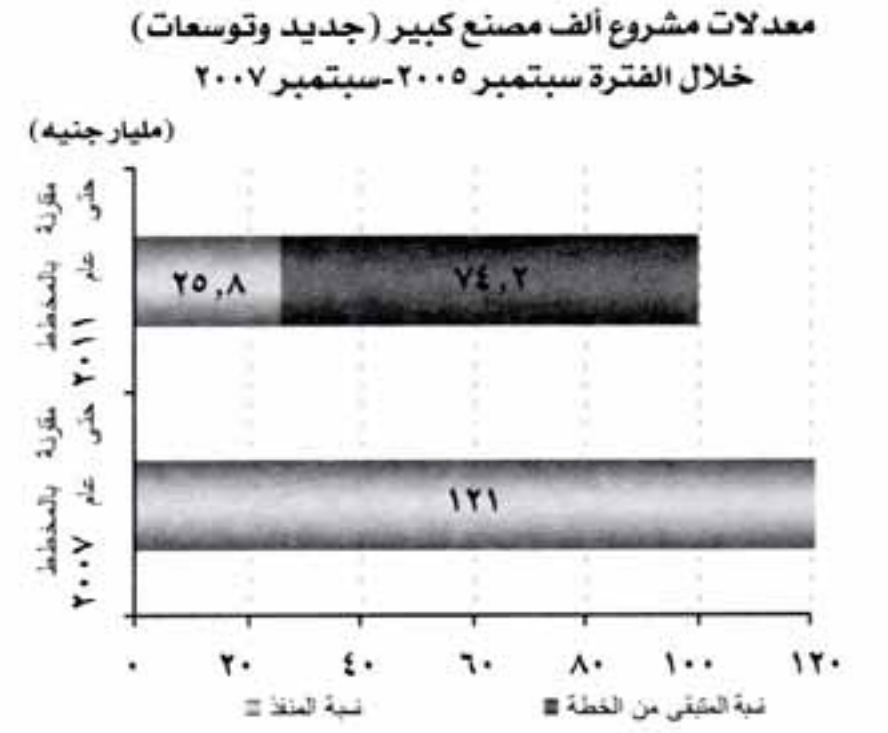

المصدر: هيئة التنمية الصناعية، وزارة التجارة والصناعة

وقد بلغ عدد المصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات) ٢٥٨ مصنعاً كبيراً منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابي وحتى سبتمبر ٢٠٠٧، وهو ما يفوق المستهدف خلال العامين الأوليين بنحو ٢١٪، ويمثل أيضاً ٢٥,٨٪ من إجمالي المستهدف خلال فترة البرنامج الانتخابي. كما بلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات) ١٥ مليار جنيه منذ بدء البرنامج الانتخابي وحتى سبتمبر ٢٠٠٧.

وفى مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فقد تم توفير ٢٤٧,٤ ألف قرض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر منذ بدء تنفيذ البرنامج وحتى يونيو ٢٠٠٧، وبقيمة بلغت ١٧٦١,٧ مليون جنيه. ويمثّل ذلك ٦٨,٧٪ من إجمالي القروض المخطط توفيرها خلال فترة البرنامج الانتخابي.

وتم تقديم قروض لمشروعات التنمية المجتمعية والبشرية بلغت قيمتها ٣١٠ مليون جنيه منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابي حتى يونيو ٢٠٠٧. وتهدف تلك القروض إلى تطوير القدرات والمهارات، من خلال تأهيل الشباب من الجنسين للحصول على قروض لإدارة مشروعات متناهية الصغر، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين لنمو المشروعات الصغيرة، من خلال تطوير مشروعات قائمة أو البدء فى مشروعات جديدة.

خامساً: التزامات الحزب وحكومته فى مجال الاستثمار

إيمانا من الحزب وحكومته بأن عملية الإصلاح والتطوير عملية شاملة ومتكاملة، ووفقا للمنهج المتزن المتدرج الذي تتبناه حكومة الحزب فى التطبيق، ورغبة فى المشاركة المجتمعية، يتبنى الحزب وحكومته أربعة مجالات أساسية لاستكمال منظومة تهيئة مناخ الاستثمار فى مصر، وهى على النحو التالى:

١-الاستمرار فى تسهيل إجراءات الاستثمار

- إعداد التشريعات المكملة لمنظومة الاستثمار فى مصر وفى مقدمتها مشروعات قوانين المحاكم الاقتصادية للإسراع بفض المنازعات الاستثمارية، والشركات، وأحكام الإفلاس والصلح الواقي منه.
- استكمال إجراءات تخفيض رسوم تأسيس الشركات، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بإجراءات ومعايير إصدار التراخيص والموافقات.
- تفعيل وتطوير نظام سداد الضرائب وتقديم الإقرارات اليكترونياً بما يساعد على خفض عدد مرات السداد واختصار الوقت المستغرق للسداد.
- تيسير إجراءات إصدار تراخيص التشغيل للمشروعات بما فى ذلك تراخيص البناء.
- تيسير إجراءات الحصول على الأراضي، وتطوير نظام معلومات الأراضي (حصر وتسجيل أراضي الدولة فى سجل خاص، سجل عقاري عيني)، مع وضع طرق وأساليب للحد من المضاربة والتعدي على أراضي الدولة.
- تطوير تسجيل الملكية العقارية من خلال الاستمرار فى تطوير مكاتب الشهر العقاري، فى مجال التسجيل

تقدير مشروعات قوانين المحاكم الاقتصادية، والشركات والافلاس والصلح الواقى منه

وتقدير الرسوم وتحصيلها، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات واختصار الوقت اللازم لتقديم الخدمة وإعداد نظام لميكنة إجراءات العمل.

٢- الاستثمار فى رأس المال البشرى

يعد تحسين كفاءة وإنتاجية العنصر البشري من أهم عوامل تدعيم القدرة التنافسية لمناخ الاستثمار، وترتبط هذه القضية ارتباطا وثيقا بمنظومة التدريب والتعليم ومدى توافقها مع سوق العمل، وذلك من خلال:

■ التوسع فى إنشاء المعاهد الفنية المتخصصة ومعاهد التدريب العالي خاصة فى المجالات التى تتطلب مستويات عالية من المهارة.

■ استكمال مجالس التدريب القطاعية فى الصناعة خاصة قطاعات الصناعات الهندسية والغذائية.

■ إنشاء آلية لنظام قومي لاعتماد معايير المهارة والمؤهلات المهنية وأجهزة التدريب ومؤسسات إعداد معايير للمهارة وأسلوب تقييمها.

٣- استكمال منظومة البنية الأساسية المحفزة للاستثمار

تمثل البنية الأساسية أحد المعايير الأساسية للتنافسية وجذب الاستثمار. وقد قطعت حكومة الحزب شوطًا فى إتاحة البنية الأساسية وتحسين جودتها من أجل تشجيع الاستثمار فى العديد من المجالات، كالنقل البحري والجوى والنهري، فضلا عن مد الكهرباء إلى جميع أنحاء الجمهورية، وتطوير البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

وفى هذا الصدد يتبنى الحزب تطوير البنية الأساسية الداعمة للاستثمار فى كافة المجالات. وتتجه سياساته لتعزيز المشاركة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية الأساسية، من خلال:

■ إصلاح وتطوير الإطار التشريعي المنظم لمشاركة القطاع الخاص فى تمويل مشروعات البنية الأساسية. ويتطلب ذلك إصدار قانون لتنظيم مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام فى تمويل وإقامة هذه المشروعات.

■ إصلاح وتطوير الهيكل التمويلي والمؤسسي المنظم لهذه العملية.

■ تفعيل ومساندة دور الوحدة المركزية الخاصة بتنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية، واستكمال انشاء وتطوير الوحدات الفرعية بالوزارات الأخرى المعنية.

تشجيع إقامة مناطق استثمارية جديدة ومناطق صناعية متخصصة، والانتهاء من الخرائط الاستثمارية للمحافظات

٤- رسم خريطة استثمارية قومية لتحقيق التخصص الإنتاجي

يؤكد الحزب على أن رسم خريطة استثمارية قومية بات أمرا أساسيا للترويج للاستثمار فى الداخل والخارج، وتوطين الصناعات والأنشطة الاقتصادية مكانيًا وجغرافيًا بهدف الاستفادة من مزايا التجمع والموقع والإمكانات التى توفرها كل منطقة أو محافظة أو إقليم.

وترتكز هذه الخريطة على التخصص الإنتاجي الجغرافي والنوعي، وإبراز الإمكانات الظاهرة والكامنة فى مصر، بحيث تضم كل محافظة الأنشطة الاقتصادية التى تتفق مع مواردها وموقعها. ويحدد فى الخريطة أماكن المشروعات ونوعيتها ومرافق البنية الأساسية المتاحة والمخططة، ويقتضى ذلك رسم خريطة جديدة لشبكة الطرق البرية تتكامل مع الخريطة الاستثمارية التى يجري رسمها لكل إقليم ومحافظة وللجمهورية ككل، حيث تعد مشروعات الطرق أساس التنمية الشاملة.

ومن الخطوات المهمة التى يوليها الحزب وحكومته اهتماما أساسيا فى هذا المجال ما يلي:

■ تشجيع إقامة المناطق الاستثمارية الجديدة التى نص عليها القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، والترويج الجيد لها، واستهداف الشركات المتخصصة فى مجال تنمية وإدارة المناطق الاستثمارية والترويج للاستثمار، وتوفير الخدمات المالية اللازمة لهذه المناطق، وربطها إلكترونيًا مع شبكة البنوك العاملة فى مصر للاستفادة من خدماتها.

■ تحديث وتطوير قاعدة المعلومات والبيانات عن كافة مجالات الاستثمار بالمحافظات والإمكانات والموارد الطبيعية، للاستفادة منها فى خدمة الاستثمار وفى زيادة وعي المستثمرين بالفرص الاستثمارية المتاحة فى كافة محافظات مصر.

■ الانتهاء من وضع خرائط استثمارية لكل المحافظات، يحدد فيها نوعية الصناعات القائمة والمشروعات المطلوبة والميزة النسبية لكل محافظة، وارتباط ذلك بشبكة الطرق والموانئ التي تخدم هذه الصناعات.

■ وضع نظم متخصصة لتحفيز القطاعات النوعية المتخصصة وفقًا لأماكن توطنها، تشمل:

- تطوير التشريعات المنظمة للثروة التعدينية وتجميعها فى تشريع موحد. وإنشاء مركز معلومات الثروة التعدينية.
- توفير البنية الأساسية اللازمة لحسن استغلال المناجم والمحاجر بهدف تخفيض تكاليف الاستغلال.
- ربط مشروع الألف مصنع بالصناعات المغذية للمساهمة فى تسويق هذه المنتجات.

■ تطوير المناطق الصناعية القائمة وإقامة مناطق صناعية متخصصة من خلال الآليات التالية:

- وضع خطة بعيدة المدى لتطوير المناطق الصناعية، وتحديد الأهداف المطلوبة منها وفقًا لاحتياجات الاقتصاد القومي، وربطها بخطة تطوير الصناعة المصرية، وخلق التخصص الإنتاجي، وإنشاء شركات متخصصة لتنفيذ الخطة المقترحة، على أن يشارك القطاع الخاص فى رأس مال هذه الشركات.
- اقتراح الأساليب الجديدة والمتطورة لتقديم الدعم الفني للمشروعات المقامة بالمناطق الصناعية بالتنسيق مع الأجهزة المختلفة.
- رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين وتشجيع الاستثمار فى هذه المناطق، من خلال صندوق دعم الأراضى الصناعية، وتوفير كافة خدمات التأسيس والترخيص.

سياسات الاستثمار وتطوير البنية الأساسية والصناعية لصعيد مصر

"إننى لن يهدأ لى بال..حتى ينهض الصعيد..وحتى يتحول الى منطقة جاذبة للإستثمار على أرض الوطن. لن أستريح حتى تتوجه الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية للمناطق الصناعية فى الصعيد"

(من خطاب السيد رئيس الجمهورية بمحافظة أسيوط فى ٢٤ مارس ٢٠٠٧)

فى إطار جهود الحزب وحكومته لتنفيذ برنامج تطوير وتحديث مصر، يؤكد الحزب على أن برامج التنمية يجب أن تنفذ فى إطار منظومة واسعة ومتوازنة تشمل جميع أقاليم البلاد، خاصةً تلك التى واجهت صعوبات تنموية خلال السنوات الماضية.

وانطلاقا من واقع ملموس يشير إلى أن جزءاً مهماً من إمكانات محافظات الصعيد الطبيعية والبشرية والإنتاجية لا يزال غير مستغل، يظل تحقيق الاستخدام الأمثل لها أمرا حتميا لتحقيق مستوى معيشة أفضل لأبناء الصعيد، ولخير مصر كلها. ولهذا فقد تبنى الحزب وحكومته قضية تنمية الصعيد، ووضعا لتحقيق هذا الهدف سياسات لتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية فى أقاليمه وذلك فى المدى القريب.

وتهدف سياسات الحزب وحكومته إلى ما يلي:

- تحقيق نقلة نوعية فى المناخ الجاذب للاستثمار بهذه المحافظات وفى إدارة مناطقها الصناعية.
- مساعدة المشروعات الاستثمارية على تجاوز العقبات المتعلقة بتوفير التمويل والبنية الأساسية والعمالة المدربة.
- تواصل تطوير البنية الأساسية الجاذبة للاستثمار فى قطاعات الطرق، والنقل، والكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي.
- وضع منظومة متطورة لتدريب العمالة تؤهل أبناء الصعيد لاحتياجات سوق العمل، والارتقاء بالعنصر البشرى وتنميته.
- تفعيل حزمة الحوافز الجديدة الجاذبة للاستثمار بالصعيد وتشجيع إقامة المشروعات الصناعية كثيفة العمالة إلى جانب مشروعات التصنيع الزراعي والمشروعات السياحية.
- تحديد المزايا الاستثمارية بكل محافظة والعمل على تنميتها.

أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة الحزب لتنمية وتحفيز الاستثمار فى الصعيد

انطلاقاً من توجهات الحزب وحكومته لجذب الاستثمارات لمحافظات الصعيد، بدأت الحكومة فى تنفيذ عدد من السياسات والإجراءات ممثلة فى:

١- إنشاء شركة الصعيد للاستثمار

تهدف هذه الشركة إلى المساهمة فى تأسيس أو زيادة رؤوس أموال الشركات التي تعمل فى محافظات الصعيد، ويمتد نشاطها من محافظة الفيوم شمالا وحتى محافظة أسوان جنوباً ومحافظة الوادي الجديد غرباً. وتهتم هذه الشركة بالشركات الصناعية، والزراعية، والعقارية، والتسويقية، والسياحية، والخدمية.

وقد تم توقيع عقود تأسيس الشركة فى ٥ ابريل ٢٠٠٧ برأس مال قدره ١٠٠ مليون جنيه، بمساهمة من بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، وشركة مصر للتأمين، والشركة القابضة للسياحة والسينما. ويعتمد نشاط الشركة على القيام بدراسات السوق فى محافظات الصعيد من أجل التعرف على الفرص الاستثمارية ذات العائد الاقتصادى، وجذب المزيد من الاستثمارات فى الصعيد، والعمل على تأسيس شركات فى المجالات التى تهم المحافظات المعنية، بحيث لا تتجاوز نسبة مساهمة شركة الصعيد للاستثمار ٢٠٪ من رأس مال كل شركة من الشركات التى يتم تأسيسها أو المساهمة فيها، على أن تتخارج منها خلال مدة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات من تاريخ التأسيس.

المقومات الطبيعية والاقتصادية لإقليم الصعيد

فى مجال الاستثمار الزراعي، يضم صعيد مصر حوالي ٢,٣ مليون فدان من الأراضي الزراعية.

وفى مجال الثروة السمكية، يضم الإقليم منطقتين رئيسيتين لصيد الأسماك، هما بحيرة ناصر وشواطئ البحر الأحمر.

وفى مجال الثروة المعدنية، يعتبر صعيد مصر غنياً بثروته المعدنية ولاسيما جنوب الصحراء الشرقية، حيث تتنوع الموارد المعدنية فى هذه الصحراء، مثل الذهب والنحاس والنيكل والحديد والفوسفات والزنك والرصاص والقصدير، فضلا عن محاجر الرخام والجرانيت والرمال البيضاء والجبس.

أما بالنسبة للصناعة، فإنه إذا كانت الصناعات التحويلية لا تشغل حيزاً كبيراً فى الهيكل الاقتصادي للصعيد، فإنه لا يخلو من بعض الصناعات الهامة. وتتصدرها صناعة السكر فى محافظات المنيا وقنا وأسوان، وصناعة الألومونيوم فى نجع حمادي، وصناعة الأسمنت فى أسيوط، وصناعة الأسمدة والكيماويات فى أسوان. والواقع أن الصناعات الإستخراجية من جهة، والصناعات التحويلية من جهة أخرى تحمل بين طياتها آفاقا شاسعة للتنمية فى صعيد مصر.

كما تمثل السياحة فى صعيد مصر أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة، وهناك نمطان للسياحة:

- نمط سياحة الآثار التقليدية فى جنوب الصعيد، خاصا فى مدينة الأقصر ومحافظة أسوان اللتين تضمان معظم آثار مصر الفرعونية والتى تجتذب السياحة من مختلف بلاد العالم.
- نمط السياحة الترفيهية، والذي بدأ يمتد على طول ساحل البحر الأحمر، وهو نمط يعتمد على السياحة الشاطئية والرياضة المائية متمثلا فى العديد من القرى السياحية التى تزخر بالسياح على مدار السنة.

دعم مالي قدره ١٥ ألف جنيه لكل فرصة عمل جديدة توفرها الشركات، ومنح أراضى مجانية. وتيسير إجراءات الحصول على الأراضى، وإعادة هيكلة دور مكاتب الاستثمار، وتطوير مجمعات خدمات الاستثمار بمحافظات الصعيد، وتفعيل دور جمعيات المستثمرين

٢- تأهيل البنية الأساسية للاستثمار والارتقاء بها

وذلك من خلال قيام حكومة الحزب بالعديد من الإجراءات، منها:

■ البدء فى إنشاء طريق الصعيد - البحر الأحمر بالاعتماد على موارد توفرها الحكومة من مصادر غير تقليدية، من عائد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة المخصص لتنفيذ المشروعات القومية.

■ مد شبكة من الطرق لربط مدن الصعيد بالقاهرة، وتم فى هذا الصدد افتتاح طريق القاهرة-الصعيد الصحراوي الغربي.

■ تنفيذ خط الغاز الطبيعي بجنوب الوادي بتكلفة إجمالية ٥,٣٣ مليار جنيه، ليصل إلى المناطق الصناعية بمحافظات بني سويف، والفيوم، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان خلال عامين.

■ معاينة الإحداثيات الخاصة بمطار سوهاج، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذه فى عام ٢٠٠٩.

■ البدء فى تطوير مطار أسيوط لتنتهى عملية التطوير فى عام ٢٠٠٨.

■ الانتهاء من مشروع إنشاء طريق أسوان / برنيس بطول ٣٢٠ كيلو متر وبتكلفة ١٢٠ مليون جنيه.

■ التطوير الشامل لمدينة الأقصر من أجل تنمية الحركة السياحية بها، وفى هذا الإطار يجرى العمل على تطوير المرسى السياحي بالأقصر لتبلغ سعته ١٨٢ فندقاً عائماً.

إجراءات الحزب والحكومة لتنمية الصعيد:

■ إنشاء شركة الصعيد للاستثمار.
■ تأهيل البنية الأساسية للاستثمار والارتقاء بها.
■ وضع حزمة جديدة من الحوافز الخاصة بالاستثمار فى الصعيد.
■ تيسير إجراءات الاستثمار فى محافظات الصعيد وإزالة معوقاته.
■ الترويج للاستثمار فى الصعيد.
■ تنمية العنصر البشري.
■ حل مشكلات التعثر لعدد من المشروعات.

٣- وضع حزمة جديدة من الحوافز الخاصة بالاستثمار فى الصعيد

وضعت حكومة الحزب حزمة من الحوافز والإجراءات الجديدة لتنمية الصعيد، والتى يمكن إيجازها فيما يلي:

■ منحة الاستثمار والتوظيف، والتى تستهدف زيادة فرص التشغيل والاستثمار، بحيث تكون الحوافز المقدمة للمصانع التى ستستفيد من هذه المنحة مرتبطة بحجم العمالة التى توفرها ولا يقل استثماراتها عن ١٥ مليون جنيه. ويتضمن ذلك تقديم دعم مالى قدره ١٥ ألف جنيه على كل عامل يتم تشغيله بحد أقصى ٢٥٪ من إجمالى استثمارات المشروع، على أن يكون الدعم عن طريق سداد مصروفات المصنع من كهرباء ووقود ومياه وضريبة مبيعات، وتأمينات اجتماعية. ويهدف ذلك إلى توفير نحو ٦٠ ألف فرصة عمل مباشرة و١٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة خلال خمس سنوات. ويشترط أن يكون هؤلاء العمال من المنطقة نفسها، ويتعين حصولهم علي شهادات تدريب ضمن البرامج التى تقدمها الحكومة. وستتنوع طرق تنفيذ هذه المنحة وفقا لضوابط صارمة لمنع إساءة استخدامها. وتطبق هذه الحوافز بنسبة ٥٠٪ على المشروعات المقامة بمحافظة بني سويف بنسبة ١٠٠٪ على محافظات الوادي الجديد، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان.

■ الاستمرار فى منح أراضى مجانية فى جميع محافظات الصعيد، باستثناء الفيوم. وقد تم تحديد المناطق الصناعية المستهدف تطويرها فى الصعيد، ونوعية المشروعات التي سيتم التركيز عليها فى المرحلة المقبلة. كما تم تحديد صناعات بعينها سيتم التركيز عليها، هي الصناعات الغذائية والخشبية ومواد البناء وصناعة الغزل والنسيج والصباغة والملابس الجاهزة.

جدول رقم (٢)
محافظات الصعيد: المنشآت الحاصلة على حوافز الاستثمار للمشروعات الصناعية الجديدة خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المنشآت (منشآة)	عدد العمالة المتوقعة (فرصة عمل)	التكلفة الاستثمارية (مليون جنيه)
بني سويف	٨	٩٦٠٠	١٥٨
المنيا	٥	٨٠٨٠	٣٤٢,٥
أسيوط	٢	٧٣٠	٩٢
قنا	٢	٤٥٠	٧٢
الإجمالي	١٧	١٨٨٦٠	٦٦٤,٥

المصدر: هيئة التنمية الصناعية، وزارة التجارة والصناعة

وقد قامت ١٧ شركة صناعية بالصعيد بالتسجيل فى هذا البرنامج والحصول على حوافز الاستثمارات للمشروعات الصناعية الجديدة خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠٠٧، بإجمالى قيمة استثمارات تبلغ ٦٦٤,٥ مليون جنيه، ويتوقع أن تساهم هذه المشروعات فى توفير نحو ١٩ ألف فرصة عمل.

٤- تيسير إجراءات الاستثمار فى محافظات الصعيد وإزالة معوقاته

■ قامت الحكومة بتطوير مجمع خدمات الاستثمار بمحافظة أسيوط، ليصبح منذ سبتمبر ٢٠٠٦ مسئولاً عن استكمال كافة إجراءات تأسيس الشركات.

■ تيسير إجراءات الحصول على الأراضي بالمناطق الصناعية، من خلال مراجعة عقود التملك بمجلس الدولة، وتم إخطار جميع محافظات الصعيد بنموذج العقد الجديد.

■ إصدار رخص تشغيل مؤقتة إلى أن يتم صدور الترخيص النهائي لاحقاً.

■ تطوير وإعادة هيكلة دور مكاتب الاستثمار بمحافظات الفيوم، وسوهاج، وذلك لمواكبة الدور الجديد الذي تضطلع به هذه المكاتب فى سبيل توفير بيئة استثمارية مناسبة.

■ إنشاء قطاع للاستثمار بالمحافظات بهدف فتح قنوات اتصال مستمرة ومباشرة بين الحكومة من ناحية، وجمعيات مستثمري الصعيد والوجه البحرى من ناحية أخرى.

بدء تنفيذ الخريطة الاستثمارية التى تحدد الفرص الاستثمارية فى عدد من المحافظات، وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات جديدة فى الصعيد، وتنفيذ برنامج تدريبى للمستثمرين، وحل مشكلات التعثر لعديد من المشروعات

سياسات وإجراءات متكاملة لتنمية الاستثمار فى القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، لإضافة أصول وتوليد فرص عمل جديدة لأبناء الصعيد

■ إدراج محافظة أسيوط ضمن ثلاث محافظات يتم دراسة إجراءاتها الخاصة بالاستثمار وهى محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط، وذلك بهدف تيسير إجراءات الاستثمار بها، ووضعها فى بؤرة الضوء لجذب الاستثمار إليها، وأخيراً لتكون نقطة بداية فى المنطقة يتم بعدها إدراج محافظات أخرى مجاورة لتيسير إجراءاتها وجذب الاستثمار إليها.

٥- الترويج للاستثمار فى الصعيد

■ قامت حكومة الحزب بترتيب عدة زيارات ترويجية لعدد من كبار المستثمرين فى مختلف القطاعات لمحافظات الصعيد، للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة بهذه المناطق. كما تم إجراء استبيان حول مشاكل ومعوقات الاستثمار بالمناطق الصناعية بمحافظات الصعيد. وبالتوازي من هذه الجهود قامت حكومة الحزب بتكوين قاعدة بيانات عن محافظات الصعيد. وتم الانتهاء من إعداد كتيبات ترويجية عن محافظة الفيوم، وجاري العمل فى إعـــداد كتيب عن محافـــظة المنيا.

■ البدء فى تنفيذ مشروع الخريطة الاستثمارية بمحافظة الفيوم، على أن يمتد المشروع ليشمل باقي محافظات الصعيد.

■ جذب عدد من كبار المستثمرين لإقامة مشروعات كبيرة فى محافظات الصعيد، منها مشروعين فى مجال صناعة الملابس والمنسوجات فى محافظة بنى سويف، ومشروعين لإنتاج الألبان أحدهما فى محافظة الوادى الجديد والآخر فى محافظة قنا.

٦- الاستثمار فى رأس المال البشري

■ تنفيذ برنامج تدريبي للمستثمرين فى محافظتي الفيوم وأسيوط حول أساليب التسويق الحديثة، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. وعقد دورة تدريبية لبعض العاملين بالحكومة المعنيين بالاستثمار لتأهيلهم لعقد دورات تدريبية بالمحافظات بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية.

■ إنشاء مركز دائم لتدريب المستثمرين فى محافظة سوهاج، وتعميم النشاط فى باقي محافظات الصعيد.

٧- حل مشكلات التعثر لعدد من المشروعات

■ تمت تسوية مشكلات التعثر للعديد من المشروعات المتعثرة فى محافظتى أسيوط وسوهاج.

■ تمت معالجة مشكلة ارتفاع رسوم صيانة المرافق فى المناطق الصناعية بسوهاج، بحيث تبدأ المحاسبة من السنة التى تم فيها ادخال معظم المرافق للمنطقة الصناعية.

رؤية الحزب وحكومته لتشجيع الاستثمار فى صعيد مصر

تتركز رؤية الحزب فى تشجيع الاستثمار فى القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية كما يلي:

١- تنمية الاستثمار فى القطاع الصناعي

يدعم الحزب توجه حكومته لتشجيع الاستثمار فى الصعيد من خلال ضم المصانع العاملة فى المناطق الصناعية بمحافظات الصعيد لاتفاق المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) لفتح المجال أمام فرص التصدير للسوق الأمريكية، لزيادة قدرتها التنافسية وبالتالي زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل، مع تفعيل دور مراكز تدريب العمالة وتحديثها، وتوفير برامج تدريب متخصصة لإيجاد عناصر بشرية مدربة. وبذلك يمكن مواجهة ظاهرة الهجرة المستمرة للكفاءات والخبرات إلى خارج الصعيد بسبب عدم توافر الفرص الجيدة للعمل.

وفى هذا الإطار يتبنى الحزب وحكومته دعم جهود استكمال مشروعات مد البنية الأساسية لمنطقة الصعيد وتوصيل الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠١٠، وربط الكهرباء بالشبكة الموحدة تلافيا للآثار المترتبة على تذبذب التيار الكهربي. ويساند الحزب توجه الحكومة لاختيار منطقة صناعية واحدة بكل محافظة من محافظات الصعيد يتم الانتهاء من مرافقها بالكامل خلال عام.

٢- تنمية الاستثمار فى القطاع الزراعي

يرى الحزب ضرورة الاستغلال الأمثل لمياه الصرف فى زراعة الأشجار الخشبية عالية الجودة، وتوحيد تبعية الأراضي داخل نطاق المحافظة تلافيا للمشكلات القائمة حاليا، والعمل على استغلال الوديان شرق وغرب النيل، مع الالتزام بطرق الري الحديث للأراضي المستصلحة. كما يدعم جهود حكومته لتحسين وسائل وأماكن التخزين والتعبئة والساحات المبردة، والتوجه الخاص بتوحيد الضوابط والمعايير عند التعامل مع المتعثرين أياً كانت الجهة التمويلية، وبصفة خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعي، وأهمية إنشاء جهة لترويج المنتجات الزراعية.

٣- تنمية الاستثمار فى القطاع السياحي

يؤمن الحزب بأن قطاع السياحة من أهم القطاعات الواعدة الجاذبة للاستثمار والمولدة لفرص عمل فى صعيد مصر. ويتحقق ذلك من خلال تطوير فلسفة المنتج السياحي الخاص بهذه المنطقة التى تذخر بمقومات عديدة للجذب السياحي. ويأتي العمل على جذب مستثمرين لإنشاء فنادق ثلاث وأربع نجوم فى مناطق مميزة حول المناطق الأثرية على ضفاف النيل على قائمة أولويات تطوير المقصد السياحي بالصعيد، وكذلك توفير الخدمات الطبية فى المناطق السياحية بكفاءة تتناسب مع حجم الطاقة الاستيعابية لكل منطقه. ويتسق مع ما سبق ضرورة تطوير ميناء سفاجا البحري، وإنشاء رصيف سياحي وصالة استقبال به والعمل على الترويج له سياحياً كبوابة بحرية لصعيد مصر الغنى بآثاره وتراثه.

■ اختيار منطقة صناعية واحدة بكل محافظة من محافظات الصعيد يتم الانتهاء من مرافقها بالكامل خلال عام.

■ استكمال مشروعات مد البنية الأساسية لمنطقة الصعيد وتوصيل الغاز الطبيعي حتى أسوان بحلول عام ٢٠١٠.

■ الاستمرار فى منح أراضى مجانية فى جميع محافظات الصعيد، باستثناء الفيوم، لإقامة المشروعات الاستثمارية والمناطق الاستثمارية.

■ تطبيق منحة الاستثمار والتوظيف، والتى تستهدف زيادة فرص التشغيل والاستثمار.

■ تطوير مطار أسيوط، ومن المنتظر الانتهاء من عمليات التطوير فى ٢٠٠٩.

■ بدء فى إنشاء مطار سوهاج، ومن المتوقع الانتهاء منه عام ٢٠٠٩.

■ ربط الكهرباء بالشبكة الموحدة تلافيا للآثار المترتبة على تذبذب التيار الكهربى.

سياسات إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة

محاور برنامج إدارة الأصول:

- طرح الأصول لمشاركة القطاع الخاص.
- إعادة الهيكلة (المالية والفنية والعمالية) والحفاظ على المال العام.
- حسن إدارة الشركات وفقاً لمبادئ الإدارة الرشيدة

يتبنى الحزب وحكومته تطوير ورفع كفاءة قطاع الأعمال العام، وتحقيق أقصي عائد اقتصادي ممكن له، وإخضاعه لقواعد الرقابة والإشراف، بما يضمن الحفاظ علي المال العام المستثمر فيه، وصون حقوق العمال ومكتسباتهم. ويتحقق ذلك من خلال استخدام حزمة متنوعة ومتكاملة من الأدوات تشمل طرح بعض الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، أو إعادة الهيكلة والحفاظ على المال العام، وزيادة العائد على الاستثمارات فى شركات قطاع الأعمال العام طالما بقيت فى حوزة الدولة، وذلك مع تطبيق قواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة على الشركات المملوكة للدولة.

وقد تبنى الحزب وحكومته برنامجًا متكاملاً لإدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة فى إطار البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي، وأقر الحزب فى مؤتمره السنوى الثانى عام ٢٠٠٣ التوجه الجديد فى برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة. وفى نفس الوقت حرصت حكومة الحزب على تطوير إدارتها من خلال أنماط حديثة من الإدارة، تتيح رقابة مجتمعية على أدائها بما يضمن تحسين الخدمات التي تقدمها. وقد بدأ البرنامج يؤتى ثماره على أرض الواقع، وظهرت نتائج التطبيق الفعلى فى العديد من المجالات وأهمها: المضى قدما فى سداد مديونية القطاع للجهاز المصرفى، والانتقال بالشركات من الخسارة إلى الربح، وزيادة متوسط الأجور السنوية للعاملين.

وقد أظهرت الدراسات أن البرنامج يواجه تحديات تؤدى إلى البطء فى تطبيقه، وهو ما سيكون له تأثيرات سلبية على الأجيال الحالية والقادمة. وهنا يؤكد الحزب ضرورة مساندة وتأييد هذا البرنامج الوطنى، والذى تطبقه حكومة الحزب من منطلق إدارة أصول المجتمع لتدر أفضل عائد على الأجيال القادمة. ويرى الحزب ضرورة بدء حملة توعية للتعرف على الإجراءات المحددة والدقيقة -والتى هى معلنة بطبيعتها- للبرنامج من منطق الحق فى متابعتها ومساءلة المسئول عن تنفيذها، وذلك من منطلق الحق فى المعرفة وتداول المعلومات والحق فى المساءلة عن السياسات والإجراءات التى تقوم بها حكومة الحزب.

ويعرض الحزب فيما يلي السياسات والإجراءات التى قامت بها حكومته لتفعيل برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ووضع السياسات والإجراءات الجديدة لتطوير إجراءات البرنامج على نحو يعظم العوائد منها للمجتمع.

أولاً: مؤشرات الأداء

كان للإجراءات التي تبناها الحزب وحكومته خلال السنوات الثلاث الماضية فى مجال تطبيق برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، دورا كبيرا فى تحقيق العديد من الإيجابيات ومن أهمها:

تطور مديونية شركات قطاع الأعمال العام

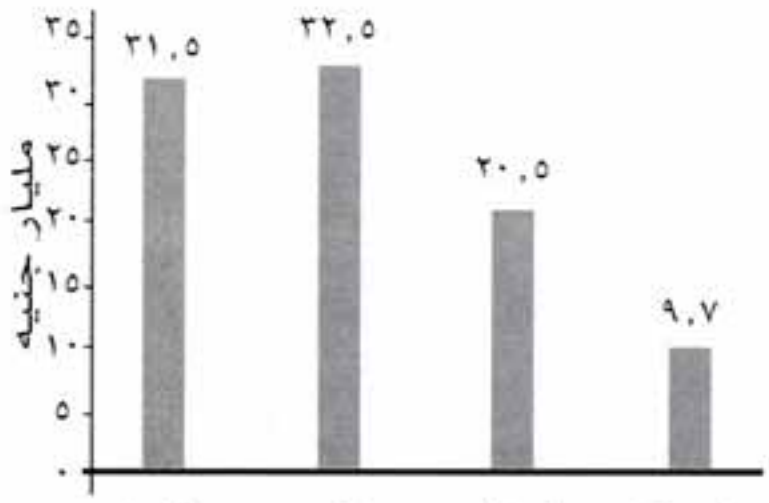

المصدر: وزارة الإستثمار

■ ارتفع صافي الأرباح التي حققتها كافة شركات قطاع الأعمال العام، بعد خصم خسائر الشركات الخاسرة، إلى نحو ١,٧ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، مقارنة بمبلغ (٦٠٤) مليون جنيه فى العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بزيادة تبلغ نحو ١٨٢٪. ووصلت الأرباح إلى ٢,٢٨ مليار جنيه بعد إضافة أرباح شركات التأمين.

جدول رقم (٣)
مؤشرات أداء شركات قطاع الأعمال العام

البيان	٢٠٠٦/٦/٣٠	٢٠٠٥/٦/٣٠	٢٠٠٤/٦/٣٠	الوحدة
شركة	١٦٤	١٦٦	١٧٤	عدد شركات قطاع الأعمال
مليار جنيه	٥٠٧	٥٠٤	٥٠١	تكلفة الأجور السنوية
مليار جنيه	٤٤٠٥	٤٣٠٤	٣٩٠٩	إيرادات النشاط الجاري
مليون جنيه	١٦٥٨	٦٠٤	٩١	صافى ربح الشركات

المصدر: الشركات القابضة من واقع القوائم المالية المراجعة من الجهاز المركزي للمحاسبات والمعتمدة من الجمعيات العمومية للشركات.

صافي الأرباح التي حققتها كافة شركات قطاع الأعمال

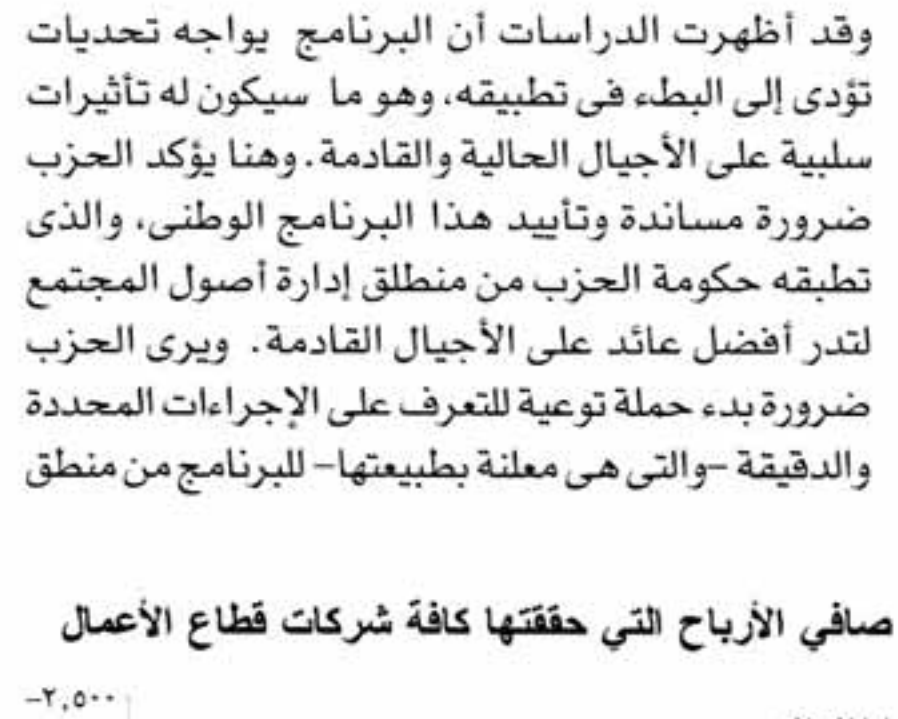

العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ يشمل صافي ربح الشركة القابضة.
المصدر: وزارة الاستثمار

أولويات برنامج إدارة الأصول:

- تحريك برنامج الطرح فى القطاعات الراكدة.
- إدخال قطاعات جديدة فى برنامج الطرح.
- التركيز على طرح مساهمات المال العام فى الشركات المشتركة.
- طرح الوحدات الخاسرة والمتعثرة للبيع.
- طرح الأصول والأراضى غير المستغلة للبيع.

■ وصل عدد الشركات التى حققت أرباحا إلى ١٠٩ شركة، وتحولت ١١ شركة من الخسارة إلى الربح، وزادت أرباح ٦١ شركة، ونقصت خسائر ٢٠ شركة، فأصبح إجمالى الشركات التى تحسن أداؤها ٩٢ شركة خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

■ تم تخفيض حجم ديون شركات قطاع الأعمال العام للقطاع المصرفى، من نحو ٣١,٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، إلى أقل من ١٠ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٦. ويساند الحزب تعهد الحكومة بسداد كامل المديونية المتعثرة قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

■ زادت إيرادات النشاط لتصل إلى ٤٤,٥ مليار جنيه فى ٢٠٠٦/٦/٣٠ بزيادة ١١,٥ ٪ عن ٢٠٠٤/٦/٣٠.

■ زاد متوسط الأجور السنوية للعاملين فى شركات قطاع الأعمال العام بنسب تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ سنويا، حيث زادت مدفوعات الاجور فى الشركات من ٥,١ مليار جنيه خلال فى ٢٠٠٤/٦/٣٠، ليصل إلى ٥,٧ مليار جنيه فى ٢٠٠٧/٦/٣٠.

ثانيا : أسلوب إدارة البرنامج

حرصاً من الحزب وحكومته على الشفافية التامة، يعرض الحزب أهم ملامح إدارة البرنامج إضافة الى أسس توزيع هذه الحصيلة وذلك على النحو التالي:

أهم ملامح إدارة برنامج توسيع قاعدة الملكية

اتسم المنهج المتبع فى تنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية فى الثلاث السنوات الأخيرة بعدد من الملامح الأساسية، نعرض لها على المحاور التالية:

المحور الأول: أولويات إدارة البرنامج

■ جدير بالذكر أن عمليات الطرح تعتمد فى الأساس على طرح مساهمات فى شركات، مشتركة أو بعض الأصول التابعة للقطاع العام أما شركات قطاع الأعمال العام، فقد تم طرح ٧ شركات فى حين تم إسترداد ٦ شركات، وتم دمج ٧ شركات، وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٤ حتى يونيو ٢٠٠٧.

■ إدخال قطاعات جديدة فى برنامج الطرح: فقد شهد القطاع المصرفى خاصةً فى إطار برنامج طرح حصص المال العام فى الشركات المشتركة للبيع- لأول مرة فى تاريخ البرنامج عدة عمليات شملت طرح حصص المال العام فى عدد من البنوك المشتركة. كما تم طرح حصص المال العام فى قطاع البتروكيماويات. وقد كان لإدخال قطاعات جديدة فى برنامج الطرح أثراً إيجابياً فى تنوع القطاعات المتداولة فى البورصة.

■ التركيز على طرح مساهمات المال العام فى الشركات المشتركة: وقد حقق برنامج طرح حصص المال العام فى الشركات المشتركة خلال الثلاث السنوات الماضية حصيلة تربو علي ١٤ مليار جنيه، بما يفوق ما حققه البرنامج منذ البدء فى تنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية عام ١٩٩١ وحتى العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

■ طرح الوحدات الخاسرة والمتعثرة للبيع: وتهدف عملية الطرح إلى إيجاد قطاع خاص قادر على تحسين مستوى أداء تلك الشركات، حيث تقوم الحكومة بفحص دقيق للمشترين المتوقعين للتأكد من توافر الخبرة الجيدة فى هذا المجال، وقد تضمنت عمليات الطرح أصول خاسرة ومصانع متعثرة.

■ طرح الأصول غير المستغلة للبيع: يتم العمل على طرح الأصول غير المستغلة بالشركات للبيع لتمويل عمليات إعادة الهيكلة، حيث تم حصر جميع الأصول غير المستغلة شاملة الأراضي، والمنشآت والمباني. هذا ويوضح تطور عمليات الطرح والقيم البيعية للأراضي والأصول غير المستغلة منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وحتى نهاية العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ارتفاع عدد العمليات من ٧ عمليات فقط فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٣٤ عملية فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بقيم بيعيه بلغت ٦٢٧ مليون جنيه مقارنة بـ٣٦٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

المحور الثاني: إعادة الهيكلة والحفاظ على المال العام

وفى إطار التزام حكومة الحزب بتفعيل كفاءة شركات قطاع الأعمال العام، قامت الحكومة بإتباع برنامج لإعادة الهيكلة بمنهج يحافظ على ركيزتين أساسيتين، وهما الحفاظ على المال العام، وصون مصالح العمال، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التى تستهدف تصويب الهياكل الفنية والمالية والعمالية للشركات، وتطوير أدائها وفقاً لمعايير الجدوى الاقتصادية.

٢-١ إعادة الهيكلة الفنية (الاقتصادية)

فى إطار حرص حكومة الحزب على ضمان أداء شركات قطاع الأعمال العام بشكل جيد وضمان قدرتها على المنافسة، تم توجيه الشركات القابضة لضخ استثمارات جديدة فى العديد من الشركات التى تعمل فى القطاعات المختلفة، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الجديدة بشركات قطاع الأعمال العام خلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١ حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ مبلغ ٣,٥ مليار جنيه. وقد شملت عمليات إعادة الهيكلة الفنية العديد من شركات قطاع الأعمال العام فى قطاعات: الغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية والمعدنية، والتشييد، والسياحة، والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، وقطاع النقل البحري والبري. ومن أهم إجراءاتها: عمليات الإحلال والتجديد للأصول، وتطبيق معايير الجدوى الاستثمارية، ودمج الشركات ذات النشاط المتماثل، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، وإقامة بعض المشروعات العامة.

٢-٢ إعادة الهيكلة المالية

بلغت مديونية شركات قطاع الأعمال العام القابضة والتابعة طرف بنوك قطاع الأعمال العام والخاص فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ ما قيمته ٣١,٥ مليار جنيه. وهو ما أثر سلباً ليس فقط على نتائج الشركات التابعة من حيث

تم تخفيض مديونيات شركات قطاع الأعمال العام للبنوك من أكثر من ٣١ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى أقل من ١٠ مليار فى نهاية عام ٢٠٠٦، سيتم تسويتها قبل نهاية عام ٢٠٠٨

استيعاب شركات قطاع الأعمال العام عمالة جديدة بلغت ٢٨٤٥٣ عامل خلال عامين

تمويل مشروعات تعزز جهود التنمية الاجتماعية وترتقى بالبنية الأساسية والخدمات بجزء من حصيلة برنامج إدارة الأصول

أعباء الفوائد السنوية ولكن فى تدهور أوضاع العمال، حيث بدأت البنوك الدائنة فى حالات عديدة فى الحجز على أصول الشركات، وأغلبها خطوط إنتاج ومصانع ومخازن مواد أولية. كما قامت البنوك برفع القضايا ضد الشركات المتعثرة وأغلبها شركات كثيفة العمالة، وهو ما أكدته المحاضر الرسمية للجمعيات العامة عام ٢٠٠٤.

وفى إطار حرص حكومة الحزب على التعامل مع المشكلات المتعلقة بمديونية شركات قطاع الأعمال العام، وتطوير الهياكل المالية لتلك الشركات بما ينعكس ايجاباً على أوضاع العاملين بها، قامت الحكومة والبنك المركزي فى ديسمبر ٢٠٠٥ بتسوية جميع الأرصدة المتعثرة لشركات قطاع الأعمال العام طرف بنك الإسكندرية، مما ترتب عليه تسوية نحو ٨ مليار جنيه.

وقد تم استخدام حصيلة بيع بنك الإسكندرية فى سداد مديونية بعض الشركات لبنوك قطاع الأعمال العام الثلاث (البنك الأهلي المصري بنك مصر بنك القاهرة)، وذلك عن طريق تسوية ما يقرب من ٩,٢ مليار جنيه. لتبقى بذلك مديونية الشركات للبنوك ما يقرب من ١٠ مليار جنيه، منها ٧,٩ مليار جنيه تخص بنوك قطاع الأعمال العام الثلاثة (البنك الأهلي المصري بنك مصر بنك القاهرة) سيجرى تسويتها قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وقد كان لتسوية ديون قطاع الأعمال العام للبنوك العامة الأربعة أثرا ايجابياً يمتد إلى تحسين الأوضاع فى البنوك بضخ تلك المبالغ، فى إطار التسوية حفاظاً على أموال المودعين، ومعدل المخاطر التي يتعرض لها البنك فى محفظة القروض الممنوحة.

٢-٣ إعادة الهيكلة العمالية

فى إطار سياسة التشغيل للاستفادة المثلى من الموارد البشرية وفى ضوء احتياجات الشركات، تم اتخاذ عدة إجراءات من شأنها تطوير الأداء ورفع الكفاءة البشرية فى شركات قطاع الأعمال العام، ومنها:

■ قواعد بيانات العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام: إنشاء قواعد بيانات تفصيلية خاصة بالعمالة تضمنت بيان تفصيلي بالمعاش المبكر الاختياري، والمؤشرات العامة لشركات قطاع الأعمال العام. كما تم حصر أعداد العمالة الدائمة والمؤقتة بالشركات، وكذلك العمالة الزائدة عن حاجة التشغيل الاقتصادي مع تحديد احتياجات الشركات القابضة والتابعة من العمالة. وقد تم الحصر وتثبيت العمالة التي تحتاجها الشركات فى ٢٠٠٦/٦/٣٠.

■ التعيينات الجديدة، ومبدأ تكافؤ الفرص: تم حصر أعداد العمالة التي تحتاجها الشركات القابضة أو التابعة لها، وتم نشرها فى الصحف القومية، هذا مع التأكيد علي مبدأ تكافؤ الفرص، وقد تم نشر نتائج الاختبارات والمقابلات، ونشر أسماء المقبولين فى الوظائف السابق الإعلان عنها فى الصحف القومية. وقد تم استيعاب تعيينات جديدة فى شركات قطاع الأعمال العام بلغت ١٤٨٢٦ معين جديد، مقارنة بعدد ١٣٦٢٧ معين جديد خلال العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

■ توفير التمويل لعمليات إعادة الهيكلة العمالية: ومن أهم البرامج التمويلية التي تستهدف إعادة هيكلة العمالة بالتعاون مع الجهات المانحة، اتفاق التمويل لبرنامج دعم قطاع الغزل والنسيج الذي تم توقيعه مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠. فقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ بالموافقة على هذا الاتفاق، ويتضمن البرنامج إتاحة منحة بمبلغ ٨٠ مليون يورو لتنفيذ برنامج إعادة هيكلة قطاع الغزل والنسيج بشكل عام وقطاع العمالة بشكل خاص.

المحور الثالث: حسن إدارة الشركات وفقاً لمبادئ الحوكمة والإفصاح الكامل عن نشاط الشركات

يقصد بمبادئ الحوكمة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل توازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها وحماية حقوق المساهمين. ويؤدي تطبيق الشركات المصرية لهذه المبادئ إلي تحقيق العديد من المصالح، ليس للشركات التي تطبقها فقط، وإنما للمناخ الاستثماري العام.

ولقد تبنت الحكومة العديد من السياسات لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات والتي تم إرساؤها خلال العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتشمل تفعيل دور مركز المديرين، ودليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام، ونشر نتائج أعمال الشركات القابضة ومحاضر الجمعيات العمومية والقوائم المالية، وتحديث دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، ومتابعة وتقييم أداء مجالس الإدارة. وبناءً عليه يتم تغيير عناصر الإدارة التي يثبت عدم كفاءتها فى التخطيط ومتابعة التنفيذ أو عدم قدرتها على مواجهة التحديات، حيث تم تغيير ٦٠٪ من القيادات فى شركات قطاع الأعمال العام حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧، وعليه تم إيجاد صف ثان فى الإدارة العليا، وتم تفعيل دور الجمعيات العمومية كجهة ممثلة لأصحاب المال ورقيبة على إدارة الشركة.

استخدامات حصيلة البيع

بلغ إجمالي حصيلة البيع لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وحصص المال العام فى الشركات المشتركة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١ وحتى ٢٠٠٦/٦/٣٠، أي خلال ٣٦ شهراً، قد بلغت ٣٣,٥ مليار جنيه.

وقد تبنت الحكومة تخصيص جزء من الحصيلة لتمويل مشروعات محددة لتطوير البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار. فقد أكد السيد رئيس الجمهورية فى كلمته أمام مؤتمر الحزب فى ٢٠٠٦، على ضرورة الاستمرار فى تنشيط وتفعيل برنامج إدارة الأصول لدوره الملموس فى جذب الاستثمارات، وتوجيه جزء من حصيلته لتمويل مشروعات محددة، تعزز جهود التنمية الاجتماعية، وترتقى بما يقدم للمواطنين من خدمات. وقد تم بالفعل

توجيه جزء من عائد البرنامج للمشروعات التالية:
- المساهمة فى إنشاء طريق الصعيد البحر الأحمر.
- تطهير المصرف الرئيسى بمحافظة كفر الشيخ (مصرف كتشنر)، لمعالجة مشكلات البيئة الناتجة عن مخلفات الصرف الصناعي بهذه المحافظة.
- الانتهاء من توسعة وتطوير كوبرى قليوب الذى يسهم فى حل مشكلات المرور على طريق مصر - إسكندرية الزراعى، ويقضى على الاختناقات فى هذه المنطقة التى يمر بها مئات الآلاف من المواطنين يوميا.
- تمويل تغطية مصرف أسوان.
- استفادة قطاع الإسكان والمرافق من برنامج إدارة الأصول فى توفير موارد إضافية من حصيلة بيع الرخصة الثالثة للتليفون المحمول، تم استخدامها فى الانتهاء من مشروعات إضافية لمياه الشرب والصرف الصحي، وبذلك ارتفع عدد مشروعات الصرف الصحي من ٢٦ مشروع إلى ٥٦ مشروع.

ثالثاً: رؤية الحزب وحكومته فى متابعة تنفيذ برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة

يساند الحزب حكومته فى الاستمرار قدما فى البناء على ما تحقق فى برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، وفى تبنيها العديد من السياسات والإجراءات التي كان لها دور كبير فى تحقيق نتائج ملموسة فى تطبيق البرنامج، ومن أهمها: تحويل المحفظة من الخسارة إلى الربح، وتخفيض المديونية التاريخية لشركات قطاع الأعمال العام، والتعهد بسداد كامل المديونية للقطاع المصرفي قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وأيضا استيعاب عمالة جديدة فى شركات قطاع الأعمال العام، وضخ المزيد من الاستثمارات فى الشركات طالما بقيت فى حوزة الدولة، والدخول فى الاستثمارات الجديدة، وتطوير بعض الشركات بشكل محكم، بالإضافة إلى تدعيم الخطوط الإنتاجية فى الشركات وتجديد القيادات.

وفى المرحلة القادمة يؤكد الحزب مساندته للحكومة فى تحقيق ما يأتي:

■ زيادة الوعي العام بنتائج وتفاصيل برنامج إدارة الأصول وأهدافه. فعلى الرغم من النجاح الذي حققه البرنامج وتؤكده المؤشرات المالية والاقتصادية وعائدها الايجابي للدولة، سواء من حصيلة الطرح أو تحول الشركات فى مجملها من الخسارة إلي تحقيق ربح، أو من تخفيض المديونية، أو إعادة الهيكلة العمالية أو ضخ استثمارات جديدة، أو الالتزام بقواعد الإشراف والرقابة على الشركات من خلال جهات متعددة حكومية، بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات ومجلس الدولة، رغم هذا، فإن البرنامج يتعرض من حين لآخر لأوجه انتقاد تنبع من صعوبة فهم تعقيداته وما يحويه من تفاصيل قانونية ومالية وفنية معقدة.

ويشير الحزب إلى أنه على حكومته أن تبذل مزيدا من الجهد لتبسيط شرحها لغير المتخصصين، بما يستوجب ضرورة تعريف جموع المواطنين بتطورات هذا البرنامج، بعرض شامل وواضح للحقائق من خلال وسائل الإعلام والاتصال، بهدف نقل المعلومة الدقيقة عن الشركات والأصول المملوكة للدولة وإجراءات تطويرها ومؤشرات أدائها والخطط المستقبلية لها.

■ استمرار حكومة الحزب فى تفعيلها لبرنامج إدارة الأصول وتأكيد أهمية مشاركة القطاع الخاص فى المجالات التي يتمتع فى تمويلها وإدارتها بكفاءة. والتأكيد على استمرار عمل البرنامج وفقا لضوابط الإدارة المتميزة ومعايير الكفاءة وخضوعه للمتابعة المستمرة من خلال تفعيل قواعد الإفصاح والشفافية ومرونة العمل. وفى هذا الصدد يؤكد الحزب علي أهمية الاستمرار قدما فى تفعيل نظم المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، علي النحو الذي أكدت عليه أوراق الحزب فى المؤتمرات السابقة وأيضا فى ورقة النقل التى يناقشها المؤتمر العام.

■ الاستمرار فى النهج الذي تتبناه حكومة الحزب فى استبدال الأصول التي يتم طرحها بأصول أخري تمول من حصيلة الطرح، بما يعود على المواطنين جميعا بالنفع، خاصة فى مشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات البعد الاجتماعي الملموس. ويؤكد الحزب على أهمية قيام حكومته بالاستمرار فى تطوير إجراءات وأدوات وأساليب برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، خاصة فيما يتعلق بتوسيع قاعدة ملكية المواطنين، وزيادة مشاركتهم فى تملك المشروعات المتميزة والواعدة، مع رفع كفاءة هذه الشركات وتحقيق تطور ملموس لكفاءة العمالة وعائدها من عملية التطوير.

توجهات الحزب المستقبلية:

■ زيادة الوعي العام بنتائج وتفاصيل برنامج إدارة الأصول وأهدافه.

■ استبدال الأصول التي يتم طرحها بأصول أخري تمول من حصيلة الطرح.

■ مشاركة القطاع الخاص فى المجالات التى يتمتع فى تمويلها وإدارتها بكفاءة.

■ التطوير المستمر فى إجراءات وأدوات وأساليب برنامج إدارة الأصول.

استكمال إجراءات برنامج تطوير الجهاز المصرفي والمقرر الانتهاء منها فى نهاية عام ٢٠٠٨. وفى مقدمتها الاستمرار فى برامج تعزيز الملاءة المالية للبنوك العامة، وتسديد كافة الديون المستحقة على شركات قطاع الأعمال العام للبنوك العامة بنهاية عام ٢٠٠٨

سياسات تطوير القطاع المالي وتيسير الحصول على التمويل من أجل النمو والتشغيل

تعد التنمية المالية وتحديث القطاع المالي أحد أهم دعائم النمو الاقتصادي. ويتحقق ذلك من خلال التأكيد على التخصيص الكفء للموارد المالية بالاعتماد على آليات السوق، وإتاحة التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية، بما يضمن تطوير إمكاناتها الإنتاجية ورفع قدرتها التنافسية.

وإدراكا لأهمية تطوير وتحديث القطاع المالي، واتساقا مع المبادئ الأساسية للحزب الوطني الديمقراطي، وما أقره الحزب وحكومته فى مؤتمراته السنوية السابقة بدءا من ٢٠٠٣، والتي تبنت حزمة من السياسات والإجراءات التي تستهدف إيجاد نظام مالي كفء يسمح لمصر بأن تعزز مكانتها الاقتصادية، ويجعل منها مركزاً مالياً إقليمياً، شرعت حكومة الحزب فى تنفيذ إجراءات البرنامج الإصلاحي الذي تم تبنيه للقطاع المالي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) والذي يهدف إلى رفع كفاءة القطاع المالى.

ويؤكد الحزب على أهمية متابعة تنفيذ البرنامج الطموح للإصلاح المالي، ومواجهة التحديات المتعلقة بإتاحة التمويل للأنشطة الاقتصادية وزيادة فاعلية القطاع المالي فى الوساطة المالية وتعبئة المدخرات. كما يرى أهمية المضي قدماً فى التنمية المالية لاقتصادنا القومي، سعياً إلى أن تكون مصر مركزاً مالياً إقليمياً، تجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الموجهة للمنطقة، مع البناء على ما تحقق من تطور ملموس فى ثقة المستثمرين فى مناخ الاستثمار فى مصر.

وفى ضوء هذه التوجهات يعرض الحزب التزامات حكومته بشأن سياسات وإجراءات محددة فى إطار تنفيذ برنامج الإصلاح والتطوير للقطاع المالى.

١- القطاع المصرفى

أقر الحزب وحكومته فى مؤتمره السنوي الثانى عام ٢٠٠٤ إصلاح الجهاز المصرفي كمحور أساسي لبرنامج الإصلاح المالي. واتخذت حكومة الحزب عدداً من الإجراءات استهدفت بالأساس رفع كفاءة الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على المنافسة، واستعادة عافيته بما يسمح له بإتاحة التمويل اللازم لمساندة القطاع الخاص، ويتيح للبنوك التوسع والنمو بشكل سليم يسمح لها بالمنافسة إقليميا ودولياً.

ونعرض فيما يلى لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي، تحت رقابة وإشراف البنك المركزي:

■ التعامل مع الديون غير المنتظمة فى إطار آلية للتسوية حددها البنك المركزى، وتم من خلالها التعامل مع نحو ٧٤٪ من إجمالي مشاكل العملاء المتعثرين من القطاع الخاص، وتحصيل ٢٩٪ من الديون، ٨٥٪ منها فى شكل مدفوعات نقدية، خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى منتصف عام ٢٠٠٧. كما أطلق البنك المركزى مبادرة لتسوية مشكلات صغار المتعثرين - بمتوسط مديونية دون المليون جنيه - خلال الربع الأول من ٢٠٠٧، شارك فيها عدد من بنوك قطاع الأعمال العام، أثمرت عن التعامل مع ٧٦٠٠ حالة، مثلت ٦٣٪ من إجمالي حالات التعثر لهذه الفئة من المقترضين، والتنازل عن ٤٣٠٠ من دعاوي قضائية منظورة أمام القضاء.

■ دعم الهياكل التمويلية للبنوك وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وشملت أهم إجراءاتها رفع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، لإيجاد كيانات مصرفية قادرة على تقديم خدماتها وإتاحة التمويل. ونتاجا لذلك جرت عدة عمليات اندماج واستحواذ، أسفرت عن انخفاض عدد البنوك العاملة فى مصر من ٥٧ بنكاً عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠ بنكاً عام ٢٠٠٧، فيما زاد عدد الفروع من ١٧٩٣ إلى ٢٠٧٦ فرعاً عن نفس الفترة، وانخفض عدد البنوك التي لم تستوف شرط الحد الأدنى لرأس المال من ٣١ بنكاً بإجمالي رأسمال مدفوع بلغ ٢٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ ليصل إلى بنكين، فيما زاد رأس المال المدفوع للجهاز المصرفي على ٣٠ مليار جنيه.

■ توسيع قاعدة الملكية وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وفى هذا المجال تم التخارج من ٩٤٪ من حصص المساهمات العامة فى البنوك المشتركة، باستثناء أربعة بنوك يتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. كما تم الانتهاء من طرح ٨٠٪ من أسهم بنك الإسكندرية لمشاركة القطاع الخاص، فى عملية روعي فى تنفيذها الشفافية الكاملة والإفصاح فى إجراءات الطرح، وهو ما أشادت به وأكدت عليه الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً، حيث اعتبرت عملية وإجراءات طرح بنك الإسكندرية مثالاً لأفضل الممارسات الدولية فى هذا المجال. وقد بلغ إجمالي قيمة هذه العملية حوالي ٢ مليار دولار. واستخدم جانب من الحصيلة لاستكمال خطة تطوير البنوك العامة، وسداد جزء من مديونيات شركات قطاع الأعمال العام لكل من بنك القاهرة وبنك مصر والبنك الأهلي، فى إطار برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، بما ينعكس ايجابيا على الهياكل التمويلية للبنوك، ويدعم من قدرتها على إتاحة التمويل لطالبه بالإضافة إلى تدعيم هياكلها التمويلية وقاعدتها الرأسمالية.

■ تطوير الرقابة والإشراف على البنوك، برفع كفاءتها بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر، وتنمية الكوادر البشرية، والارتقاء بمستوى نظم المعلومات.

رؤية الحزب للدور المستقبلي للجهاز المصرفي فى تمويل الاستثمار

يؤكد الحزب وحكومته على أهمية استكمال إجراءات برنامج تطوير الجهاز المصرفي، والمقرر الانتهاء منها فى نهاية عام ٢٠٠٨. ويقتضى ذلك التعامل مع عدد من

رفع معدلات الإئتمان المصرفي، لا سيما للشركات المتوسطة والصغيرة، وتطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان لتجنب مشاكل التعثر، ودعم التوجه نحو توسيع قاعدة الملكية فى الجهاز المصرفي واستخدام جانب من الحصيلة لتطوير الخدمات، تعزيزاً للبعد الاجتماعى

القضايا المهمة، فى مقدمتها: الاستمرار فى برامج تعزيز الملاءة المالية للبنوك العامة، وتنمية الكوادر البشرية، والارتقاء بمستوى نظم المعلومات بها، وذلك لتعزيز قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى تسديد كافة الديون المستحقة على شركات قطاع الأعمال العام للبنوك العامة بنهاية عام ٢٠٠٨، وذلك لتحقيق عملية التدوير الكامل لمحافظ الائتمان دعماً للهياكل التمويلية لهذه البنوك.

كما تشمل رؤية الحزب التعامل مع انخفاض معدلات نمو الائتمان المصرفي. فبالرغم من نجاح برنامجنا الوطني لتطوير القطاع المصرفي فى التعامل مع التحديات المتعلقة بالتعثر وتشوه الهياكل التمويلية للعديد من البنوك، يرى الحزب أن معدلات نمو الائتمان المصرفي فى السنوات الأخيرة ما زالت لا تتناسب مع طموحات اقتصادنا القومي فى النمو بمعدلات حقيقية تتجاوز الـ ٧٪ سنوياً. وتشمل رؤية الحزب فى هذا الصدد أن يوفر الجهاز المصرفي التمويل المطلوب لكي يقوم القطاع الخاص بدوره فى قيادة قاطرة النمو الاقتصادي، وهو ما يستوجب العمل على تطوير إجراءات إتاحة الائتمان، واستمرار عملية تيسير إجراءات منح الائتمان للشركات المتوسطة والصغيرة فى إطار من الضوابط يحكمه قواعد ومعايير محددة، مع إتباع النظم المتطورة فى إدارة مخاطر الائتمان لتجنب تكرار مشكلات التعثر الناتج عن التوسع غير المدروس فى منح الائتمان.

كما يدعم الحزب توجه الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية فى الجهاز المصرفي، وفتح المجال أمام الاستثمار فى قطاع الخدمات المالية المصرفية، بما يسمح لهذا القطاع بتوفير المزيد من الدعم والمساندة التمويلية وإتاحة التمويل اللازم للنمو والتشغيل. وتأتي عملية طرح بنك القاهرة لمساهمة القطاع الخاص كخطوة فى هذا الطريق، فى إطار رؤية شاملة ومدروسة تستهدف تحقيق أكبر عائد ممكن من تلك الأصول وتعظيم منافع المجتمع، وتنفيذاً لبرنامجنا الوطني لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي، ومواكبة المتغيرات والظروف الاقتصادية. حيث أن عملية الطرح ستوفر على الأقل ٩ مليار جنيه كان قد تم اعتمادها فى الموازنة العامة للدولة لهذا العام لإعادة هيكلة وتطوير البنك، مما يساعد على الإستفادة بهذا المبلغ وتوجيهه إلى مشروعات وبنود أخرى فى الموازنة. ويساند الحزب جهود حكومته فى تنفيذ هذه العملية بنفس القدر من الكفاءة والشفافية فى إجراءات الطرح، والبناء على ما صاحب تجربة طرح بنك الإسكندرية من نجاح ملموس.

ويؤكد الحزب على أن هذه الخطوة إنما تأتي فى إطار ما سبق أن أقره بشأن إعادة هيكلة الجهاز المصرفي فى إطار برنامج الإصلاح المالي. حيث تستهدف حكومة الحزب توفير موارد مالية إضافية، من تلك الحصيلة المتوقعة لمشروعات إحلال وتجديد محطات مياه الشرب والانتهاء من توصيل المرافق للعشوائيات وتخطيط القرى ورصف الطرق الترابية ومداخل القرى وتطوير منظومة التأمين الصحي والعلاج على نفقة الدولة وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الأولى بالرعاية وغيرها من المشروعات التي تضمن لأبناء هذا الشعب مستوى حياة أفضل. فضلاً عما ستتيحه لجهازنا المصرفي من توفير خبرات جديدة تدعم من روح المنافسة والابتكار فى مجال الخدمات المالية، وتطور من أداء البنوك العاملة، بما يتيح المزيد من الأدوات المالية والفرص التمويلية لمختلف القطاعات، ويدعم من طاقات الاقتصاد على النمو وتوفير المزيد من فرص التشغيل، وزيادة الدخول وبالتالي التحسين من نمط توزيع الدخول.

تطور معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

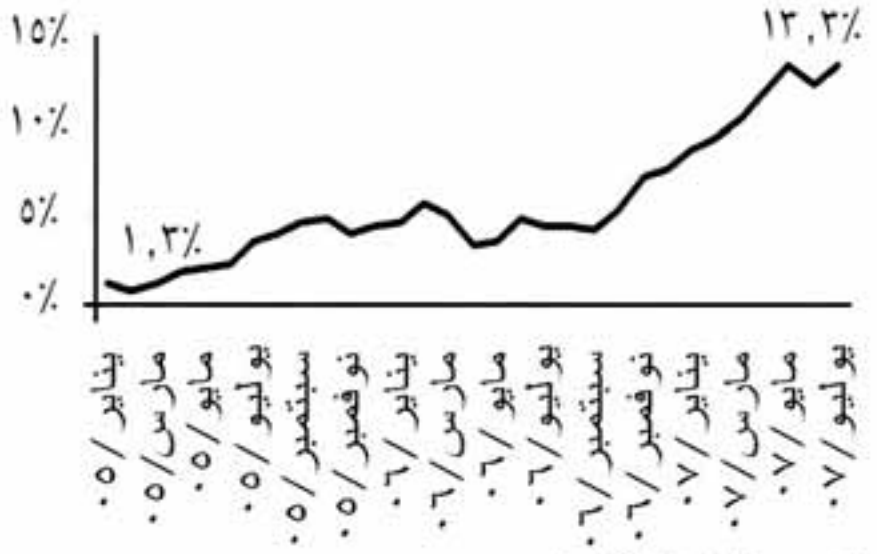

المصدر: البنك المركزي المصري

٢- الخدمات المالية غير المصرفية

تسعى حكومة الحزب إلى استكمال هيكلة قطاع التأمين، وزيادة إسهامه فى تمويل الاستثمار، وتفعيل أنشطة التمويل العقاري وزيادة انطلاقه، وأنشطة التأجير التمويلي والتخصيم وتطوير سوق رأس المال وإنشاء بورصات متخصصة لكل من العقود والشركات المتوسطة والصغيرة. كما يتبنى الحزب وحكومته فكرة توحيد جهات الرقابة على الخدمات المالية غير المصرفية فى كيان واحد.

أ-قطاع التأمين

قامت حكومة الحزب بتنفيذ برنامج لإصلاح وإعادة هيكلة قطاع التأمين المصري، استهدف تيسير الحصول على الخدمات التأمينية من خلال اتساع نطاق التغطية التأمينية، كما شمل إعادة هيكلة القطاع بما يمكنه من المنافسة إقليميا. وقد ارتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

■ تحديث البنية التشريعية لقطاع التأمين، حيث صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن التأمين الإجباري على السيارات من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات، والذي يساهم فى إيجاد آلية جيدة لإلزام الشركات الخاصة العاملة فى السوق بالمشاركة فى هذا التأمين، والتحول إلى نظام تسعير عادل لإحداث نوع من التوازن بين أقساط التأمين والتعويضات التى يتم دفعها للمتضررين. كما صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تخفيض الدمغة النسبية على أقساط وثائق تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات والمسئوليات. وعالجت قرارات الحكومة التنفيذية عدة جوانب فى مقدمتها تطوير الأداء الاستثماري لصناديق التأمين الخاصة، وتخفيض أسعار التأمين لدى صندوق التأمين الحكومي لضمانات الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية بنسبه ٣٠٪.

يدعم الحزب جهود حكومته فى مجال إعادة هيكلة قطاع التأمين، وتنفيذ برنامج دمج شركات التأمين، وتقديم التعديلات التشريعية اللازمة لتطوير هذا القطاع

■ فتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص فى هذا القطاع الحيوي، بما سمح بإنشاء شركات جديدة فى مجال التأمين التكافلي.
■ قامت حكومة الحزب بتأسيس شركة قابضة للتأمين، بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦، تتبعه شركات التأمين العامة الأربعة، وهي شركات: مصر والشرق والتأمين الأهلية والمصرية لإعادة التأمين.
■ ويؤكد الحزب على أهمية الكيانات التأمينية الكبيرة وقدرتها على المنافسة محلياً وإقليماً وخدمة السوق بشكل أفضل، لهذا فقد اتجه مع حكومته إلى دمج شركة الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين فى شركة مصر للتأمين.

ويتبنى الحزب وحكومته مجموعة من الإجراءات والسياسات على المدى القريب ومن أهمها:
■ تنفيذ البرنامج الزمنى المعلن لدمج شركات التأمين، ويؤكد الحزب على أهمية أن تتضمن إجراءات إعادة الهيكلة ضمان حقوق شركات التأمين المندمجة وحملة الوثائق. وكذلك التأكيد على عدم تأثر حقوق العمالة فى الشركات المندمجة.
■ الاستمرار قدما فى عملية إعادة هيكلة وتحديث شكل ملكية شركات التأمين.
■ تحديث وتطوير هيكل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وإدخال التعديلات التشريعية اللازمة على قانون الرقابة والإشراف على التأمين.

ب-نشاط التمويل العقاري

يقوم نشاط التمويل العقاري بدور هام فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهو ما أكدته التجارب الدولية المختلفة. وقد سبق أن أكد الحزب وحكومته على ضرورة تفعيل هذا النشاط، ليعاون فى إتاحة مسكن ملائم بسعر مناسب لكل من يرغب فيه من مختلف طبقات المجتمع بوجه عام، مع التيسير على محدودي الدخل بهدف إيجاد المسكن الملائم، وفى إطار ما التزم به البرنامج الانتخابي الرئاسي.

وقد قامت حكومة الحزب بإعطاء أولوية خاصة لدعم ومساندة هذا النشاط من خلال العديد من الإجراءات والقرارات، التي استهدفت بالأساس تطوير البنية التشريعية الحاكمة للسوق، ودعم القدرات الرقابية لهيئة التمويل العقاري، ومساندة دورها فى تطوير آليات العمل بالسوق، والتى ساعدت على تفعيل النشاط بشكل ملحوظ.

وتتمثل أهم هذه الاجراءات فيما يلى:
■ التنسيق مع البنك المركزي المصري لتوحيد معايير الرقابة على البنوك والشركات العاملة فى مجال التمويل العقاري.
■ تطوير إجراءات التسجيل العقاري، وصدور قرار بتخفيض رسوم التسجيل لتصبح مبلغاً ثابتاً بحد أقصى ٢٠٠٠ جنيه، وإعفاء عقود التمويل العقاري من الخضوع لضريبة الدمغة النسبية.
■ وبالنسبة لنظام السجل العيني، من المنتظر أن يتم الانتهاء من تسيير العمل به فى عشرة مناطق بالقاهرة والجيزة بحلول يونيو ٢٠٠٨، وتسجيل ٨٥٠ ألف وحدة عقارية كجزء من خطة متكاملة تهدف إلى الانتهاء من التسجيل لكافة الوحدات العقارية فى مصر بهذا النظام فى خلال الست سنوات القادمة.
■ تطوير السوق الثانوي للتمويل العقاري لتوفير مصادر تمويل طويلة الأجل، من خلال تأسيس الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، برأس مال مدفوع يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ورأس مال مصرح به مليار جنيه.
■ تشجيع ودعم برامج التدريب وتنمية الوعي بنشاط التمويل العقاري، حيث تم تنفيذ حملة إعلامية للتوعية بنشاط التمويل العقاري، وإصدار وتوزيع دليل للتمويل العقاري يوضح أهم التعريفات الخاصة بالنشاط، والخطوات والمستندات اللازمة للحصول على التمويل، وكذلك إعداد دورات تدريبية لاعتماد المزيد من الخبرات العاملة فى مجال التمويل العقاري (وسطاء، مقيمين عقاريين، مراقبي حسابات، وكلاء عقاريين).
■ تفعيل نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري فى تقديم الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، وتعديل نظام الدعم المقدم حيث يقوم الصندوق بتقديم دعم نقدي مباشر للمستثمر المستفيد فى شكل صك بنكي قيمته ١٥٪ من قيمة الوحدة السكنية وبحد أقصى عشرة آلاف جنيه. كما تم تطبيق نظام الشباك الواحد لأول مرة حيث يقدم المواطن الطلب للصندوق ويتولى الصندوق المساعدة فى حصول المواطن على الدعم والتمويل.
■ تفعيل التغطية التأمينية لنشاط التمويل العقاري، وفى هذا المجال اتخذت حكومة الحزب عدد من الإجراءات من أهمها تفعيل التغطية التأمينية المتعلقة بالتمويل العقاري باستخدام وثائق التأمين على الحياة والتأمين ضد الحريق. كما تم مساهمة شركات التأمين فى سندات توريق الحقوق المالية الآجلة الناشئة عن التمويل العقاري.
■ تفعيل الاستعلام الائتماني، حيث تم تأسيس أول شركة خاصة لنشاط الاستعلام والتقييم الائتماني، والتي تقوم بمساعدة البنوك وشركات التمويل العقاري فى تقييم الجدارة الائتمانية لعملائهم. وقد انعكس تأسيس هذه الشركة ايجابيا على إجراءات إتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بمنح الائتمان بما يساهم فى الحد من مخاطر الائتمان ويدعم منظومة تحديث وتطوير إدارة المخاطر.

انعكاس إجراءات الحزب والحكومة على مؤشرات التمويل العقاري

وفى هذا الإطار استفاد عدد ٢٩٠٢ حالة لتملك وحدات سكنية مدعومة عن طريق نظام التمويل العقاري منذ بداية نشاطه عام ٢٠٠٥ وحتى يوليو ٢٠٠٧، وبدعم من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بما يصل إلى ١٥٪ من سعر الوحدة، بإجمالي قيمة دعم بلغ ٢٥ مليون جنيه. وقد استحوذت محافظة القاهرة على العدد الأكبر من الحالات (١٢٩٣ حالة) بنسبة ٤٤٪ من إجمالي الحالات المستفيدة، تليها محافظة دمياط. كما كان لسياسات الحزب وإجراءات الحكومة أثراً ايجابياً مباشراً فى نمو حجم تمويل التمويل العقاري الممنوحة للمواطنين من البنوك والشركات، والتى وصلت إلى ما يزيد عن مليار و٣٠٠ مليون جنيه مصري بنهاية يونيو ٢٠٠٧. ويمكن عرض حجم النمو من خلال الرسم البياني التالي:

نتيجة لإجراءات تفعيل التمويل العقاري، تضاعف حجم التمويل ليصل إلى ما يزيد عن ١,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧، وتزايد المستفيدين من نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري

تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون جنيه للحساب الخاص بصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تستهدف دعم ١٢ ألف وحدة سكنية

تطور حجم تمويل التمويل العقاري

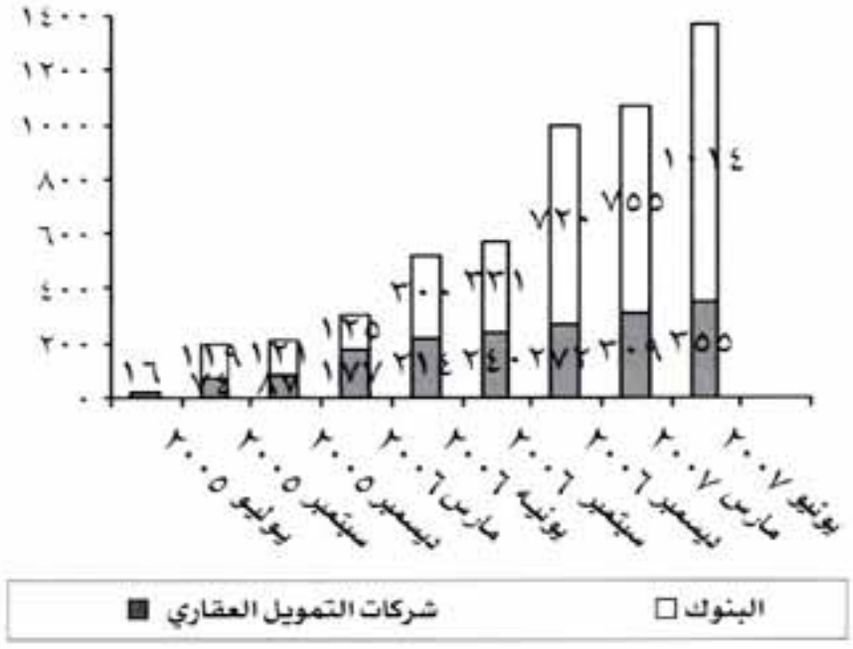

المصدر: الهيئة العامة للتمويل العقاري - وزارة الاستثمار

الإجراءات المستهدفة لتطوير التمويل العقاري

تستهدف الإجراءات التى يتبناها الحزب وحكومته فى المرحلة المقبلة التوسع فى نشاط التمويل العقاري، وزيادة حجم التمويل المتاح لهذا النشاط، لتعزيز دوره فى دفع أنشطة القطاعات المرتبطة به مثل التشييد والبناء والمقاولات وما توفره من فرص عمل جديدة، ومن ثم تعزيز دوره فى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل المستهدفة، وتتضمن هذه الإجراءات:

■ وضع القواعد التنظيمية والضوابط اللازمة لإنشاء صناديق الاستثمار العقاري، باعتبارها أحد آليات زيادة التمويل المتاح لنشاط التمويل العقارى.

■ قيام شركات قطاع الأعمال العام العاملة فى الاستثمار العقاري بالتعامل وفق قواعد التمويل العقاري بنهاية ٢٠٠٧.

■ تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون جنيه للحساب الخاص بصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تستهدف دعم ١٢ ألف وحدة سكنية، بواقع ١٥٪ من قيمتها، يستفيد منها ١٢ ألف أسرة، ويتم تمويلها من حصيلة الرسم المفروض على صادرات الأسمنت والحديد.

■ التوسع فى افتتاح مكاتب جديدة لصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري لخدمة المواطنين بالمناطق المختلفة، وستكون تلك المكاتب مثل مراكز تعريف بنشاط التمويل العقاري بشكل أوسع وأشمل، ولتوسيع نطاق المستفيد من الدعم المقدم لمحدودي الدخل.

■ توفير برنامج تأميني متكامل لنشاط التمويل العقاري فى مصر، وإصدار وثائق تأمينية مستحدثة.

■ تفعيل نشاط الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري لتوفير مصادر تمويل طويلة الأجل والقيام بعمليات التوريق، وذلك من خلال وضع الإطار القانوني للتعامل مع الرهون المحالة اليها، ونماذج العقود التى ستتعامل بها مع الجهات المقرضة فى السوق الأولية.

■ رفع كفاءة الخبراء المتخصصين العاملين بمجال التمويل العقاري، وذلك من خلال اعتماد برامج التدريب الحديثة وتوسيع قاعدة جهات التدريب.

ج-التأجير التمويلي

شهد نشاط التأجير التمويلي فى الفترة الأخيرة تطورا ملموساً لإزالة الصعوبات والتحديات التى تواجه المستثمرين، باعتباره أحد أهم وسائل التمويل الضرورية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المتوسطة والصغيرة. ويسهم إتاحة فرص التمويل لهذه الشركات من خلال هذا النشاط الحيوي فى تدعيم قدرتها التشغيلية بتوفير الآلات والمعدات بتكلفة تأجيرية مناسبة بالمقارنة بالتكلفة المباشرة للشراء والصيانة وما يصحب عملية الشراء من تكاليف أخرى غير مباشرة. وقد اتخذت حكومة الحزب عدة إجراءات لتطوير هذا النشاط، أهمها:

■ إعفاء عقود التمويل طويلة الأجل لشركات التأجير التمويلي المنشأة بقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ من ضريبة الدمغة النسبية ورسوم التوثيق والشهر لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد بالسجل التجاري، دون التقيد بالمعايير الخاصة بشركات التأجير التمويلي بألا تزيد قيمة ديون المؤجر طويلة الأجل بكافة أنواعها على ثمانية أمثال حقوق الملكية، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الأموال لدى شركات التأجير التمويلي.

■ تبسيط الإجراءات الخاصة بقيد عقود التأجير التمويلي.

د-تطوير سوق المال

يؤكد الحزب أن تطوير أداء سوق المال المصرى يمثل أحد أهم محاور إصلاح القطاع المالي، نظرا لدوره المؤثر فى تمويل الاستثمارات لاسيما على المدى المتوسط، وجذب استثمارات جديدة إلى الاقتصاد المصرى. وفى هذا الصدد فقد تم إصدار عدد من التعديلات التشريعية الجديدة، بهدف تنظيم عمل سوق المال، ودعم وتطوير نظم التداول والتعامل فى بورصتي القاهرة والإسكندرية فى المؤشرات المحلية والدولية التي تتابع أداء البورصة المصرية. وتتمثل أهم تلك الإجراءات:

■ التطوير التشريعي والقواعد الحاكمة لسوق رأس المال، وكان من أهم ملامحه إضافة مادة إلى قانون الشركات المساهمة لتحفيز العاملين والمديرين من خلال تمليكهم عددا من أسهم الشركة، وتنشيط حركة تداول الأسهم فى سوق الأوراق المالية.

كما نظمت عدة قرارات وزارية وتنفيذية عددا من الجوانب المتعلقة بأداء السوق وحركته، من أهمها: تنظيم نشاطي شراء الأوراق المالية بالهامش واقتراض الأوراق المالية، وتطوير العقد النموذجي بين العميل وشركة السمسرة فى الأوراق المالية، وتفعيل نشاط التوريق، وتفعيل نشاط صندوق المتعاملين ضد المخاطر غير التجارية عن طريق فرض غرامة تأخير مقابل تأخير المساهمة فى الصندوق أو فى رد أي مبالغ تستحق للصندوق، وإصدار قواعد نظام الشراء والبيع فى ذات الجلسة، والانتهاء من الإجراءات التنفيذية للشراء الهامشي. بالإضافة إلى إصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتى تحل محل معايير المحاسبة الجاري تطبيقها، وتتفق المعايير الجديدة تماماً مع معايير المحاسبة الدولية.

■ تطوير السوق واستحداث أدوات مالية جديدة، وتسهيل عمليات التداول فى بورصة الأوراق المالية وتوفير مناخ استثمار أكثر تنافسية.

إجراءات تشريعية وتنفيذية متنوعة لتطوير سوق المال، أدت إلى ارتفاع نسبة رأس المال السوقي فى البورصة إلى الناتج المحلى الإجمالي إلى نحو ٩٧,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧، مقابل ٦٢,٦٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠٥

وفى هذا السياق، تم تقديم نظام "المتعاملون الرئيسيون" لإصدار وتداول السندات الحكومية، ونظام الشراء بالهامش، ونظام إقراض الأوراق المالية بغرض البيع، ونظام البيع والشراء فى نفس الجلسة، وقد تم تحديد المعايير المنظمة والآليات المتبعة لتفعيل كل من هذه الأدوات.

■ كما تم بدء إجراءات إصدار سندات التوريق لبعض ديون البنك العقاري المملوكة للدولة، وتوريق بعض الديون المستحقة للبنوك والممنوحة فى مجال تمويل شراء السلع المعمرة والسيارات. كما تم منح ترخيص لعدد من المؤسسات المالية العالمية لإصدار وثائق مشتقة من مؤشر CASE30 يتم تداولها فى عدد من البورصات الأوروبية.

ويرصد الحزب وحكومته أن من أهم آثار برامج التطوير على مؤشرات السوق هو زيادة الاستثمارات فى البورصة. فقد بلغ رأس المال السوقي بنهاية العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالي ٦٠٢ مليار جنيه مقارنة بـ٣٧٧ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وقد بلغت نسبة رأس المال السوقي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٩٧,٥٪، وذلك ارتفاعاً من ٦٢,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ويرجع ارتفاع رأس المال السوقي خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى إدراج شركات جديدة فى البورصة المصرية مثل بنك الإسكندرية، وهو ما يعد مؤشرا جيدا، حيث يتم توسيع قاعدة الشركات الكبيرة المدرجة فى البورصة.

الإجراءات المستهدفة لتطوير سوق المال

تركز سياسات وبرامج الحزب وحكومته الرامية إلى تطوير أداء سوق المال على ما يلى:

■ مراجعة اللوائح والقرارات والقواعد التنفيذية لقانوني الشركات وسوق رأس المال، بهدف مراجعة متطلبات الطرح العام للسندات والقيد بجداول البورصة، وإلزام الشركات المصدرة ومديري الطرح بهذه المتطلبات بهدف التحقق من جدية الطرح العام، وكذلك منع حالات تعارض المصالح بين ضامني الاكتتاب والشركات المصدرة.

تبسيط الإجراءات المتعلقة بمجال عمل شركات التصنيف الائتماني، وتدعيم نشاط صانع السوق، وتحديث قواعد "المتعاملون الرئيسيون"، فضلا عن الاتجاه إلى إنشاء أسواق متخصصة

■ تبسيط الإجراءات المتعلقة بمجال عمل شركات التصنيف الائتماني، بهدف زيادة كفاءة عمليات التصنيف الائتماني، وفتح المجال أمام شركات جديدة لزيادة المنافسة والكفاءة.

■ تدعيم نشاط صانع السوق (وهو النشاط الذي يتم فى إطاره تحديد أسعار بيع وشراء السندات يومياً، والالتزام بتنفيذ عدد محدد من العمليات التي تتناسب مع تلك الأسعار) من قبل شركات السمسرة، وإلزام ضامني الاكتتاب فى السندات بالقيام بهذا الدور.

■ تحديث قواعد المتعاملون الرئيسيون، بحيث تشمل شركات السمسرة لتسويق جزء من السندات التي تم الاكتتاب فيها للمستثمرين الأفراد، مما سيؤدى إلى ارتفاع معدلات التداول فى السوق الثانوي للسندات الحكومية.

■ الاتجاه إلى إنشاء أسواق متخصصة فى سوق المال المصرى، تشمل بورصتي العقود والشركات الصغيرة والمتوسطة.

هـ-نحو أسواق متخصصة فى سوق المال المصرى: بورصة العقود وبورصة الشركات المتوسطة والصغيرة

بورصة العقود

فى إطار الحرص على إدخال آليات جديدة للسوق وتسهيل التعاملات وتشجيع الاستثمار، خاصة المؤسسي الذي يتسم بالاستقرار النسبي وطول الأجل، تظهر أهمية دخول العقود إلى السوق المصرية، والذي يعد نتيجة حتمية لتطور هذه السوق وارتباطها بالظروف والأسواق العالمية. فعندما يزيد الوعي الاستثماري للمستثمر وتنتشر المعلومات الدقيقة وتتضح آليات السوق وتتوافر الكوادر المؤهلة، فإنه لابد من إدخال العقود، وذلك لتقليل المخاطر بالسوق وتعميق دور آليات العرض والطلب فى إدارة النشاط الاقتصادي.

والمقصود بالعقود هي العقود المالية التى يتم تنفيذها آجلاً وتشتق قيمتها من الأسعار الحالية للأصول المالية كالأسهم والسندات، وذلك فضلاً عن عقود على السلع الآجلة.

ويجرى التداول على عقود الخيار على السلع، وعلى الأوراق المالية (أسهم وسندات)، وعلى مؤشرات مالية (كأسعار الصرف والفائدة)، وعلى مؤشرات الأسهم. أما العقود المستقبلية فهي إحدى أنواع العقود الآجلة، وهى عقود ملزمة لأطرافها إلزاما كاملاً إذ يتم تحديد السعر والكمية المباعة أو المشتراة، وتاريخ التسليم وقت إبرام هذا التعاقد. وعلي المشتري والبائع تنفيذ هذا الاتفاق فى تاريخ التسليم إما من خلال التسوية بتسليم السلعة أو التسوية النقدية. ومن المقترح أن يتم تداول العقود الآجلة على السلع، وعلى الأوراق المالية (أسهم وسندات)، وعلى مؤشرات مالية (كأسعار الصرف والفائدة)، وعلى مؤشرات الأسهم.

ويبرز إنشاء بورصة العقود لإيجاد آليات مالية منظمة تساعد المستثمرين على التحوّط من مخاطر تقلبات الأسعار بما فى ذلك أسعار الأسهم، وأسعار الصرف، بالإضافة إلى أسعار الفائدة، وخاصة فى ظل عدم كفاية الأدوات المالية التى تساعد مديري الاستثمار والأصول على إدارة المخاطر المالية.

كما تستهدف البورصة الجديدة التعامل مع العديد من التحديات التى تواجه سوق السلع، بما فى ذلك تذبذب كميات إنتاج وأسعار السلع الزراعية صعوداً وهبوطاً نتيجة لعدم وجود آلية محددة ونمطية لتسعير المنتجات الزراعية، إلى جانب انخفاض دخل المزارع الصغير لتعدد وسيطرة الوسطاء وتجار الجملة على سوق السلع الزراعية. ويرتبط بذلك ضعف الشفافية فى سوق السلع الزراعية ومحدودية المعلومات المنشورة فضلا عن التذبذب البارز فى الأسعار. ويأتي مساندة الفلاح المصري وحمايته من أخطار تذبذب أسعار الحاصلات الزراعية على رأس أهداف إنشاء تلك البورصة بما يوفر آلية آمنة للتمويل تساهم فى النهوض بإنتاجية أرضنا الزراعية وتخدم فلاحي مصر ومزارعيها. وفى إطار التعامل مع تلك التحديات يدعم الحزب وحكومته فكرة

إنشاء بورصة للعقود، نظراً لما يمكن أن تحققه من أهداف تنموية تشمل زيادة شفافية وتنشيط السوق المالي وسوق السلع والتحوّط من مخاطر تقلبات الأسعار وفقاً لآليات السوق، إلى جانب تنويع مصادر التمويل المتاحة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من إنشاء تلك السوق، اضافة الى المساندة فى إدارة المخاطر المالية وتطوير نظم مخاطر الائتمان.

إنشاء بورصة العقود يستهدف زيادة شفافية وتنشيط سوق المال وسوق السلع، والتحوّط من مخاطر تقلبات الأسعار، وتنويع مصادر التمويل المتاحة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من هذه السوق، إضافة إلى المساندة فى إدارة المخاطر المالية وتطوير نظم مخاطر الائتمان

بورصة الشركات المتوسطة والصغيرة

تشير المؤشرات إلى أن معظم الشركات التي قامت بالحصول علي التمويل من خلال سوق رأس المال، سواءً بإصدارات أولية أو ثانوية، كانت شركات كبيرة نسبياً من حيث رأس المال المدفوع.
ويطرح ذلك تحديا أساسيا يتمثل فى ضعف استفادة الشركات المتوسطة والصغيرة من التمويل الذي تتيحه البورصة، واتجاه الجانب الأكبر منه إلى الشركات الكبيرة. فضلا عن ذلك تعانى تلك الشركات من صعوبة الحصول على التمويل اللازم من خلال الاعتماد على الجهاز المصرفي، نظراً لعدة أسباب أهمها: ما يرتبط بالنظام المالى للشركات وغياب أو ضعف الضمانات، وارتفاع درجة المخاطرة وغيرها.

ولمواجهة هذا التحدي، يطرح الحزب وحكومته رؤية جديدة لتدعيم فرص الشركات المتوسطة والصغيرة فى الحصول على تمويل من خلال الاعتماد على سوق المال. تشتمل تلك الرؤية على إنشاء سوق خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوفير التمويل المطلوب لتوسعة أنشطتها بالصورة المرجوة، بما يسمح برفع قدراتها التنافسية وتعظيم قيمتها المضافة للاقتصاد القومي وزيادة فرص العمل التى توفرها.

وتعد بورصة الشركات المتوسطة والصغيرة سوقاً متخصصة لتداول أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة، والتى لا يتحقق بها شروط السوق الرئيسى. ومن ثم فهي سوق داخل البورصة المصرية يتيح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة بقواعد أكثر مرونة من قواعد القيد فى السوق الرئيسي لتتناسب مع أوضاع الشركات الناشئة، مع الإبقاء على مستوى قوى ومحكم من الرقابة على السوق لضمان حماية المساهمين. وتستفيد هذه الرؤية من تجارب الدول التى طبقت نظام السوق المتخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوجد حالياً أكثر من ٣٧ سوقاً فى العالم برأس مال سوقي يزيد عن ٤ تريليون دولار. وتقع معظم هذه الأسواق فى أوروبا (١٩سوق) تليها أسيا (١٢ سوق). ويوجد لدى بعض الدول أكثر من سوق لتداول أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة مثل بريطانيا واليابان وإيطاليا وأيرلندا وفنلندا واستراليا.

ويشير الحزب إلى أن البورصة المستهدفة ستمارس دور الوساطة فى قيد الشركات المتوسطة والصغيرة، من خلال رعاة رسميون من الشركات التى تباشر نشاطاً أو أكثر من الأنشطة التالية:
- ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية.
- الاشتراك فى تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها.
- صناديق الاستثمار.
- وكلاء القيد غير الأفراد بشرط وجود خبرة فى الاستشارات المالية وإدارة الأصول لا تقل عن عامين وأن يكون الوكيل قد شارك فى حالتين على الأقل من دمج أو استحواذ أو طرح عام أو خاص للشركات خلال العامين السابقين.

أهم أهداف بورصة الشركات المتوسطة والصغيرة

- دعم الشركات المتوسطة والصغيرة بتوفير التمويل اللازم للتوسع فى أنشطتها القائمة، وتعظيم قيمتها المضافة للاقتصاد القومي والذي يساهم فى توفير المزيد من فرص العمل.
- تسجيل الشركات بالبورصة ونشر بيانات عنها يساعد فى تعريف المستثمرين الأجانب بتلك الشركات، وخاصة الشركات المميزة صاحبة فرص النمو مما يسهم فى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة ولقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة.
- تشجيع المستثمرين على الاستثمار فى الشركات المتوسطة من خلال خلق آلية للدخول والخروج، تتيح للمستثمر حرية الدخول والخروج من وإلى الأسواق، بما فى ذلك الحصص المملوكة له فى تلك الشركات، من خلال السوق وفى وقت قصير وبالقيمة السوقية وفقاً لقواعد العرض والطلب.
- دعم وتشجيع القطاعات الواعدة فى الاقتصاد القومي التى تتمتع بمزايا نسبية وتحتاج لدعم فني وتمويلي، مثل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والغزل والنسيج.
- توفير سوق إضافية للأوراق المالية بشروط أكثر مرونة من تلك المعمول بها فى السوق الرئيسي.
- تعدد بدائل التمويل سواء من خلال طرح أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.
- تقوية الوضع التفاوضي للشركات للحصول على التمويل المصرفي.
- تحديد قيمة عادلة للشركات من خلال تحديد القيمة السوقية لأسهمها فى البورصة.
- تمتع حملة أسهم تلك الشركات بالإعفاء الضريبي على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لقانون الضريبة على الدخل.
- رفع كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لإدارات تلك الشركات بطريقة غير مباشرة، من خلال الالتزامات التي تتحملها الشركة بسبب القيد فى البورصة.
- مساندة تلك الشركات فى الحصول على التمويل المصرفي، وبالتالي فتح المجال أمامها للتوسع والمنافسة، وتوفير فرص العمل.

ويرى الحزب أنه يتعين العمل على تذليل التحديات والمشكلات التى قد تواجه تنفيذ هذا المشروع الهام، والتى يتمثل أهمها فيما يلى:
- تخوف بعض إدارات الشركات من القيد فى البورصة، وما يترتب عليه من التزام بقواعد القيد والتداول

والإفصاح، نتيجة لعدم الوعي بأهمية وقواعد التعامل فى البورصة.

■ معاناة الشركات المتوسطة والصغيرة من صعوبة جذب اهتمام المستثمرين، والذين دائماً ما يرغبون فى توجيه استثماراتهم إلى شركات قوية تتمتع بالملاءةالمالية والسمعة الجيدة.

■ ضعف خبرة تلك الشركات بكيفية التعامل فى البورصة وكيفية التعامل مع قواعد القيد والتداول والإفصاح.

■ ازدياد مخاطر الإدارة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، لاعتمادها الحالي على أسلوب الإدارة الفردية مما يستوجب التمسك بكافة شروط الإفصاح المعمول بها فى السوق الرئيسي، وتطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على حقوق المساهمين.

■ قد ينتج عن الالتزام بقواعد الإفصاح والحوكمة أن تتكبد الشركات فى الأجل القصير تكاليف إضافية مما قد يمثل بعض الأعباء الأضافية عليها، إلا أن ذلك سيمكنها فى الأجل الطويل من تنويع مصادر تمويلها من السوق والجهاز المصرفي.

هذا وقد تم تدشين العمل بهذه البورصة الواعدة وتحت مسمى "بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة" وذلك فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧.

إنشاء بورصة الشركات المتوسطة والصغيرة من خلال شركات راعية تمارس أنشطة مالية محددة، للمساعدة فى توفير التمويل اللازم لهذه الشركات، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار فيها، وتوفير سوق إضافية للأوراق المالية بشروط أكثر مرونة من السوق الرئيسي

الفلاح والتنمية الزراعية

مقدمة

طفرة واضحة فى أداء القطاع الزراعى وموقع ريادى فى العديد من المحاصيل

يؤكد الحزب على المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الهامة التى يتمتع بها الفلاح فى المجتمع المصري. فالفلاح يمثل الشريحة الاجتماعية ذات الثقل النسبي الواضح فى تركيبة المجتمع المصري، باعتباره يشكل الغالبية العظمى من سكان الريف، والذين يتجاوز عددهم أكثر من نصف سكان المجتمع، فضلا عن تمتعه بعلاقات أسرية وروابط اجتماعية قوية مع الغالبية العظمى من سكان الحضر. وعلى الصعيد الاقتصادي فإن الفلاح يلعب دورا محوريا فى منظومة العمل والإنتاج، باعتباره المسئول الرئيسى عن إمداد المجتمع بالغذاء وتوفير العناصر الأساسية اللازمة للقطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة. وعلى الصعيد السياسى يشكل الفلاح قاعدة انطلاق هامة وراسخة فى حشد الجماهير، والتواصل مع المواطنين وتشكيل الرأى العام فى الريف المصرى والمجتمع بأثره.

ولقد أرست تلك المكانة المرموقة التى يتمتع بها الفلاح فى المجتمع المصرى قناعة لدى الحزب بأن تحسين أحوال الفلاح المصرى ودفع قدراته وتوسيع خياراته يُعد شرطا هاما وحاكما لتحسين الأداء العام للمجتمع وتفعيل المشاركة فى المحاور المختلفة لمنظومة التنمية. ومن هنا جاء الاهتمام الدائم بإصلاح أحوال الفلاح المصرى وتحسين قدراته الاقتصادية والاجتماعية على رأس أولويات الحزب وحكوماته المتعاقبة.

ويطرح الحزب سياساته فى هذا الإطار مستهدفا:

- إلقاء الضوء على التطورات والإنجازات التي حققها الحزب وحكومته لتحسين أحوال الفلاح المصري.
- طرح توجه الحزب واستراتيجيته المستقبلية لتحقيق مزيد من التطور لأحوال الفلاح وإحداث نقلة نوعية جديدة فى حياته.

ويتم ذلك من خلال قسمين أساسيين:

■ **الأول:** إصلاح أحوال الفلاح المصرى التطورات والإنجازات.

■ **الثاني:** الفلاح المصرى، واستراتيجية المستقبل.

القسم الأول : إصلاح أحوال الفلاح المصرى... التطورات والإنجازات

تبلور الاهتمام المتواصل الذي يوليه الحزب الوطني للفلاح المصرى فى تبنيه وحكوماته المتعاقبة لحركة مستمرة للتطوير والتحديث فى القطاع الزراعي. ولقد عمدت سياسات إصلاح القطاع الزراعى خلال العقود الماضية إلى العمل على محورين أساسيين وهما:

١- إرساء مفهوم حرية الاختيار فى النشاط الزراعي وتفعيل خيارات الفلاح، وذلك من خلال:

- تحرير التركيب المحصولي وإلغاء نظام تحديد المساحات المنزرعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية.
- إعطاء الحرية للفلاح فى بيع المحاصيل الزراعية التى ينتجها وفقا للعرض والطلب، مع التزام الحكومة بشراء تلك المحاصيل فى حالة انخفاض أسعارها عن تكلفة الإنتاج.
- الدخول فى العديد من الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية منها أو متعددة الأطراف بهدف تيسير نفاذ المنتجات المصرية، وخاصة المنتجات الزراعية، للأسواق الخارجية، مثل اتفاقية المشاركة مع الإتحاد الأوروبي وغيرها.

٢- إعادة تعريف دور الدولة وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدور فاعل فى المجالات والأنشطة الزراعية المختلفة، وذلك من خلال:

- تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وربطها بالأسعار العالمية.
- إلغاء دعم أسعار الفائدة على القروض الزراعية.
- إلغاء دعم سعر الصرف على استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتحرير سعر صرف الجنيه المصري.
- إلغاء القيود على القطاع الخاص فى مجالات إنتاج واستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى من الأسمدة والمبيدات والبذور والتقاوي، وكذلك فى مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية.
- تطوير الأطر التشريعية التى تحكم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية.
- حفز وتشجيع القطاع الخاص على استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة والعمل على توفير الخدمات الزراعية والبنية الأساسية.
- التوجه نحو إنشاء مجموعة من المشروعات القومية العملاقة مثل مشروع توشكى وشرق العوينات وترعة السلام وتنمية شمال سيناء ودرب الأربعين، بهدف خلق كيانات زراعية جديدة تساهم فى تحقيق طفرة واعدة فى منظومة الزراعة المصرية.

ولقد ترتب على تلك الإجراءات تطور واضح فى مؤشرات قطاع الزراعة يتمثل أهمها فيما يلي[1]:

- الزيادة الكبيرة فى الاستثمارات السنوية الموجهة للقطاع الزراعي، والتى ارتفعت بالأسعار الحالية من ١,٦ مليار جنيه فى عام ١٩٨٢ إلى ٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦.
- زيادة أطوال الترع من ٢١ ألف كم في عام ١٩٨٢ إلى نحو ٣٥ ألف كم فى عام ٢٠٠٦. وزيادة المساحة المحصولية من نحو ١١,٦مليون فدان إلى نحو ١٥ مليون فدان خلال الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ٢٠٠٦، وزيادة المساحة المنزرعة بأكثر من ٢ مليون فدان خلال نفس الفترة.

[1] وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

إن تحقيق النقلة التى يستحقها الفلاح وتحتمها مسئولية الحزب وحكومته يجب أن تستند إلى العمل على إرساء دعائم تنافسية الفلاح المصرى محليا وخارجيا

- ارتفاع معدل نمو الإنتاج الزراعى من ٢,٦٪ فى الثمانينات ليصل حاليا إلى ٣,٧٪، الأمر الذي انعكس فى زيادة قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الحالية من ٢٦ مليار جنيه فى عام ١٩٨٢ إلى نحو ٩٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٧.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي فى عدة محاصيل يأتى على رأسها الأرز والخضر والفاكهة. إضافة إلى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٢٥٪ فى عام ١٩٨٢ إلى ما يتعدى ٦٠٪، وذلك على الرغم من الزيادة السكانية خلال تلك الفترة وما ترتب عليها من زيادة كبيرة فى الاستهلاك المحلي.

ولقد أسفر هذا التطور فى مؤشرات القطاع الزراعي عن طفرة واضحة فى أداء هذا القطاع يستشعر مردودها الفلاح المصرى وجموع المواطنين. فالزراعة المصرية تحتل فى الوقت الحالى موقعا رياديا عالميا من حيث عائد إنتاج عدد كبير من المحاصيل التقليدية الصيفية والشتوية، حيث يتراوح هامش الربح لتلك المحاصيل ما بين٢٥٪ إلى٣٠٪، وهو ما يرجع إلى التقدم الكبير الذي شهدته منظومة التطوير والتجويد لتلك المحاصيل على النحو الذي أسفر عن تحسن واضح فى إنتاجيتها. ولم يقتصر الأمر على الطفرة التى حققتها زراعة المحاصيل التقليدية فقط بل اقترن بتحسن ملموس أيضا فى عوائد المحاصيل غير التقليدية مثل الخضر والفاكهة، مما يؤكد ما تملكه تلك المحاصيل من إمكانيات واعدة تتطلب توجيه مزيد من الجهد والأبحاث لمنظومة الزراعة الخاصة بها، لتحقيق النقلة المطلوبة فى إنتاجيتها وعوائدها أسوة بغيرها من المحاصيل التقليدية.

الفلاح المصرى محليا وخارجيا

وبالرغم مما تحقق فى أداء الزراعة المصرية من إنجازات، وما ترتب عليها من تطور حقيقي فى مستوى دخل الفلاح بصورة عامة، فإن الحزب يرى أن الفلاح المصرى يستحق نقلة نوعية أكبر تتفق مع مكانته المجتمعية والاهتمام الذي يوليه له الحزب.

القسم الثانى: الفلاح المصرى... وإستراتيجية المستقبل

يؤمن الحزب بأن الرؤية الحديثة للأمن الغذائى لابد أن تستند إلى استراتيجية طويلة المدى تتضافر فيها عناصر التكلفة والجودة

استنادا إلى ما حققه قطاع الزراعة من إنجازات ملموسة، فقد استقر لدى الحزب قناعة تامة بأن منظومة الزراعة المصرية تمتلك قاعدة صلبة ومقومات واسعة تؤهلها لمزيد من النمو والانطلاق لتحقيق نقلة نوعية جديدة فى حياة الفلاح.

وينطلق الحزب فى توجهه لتحسين أحوال الفلاح، والنهوض بمستوى معيشته من فكر مستنير يستند إلى رؤية متكاملة تقوم على الاستيعاب الكامل لمعطيات البيئة العالمية الراهنة، وما تقدمه من فرص وإمكانيات يمكن تعظيم الاستفادة منها، وما تفرضه تلك البيئة من تحديات يستلزم أخذها بعين الاعتبار فى السعي نحو تحقيق طموحات الفلاح المصري.

وفى ضوء ما تقدم، فقد استقر لدى الحزب أن تحقيق النقلة التي يستحقها الفلاح وتحتمها مسئولية الحزب وحكومته يجب أن تستند إلى العمل على إرساء دعائم تنافسية الفلاح المصرى محليا وخارجيا. وهنا يؤكد الحزب على ثقته فيما سيحققه التوجه نحو دفع القدرات التنافسية للفلاح من تحسين متواصل فى مستوى معيشته، خاصة فى ظل القدرات التنافسية التى تمتلكها الزراعة المصرية محليا وخارجيا. فقد استقر الفكر الحديث وأثبتت التجربة العالمية أن تحسين التنافسية من شأنه أن يوسع خيارات الفلاح ويفتح له آفاقا أرحب للإنتاج والتسويق على النحو الذي يمكنه من الإستغلال الأمثل لموارده، وتحقيق أقصى عائد من السلع والمحاصيل التي ينتجها. إضافة إلى أن تنافسية الفلاح وتوسيع خياراته على هذا النحو من شأنها دفع المزيد من الاستثمارات فى القطاع الزراعي بما يرفع معدل النمو فى هذا القطاع فيحقق أمن المجتمع الغذائي.

والحزب إذ يطرح هذا التوجه، فإنه يؤكد اتفاقه التام مع المفهوم الحديث للأمن الغذائي، والذي لا يستند إلى الحد من خيارات الفلاح وتوجيه الزراعة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وفرض مستوى معين من السلع ذات الجودة النمطية على المستهلك بشكل لا يتوافق فى أحيان كثيرة مع طموحاته، وإنما يقوم على إطلاق حرية الفلاح فى الإنتاج والتسويق، وإطلاق حرية المستهلك فى الاختيار بين البدائل المختلفة من ذات السلعة، وعلى النحو الذي يعظم استفادة المجتمع من طاقاته وموارده المحلية ومن الفرص الواعدة وتيارات الموارد التى تقدمها الأسواق العالمية فى ذات الوقت.

واستنادا إلى ما سبق، يرى الحزب أن الرؤية الحديثة للأمن الغذائي لابد أن تستند إلى استراتيجية طويلة المدى، تتضافر فيها عناصر التكلفة والجودة على النحو الذى يؤدى إلى التركيز على إنتاج السلع والمحاصيل القادرة على المنافسة المحلية والخارجية مع التطوير المستمر لنوعية تلك السلع وجودة إتاحتها بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلي والعالمي، بما يضمن التحسين المستمر لدخل الفلاح وتمكين المجتمع من تلبية كافة احتياجاته من السلع والمحاصيل المختلفة بالسعر والجودة المطلوبين.

ويرصد الحزب أن تفعيل هذا التوجه، إضافة إلى ما يحققه من نقلة نوعية أفضل فى دخل الفلاح، فإنه لا يتنافى مطلقا مع أهمية استهداف إنتاج مستوى معين من السلع والمحاصيل الأساسية محليا كهدف استراتيجي، يتفق معه الحزب ويؤكد عليه، خاصة فى ظل التقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسعار العالمية لتلك السلع. إلا أن الحزب يؤكد على أن تحقيق هذا الإستهداف، فى ظل معطيات البيئة الراهنة، يجب أن يتم من خلال رؤية جديدة تقوم على:

- إطلاق حرية الفلاح فى الإنتاج والتسويق فى ضوء تقييمه الخاص للعائد والتكلفة لكافة المحاصيل بما فيها المحاصيل الإستراتيجية.

- قيام الدولة بوضع صيغ وآليات فاعلة للتخطيط التأشيري، يتم من خلالها مساندة ودعم منظومة الإنتاج والتسويق الخاصة بالسلع والمحاصيل الإستراتيجية، وبالشكل الذي يجعل تلك المنظومة جاذبة للفلاح مقارنة بالخيارات الأخرى المتاحة لديه.

والحزب إذ يؤكد على ثقته التامة فى قدرة الفلاح والزراعة المصرية على الانطلاق نحو آفاق التنافسية، فإنه يدرك تماما حجم التحديات الداخلية والخارجية التى يواجهها الفلاح المصري. فالمنظومة الزراعية الداخلية التى يعمل فى إطارها الفلاح المصرى تواجه العديد من التحديات الداخلية النابعة من تفتت الحيازات، وغياب الدور الفاعل للحركة التعاونية، فضلا عن التحديات التى تواجهها منظومة التمويل والإرشاد الزراعي والري وغير ذلك.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن انهيار الحواجز بين الدول، والتوجه العالمي نحو التحرير الكامل لحركة التجارة الدولية وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية كلها أمور يرى الحزب أن من شأنها أن تفتح آفاقا أرحب للنمو والإنتاج غير المحدود بطاقات السوق المحلي، وتعطي بالتالي فرصا أوسع لتوسيع خيارات الفلاح وتحقيق النمو المتواصل فى مستوى دخله، إلا أنه يؤكد أن تلك المعطيات وما أسفرت عنه من تسارع المنافسة بين الدول وتعدد أنماطها جعلت التواجد الفعال على ساحة المنافسة الدولية لأي دولة، وعلى اختلاف مستوى التنمية لديها، مرهون بقدرتها المستمرة على التطوير والتجويد لكافة السلع والخدمات التي تنتجها. وهو الأمر الذي يضع تحديا على قدرة السلع والمحاصيل المحلية على اختراق الأسواق العالمية، بل وعلى قدرتها أيضا على تحقيق الطموحات المتنامية للمستهلك المحلي، خاصة فى ظل ما تؤدي إليه حرية التجارة الدولية من وجود أنماط متباينة من حيث الجودة والسعر من ذات السلعة، إضافة إلى وجود العديد من التحديات الداخلية التي تواجه منظومة الإنتاج والتسويق الزراعي كما سبقت الإشارة.

واستشعارا من الحزب لمسئوليته تجاه الفلاح المصري، وتأكيدا على حقه الأصيل فى أن يتمكن من التغلب على كافة ما يواجهه من تحديات، وأن يرتقي بمستوى دخله بما يتناسب مع قيمته كعنصر هام ومحوري فى هذا المجتمع، يأتي طرح الحزب لاستراتيجية متكاملة يكون من شأنها فتح آفاقا أرحب للفلاح توسع من خياراته الإنتاجية والتسويقية، وترتقي بقدرته التنافسية محليا وخارجيا، وتحقق له النقلة النوعية التى يستحقها. وفى ضوء ما سبق، تستند الإستراتيجية المستقبلية للحزب بشأن تطوير أحوال الفلاح المصرى إلى العمل على محورين أساسيين يرى الحزب أن لهما دورا حاكما فى تعظيم القدرة التنافسية للفلاح محليا وخارجيا وهما: إصلاح المنظومة الزراعية، والصادرات الزراعية.

يدرك الحزب حجم التحديات التي يواجهها الفلاح المصرى، ويستشرف المستقبل باستراتيجية توسع خياراته الإنتاجية والتسويقية وتضمن التحسن المستمر فى مستوى معيشته

يطرح الحزب حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات التى تستهدف إعادة صياغة العلاقات المؤسسية المختلفة فى المنظومة الزراعية الداخلية وبما يهيئ للفلاح بيئة زراعية مواتية تؤهله للمنافسة المحلية والخارجية

المحور الأول: إصلاح المنظومة الزراعية... وخلق بيئة داخلية مواتية للفلاح المصرى

يؤمن الحزب بأن الدفع بحزم متتالية من السياسات الكلية لن يترتب عليه تحسن فى تنافسية الفلاح وقدرته على توليد النمو والدخل، ما لم يقترن ذلك بتفاعل حقيقى واستيعاب كامل لظروف الوحدة الإنتاجية الخاصة بهذا الفلاح وما تواجهه من تحديات. وبالتالى فإن نجاح الفلاح وقدرته على تحويل مزرعته إلى وحدة إنتاجية قادرة على المنافسة المحلية والخارجية، يتطلب استكمال الجهد الواضح الذى تحقق فى تهيئة وتحرير البيئة الزراعية بتطور ملموس فى المنظومة الزراعية التى يعمل فيها الفلاح، باعتباره يعمل فى إطار منظومة متكاملة ومتعددة المستويات وينطوى كل مستوى منها على العديد من الأطر والعلاقات المؤسسية التى تربط الفلاح بالفاعلين الآخرين فى تلك المنظومة كالتعاونيات الزراعية، ومؤسسات التمويل، والإرشاد الزراعي وغير ذلك. كما توجد حزمة من السياسات والأدوات التى تحكم علاقة الفلاح بكل مؤسسة من تلك المؤسسات، وتؤثر بالتالى على المراحل المختلفة لدورة الإنتاج الزراعى بدءا من تحديد المحصول وحتى مرحلة الحصاد والتسويق.

ومن هذا المنطلق يأتى طرح الحزب لحزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات التى تستهدف إعادة صياغة العلاقات المؤسسية المختلفة فى المنظومة الزراعية الداخلية بما يهيىء للفلاح بيئة زراعية مواتية تؤهله للمنافسة المحلية والخارجية، على نحو يحقق التحسن المطلوب فى مستوى معيشته.
وتشتمل رؤية الإصلاح والتطوير فى هذا الشأن على عدد من العناصر المتكاملة التي يرى الحزب أن لها تأثيرا واضحا فى دفع وتشكيل القدرة التنافسية للفلاح المصرى محليا وخارجيا وهي: التعاونيات الزراعية، ومنظومتى التمويل والإرشاد الزراعي، إضافة إلى سياسات الإستصلاح وتطوير نظم الري والموارد المائية.

١- إصلاح وتطوير دور التعاونيات الزراعية

أكد الحزب فى مؤتمريه الأول عام ٢٠٠٣، والرابع عام ٢٠٠٦ أهمية التعاونيات والدور الذى يجب أن تقوم به. وفى سياق هذا التوجه يعول الحزب على التعاونيات الزراعية فى القيام بدور محوري فى تفعيل رؤيته المستقبلية لتأهيل الفلاح للدفعة المطلوبة فى مستوى معيشته، باعتبارها تشكل الإطار المؤسسى الذى يضم جماهير الفلاحين ويحفز طاقاتهم، ويوجه جهودهم نحو أطر اقتصادية واجتماعية فاعلة وبناءة.

يستهدف الحزب تجميع المصالح المشتركة لجموع الفلاحين وبلورة صيغ وآليات اقتصادية لخدمة الفلاح تتسم بالكفاءة والفاعلية من خلال التعاونيات الزراعية.

وتبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات الزراعية فى إحداث النقلة النوعية، التى يستهدف الحزب إرساءها فى المستوى المعيشى لجموع الفلاحين فى ظل ما يتسم به القطاع الزراعى المصرى من تفتت فى الحيازات، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى خلق أطر مؤسسية فعالة يكون من شأنها تجميع المصالح المشتركة لجموع الفلاحين، وبلورة صيغ وآليات اقتصادية لخدمة الفلاح تتسم بالكفاءة والفاعلية.

وقد استطاعت التعاونيات الزراعية فى مصر على مدار العقود الماضية أن تصبح أداة هامة لتنفيذ السياسات الزراعية، وأن تشكل المصدر الرئيسى لحصول الفلاح على مستلزمات الإنتاج والميكنة الزراعية، وأن تسهم فى تسويق منتجاته الزراعية، إضافة إلى كونها وسيلة هامة استخدمتها الدولة لرفع درجة الوعى الزراعى لدى المزارع من خلال عمليات الإرشاد الزراعي. وبالرغم من ذلك، يرى الحزب أن تحقيق رؤيته المستقبلية بشان النقلة النوعية التي يستهدف إحداثها فى حياة الفلاح المصرى تتطلب من التعاونيات الزراعية دورا أكبر من حدود الدور التقليدى الذى عهد إليها القيام به على مدار العقود الماضية.

التعاونيات الزراعية...والتحديات الراهنة

عكف الحزب على دراسة وتحليل الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية، واستقر لديه أن تأهيل التعاونيات الزراعية للقيام بدور فاعل فى تحقيق رؤية الحزب المستقبلية يتطلب معالجة بعض التحديات التى ينطوى عليها الهيكل الإداري والمالى للتعاونيات الزراعية. ويرصد الحزب تلك التحديات على النحو التالي:

الهيكل التنظيمي للتعاونيات الزراعية

وفقا لقانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ يأخذ البنيان التعاونى الزراعى فى مصر شكلا هرميا قاعدته الجمعيات الزراعية المحلية على مستوى القرية، وعلى قمته يقع الإتحاد التعاونى الزراعى المركزي، والذى يتبع الإتحاد العام للتعاونيات. وبين القاعدة والقمة توجد جمعيات تعاونية زراعية على المستويات المختلفة (المركز - المحافظة - الجمهورية). حيث يوجد جمعية تعاونية زراعية محلية على مستوى القرية وجمعيات مشتركة على مستوى المراكز وجمعيات مركزية على مستوى المحافظات. هذا ويمكن تصنيف الأنواع المختلفة للجمعيات الزراعية فى قرى مصر إلى جمعيات متعددة الأغراض، وجمعيات نوعية متخصصة فى نشاط إنتاجى حيوانى أو نباتى معين. ووفقا للشكل القانونى للأرض التى تشملها الجمعية يتم تصنيف الجمعيات المتعددة الأغراض إلى ثلاثة قطاعات أساسية وهي[٢]:

- قطاع جمعيات الائتمان الزراعي، ويشمل أراضى الحيازات والتى تمثل نحو ٧٦٪ من مساحة الأرض الزراعية، ويقع نشاطها فى القرى القديمة بالوادي.
- قطاع جمعيات الإصلاح الزراعي، ويشمل أراضى الإصلاح الزراعي، والتى تمثل نحو ٧٪ من مساحة الأرض الزراعية.
- قطاع جمعيات استصلاح الأراضي، ويشمل أراضى الاستصلاح الزراعى والتى تمثل نحو ١٧٪ من مساحة الأراضى الزراعية.

وفى كل قطاع من تلك القطاعات الثلاثة تنشأ جمعيات تعاونية متعددة الأغراض على المستوى المحلى بالقرية لتباشر نشاطها فى خدمة أعضائها. وتتشابه القطاعات الثلاثة فى تشكيلها البنيانى حيث يجيز قانون التعاون الزراعى أن تشترك الجمعيات المحلية على مستوى القرية فى تكوين جمعيات مشتركة على مستوى مركز أو أكثر. كما تشترك الجمعيات المركزية فى كل من قطاعات الائتمان والإصلاح واستصلاح الأراضي فى تكوين جمعية تعاونية زراعية عامة متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية. وفى مقابل كل قطاع من القطاعات الثلاثة تحدد التشريعات جهة إدارية مختصة تتولى الإشراف على نشاط الوحدة التعاونية على ذات المستوى الإداري. أما الجهة الإدارية المختصة فى النهاية فهي وزارة الزراعة. وبالتالى يتسم هيكل التعاونيات الزراعية فى مصر بما يلي:

- التشابك والتشعب الواضح فى هيكل البنيان التعاونى الزراعى فى مصر، وإمكانية وجود أكثر من نوع من أنواع الجمعيات على مستوى القرية الواحدة[٣].
- تفتت البنيان التعاونى وهرمية العلاقات وعدم الترابط الأفقى فيما بين التعاونيات الزراعية إلا من خلال جهاز القمة وهو الإتحاد التعاونى الزراعى المركزي.
- تعدد الجهات الإدارية والرقابية داخل وزارة الزراعة.

العلاقة التشابكية بين وزارة الزراعة والتعاونيات الزراعية

تم تحويل المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني، والتي كانت إحدى مؤسسات الدولة وأداتها لدعم التعاونيات، إلى هيئة عامة قابضة تسمى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وذلك فى عام ١٩٧٦، وهو ما ترتب عليه عدد من النتائج الهامة، ويأتي على رأسها:

- نقل مهام الجمعيات التعاونية لبنوك القرى، وسيطرة تلك البنوك على المخازن التابعة للتعاونيات ونقل تبعيتها الإدارية لها.

يرصد الحزب عددا من التحديات التى تواجه التعاونيات الزراعية، منها تشابك الهيكل التنظيمى الحالى وضعف الموارد المالية.

[٢] هذا بخلاف تعاونيات الثروة المائية، والتى تم فصلها عن البنيان التعاونى الزراعى بموجب القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠. وتتبع تعاونيات الثروة المائية الإتحاد التعاونى للثروة المائية والذى يضم ٩٠ جمعية تعاونية تعمل فى مجال الإنتاج السمكي.

[٣] حيث يجيز قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بموافقة المحافظ إنشاء أكثر من جمعية من نوع واحد فى البنيان الواحد داخل محافظته، كما يجوز إنشاء أكثر من جمعية من نوع واحد بقرار من الوزير المختص إذا كانت منطقة عملها تشمل أكثر من محافظة او على مستوى الجمهورية.

■ تحويل التعاونيات الزراعية إلى مقر دائم للمشرفين الزراعيين من موظفي الوزارة، حيث أصبحت تلك التعاونيات مصدر المعلومات والمقر الذي ينتهي عنده معظم التعليمات والقرارات التنفيذية.

■ تخويل الوزير المختص حق ندب أو تعيين مديري التعاونيات وتحديد اختصاصاتهم.

■ إقتصار دور الجمعيات التعاونية على إصدار البطاقات الزراعية، وغياب الدور الحقيقى الذى خوله لها القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ فى ممارسة نشاطها فى مجالات الخدمات والإنتاج والتسويق والتنمية الريفية.

ضعف الموارد المالية للتعاونيات

باستقراء الحزب للهيكل المالى للتعاونيات الزراعية يتضح ضعف الموارد المالية لها، وهو الأمر الذى أدى إلى تجميد العديد من أنشطتها. ويرجع ضعف الموارد المالية للتعاونيات إلى عدد من العوامل والتى من أهمها:

■ ضعف رأس المال المساهم بالجمعيات، نتيجة لانخفاض مساهمات الأعضاء. فقد نص قانون التعاون الزراعى فى مادته رقم (١٩) على أن رأس المال المساهم يتكون من عدد غير محدود من الأسهم، على ألا تقل قيمة السهم عن جنيه. ووفقا لذلك يكون اكتتاب العضو الحائز لأرض زراعية فى الجمعية متعددة الأغراض بالقرية بما قيمته جنيه واحد على الأقل عن كل فدان أو كسر للفدان يقع فى حيازته ملكا أو إيجارا أو بوضع اليد.

■ أما فى الجمعيات المشتركة فلا تقل قيمة السهم عن عشرين جنيه وفى الجمعيات المركزية والعامة لا تقل عن أربعين جنيه. إضافة إلى ضعف قيمة السهم فإن القانون سمح بتقسيط تلك القيمة على ثلاث سنوات، على ألا تقل قيمة القسط المدفوع مقدما عن سهم واحد.

■ عدم تفعيل المادة (١٧) من قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، والتى تعطي للتعاونيات حق إنشاء بنك تعاونى لتقديم القروض وإنشاء المشروعات اللازمة للتعاونيات على اختلاف مستوياتها ونوعياتها.

■ توجيه كامل الدعم الحكومي لبنوك القرى، بالرغم من أن قانون التعاونيات قد أفسح المجال للتعاونيات للحصول على دعم مالي من الدولة ووحدات الإدارة المحلية.

■ عدم سماح القانون للجمعيات التعاونية بتأسيس شركات مساهمة فيما بينها أو بالاشتراك مع غيرها أو شراء أسهم الشركات والبنوك.

الفلاح المصرى يستحق حركة تعاونية زراعية أكثر فاعلية..رؤية للإصلاح والتطوير

ترتكز رؤية الإصلاح التى يتبناها الحزب على ضرورة اضطلاع التعاونيات الزراعية بدور فاعل فى تحسين قدرات الفلاح المصرى على نحو يرفع من مستوى دخله ويحسن أحواله المعيشية. خاصة فى ضوء ما تبرزه التجربة الدولية (إطار ١) من قيام التعاونيات بدور هام فى المجال الزراعى فى العديد من الدول على اختلاف مستويات التنمية بها.

وفى ضوء رصد وتحليل التحديات التى تواجه الحركة التعاونية الزراعية، يلتزم الحزب وحكومته فى المرحلة القادمة بإدخال تعديل تشريعي على قانون التعاون الزراعى بما يرسخ استقلال التعاونيات، ويرسي الممارسة الديمقراطية داخلها، وذلك من خلال:

■ إعادة النظر فى هيكل البنيان التعاونى الزراعى بما يسمح بتبسيطه، ويقلل من تشعبه وتعدد مستوياته ويرفع من كفاءته وفاعليته.

■ فك الارتباط والتشابك بين الحكومة والحركة التعاونية الزراعية لتمكينها من إدارة شئونها ذاتيا من خلال أعضائها الدائمين، ودون الاعتماد على العاملين المنتدبين أو المعارين من الأجهزة الحكومية، على أن يقتصر دور الحكومة على تهيئة البيئة المواتية للتعاونيات وتقديم المعونة الفنية والرقابة على تنفيذ القانون من خلال جهة رقابية واحدة.

■ إعادة تشكيل مجلس إدارة الجمعية ليصبح بالانتخاب الحر لكافة أعضائه، مع السماح بدخول المستثمرين وأفراد القطاع الخاص من غير حائزي الأراضي الزراعية، لتدعيم القدرات الفنية والمالية للتعاونيات. وهو ما يتطلب تعْديل المادة (٤٣) من قانون التعاونيات الزراعية، والتى تعطى للوزير المختص حق تعيين واحد من المهتمين بشئون التعاون الزراعى فى مجلس الإدارة.

■ تنمية الموارد المالية للتعاونيات الزراعية على نحو يمكنها من القيام بدور فاعل فى دعم الفلاح ورفع قدراته، وذلك من خلال:

- وضع حد أدنى لرأس مال الجمعية، وإعادة النظر فى مساهمات الأعضاء، مع إعطاء التعاونيات على مستوى القرية حق الاحتفاظ بكامل مواردها.
- السماح للتعاونيات بإنشاء شركات مساهمة وثيقة الصلة بالنظام التعاونى أو المساهمة فى شركات قائمة فى المجالات الزراعية المختلفة. إضافة إلى السماح لها بإنشاء صناديق للادخار والتمويل.
- السماح للتعاونيات بإنشاء صناديق للتكافل الزراعي، بالتعاون مع الحكومة، على أن يشترك فيها جميع الفاعلين فى المنظومة الزراعية، بهدف تعويض المزارعين عن المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية، والتي يترتب عليها تحمل الفلاح بخسائر مادية يصعب عليه مواجهتها.
- دراسة مدى إمكانية قيام الإتحاد التعاونى الزراعى بدور فاعل فى توجيه الدعم الحكومي المدرج سنوياً فى موازنة الدولة لقطاع الزراعة.

يؤكد الحزب على أن الفلاح المصرى يستحق حركة تعاونية زراعية أكثر فاعلية، ولذا يلتزم الحزب وحكومته بإدخال تعديل تشريعي على قانون التعاون الزراعى، وتفعيل دور التعاونيات فى مجالات التسويق والزراعة التعاقدية والتكافل الزراعى

أن تفعيل دور تعاونيات الثروة السمكية جزء من منظومة إصلاح التعاونيات.. ويلتزم الحزب وحكومته بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣، وتنظيم وتطوير عمليات الصيد بالبحيرات المصرية، وبصفة خاصة بحيرة ناصر

يرصد الحزب أهمية دور بنك التنمية والائتمان الزراعي باعتباره الأداة الرئيسية للحكومة فى تنفيذ السياسة الائتمانية والتمويلية للفلاح المصرى، ولذا يستهدف الحزب وحكومته العمل على مواجهة التحديات التى تؤثر على كفاءة ودور هذه المؤسسة التمويلية الهامة

تطوير قنوات إتاحة التمويل الزراعى للفلاح المصرى باعتبارها عنصرا هاما لتحسين أحواله ورفع قدرته على اكتساب المزيد من الدخل

إطار (١)
التجربة الدولية فى مجال إصلاح التعاونيات الزراعية

أولاً: التوجه العالمي فى إصلاح هيكل التعاونيات

من خلال مراجعة التجربة الدولية فى العديد من الدول مثل تايلاند وكوريا الجنوبية واستونيا وسلوفينيا، نخلص إلى عدد من سياسات إصلاح التعاونيات، أهمها:

- إصلاح هيكل التعاونيات والدمج بين التعاونيات العاملة فى مجال إنتاجى واحد، على نحو يضمن مضاعفة الأصول المملوكة لها، ومضاعفة قدراتها الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.
- رفع القدرات المالية للتعاونيات والسماح لها بإنشاء شركات هادفة للربح، والتشارك مع القطاع الخاص.
- فتح الأسواق الخارجية وتشجيع التعاونيات على التصدير من خلال الحصول على شهادة جودة من الاتحاد الأوروبى، وبالتالى حق التصدير لدول الإتحاد.
- تشكيل مجالس إدارات التعاونيات بالانتخاب المباشر، ومشاركة المستثمرين والقطاع الخاص من غير المزارعين فى إدارتها.

ثانيا: الدور الجديد للتعاونيات الزراعية: تقوم التعاونيات بالعديد من الأدوار التى تهدف إلى دفع النمو فى القطاع الزراعى، مثل:

- الدور التسويقى للتعاونيات

تصاعد دور التعاونيات فى تسويق المنتجات الزراعية، فتتولى تسويق ما يزيد عن ٦٠٪ من منتجات الألبان فى كندا، ونحو ٧٠٪ من الإنتاج الزراعى فى الدانمارك ونحو ٨٠٪ من الإنتاج الزراعى فى فنلندا و٣٣٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتولى تسويق حوالى ٤٠٪ من المنتجات الزراعية فى كوريا الجنوبية.

- تشجيع الزراعة التعاقدية

بدأت الدول فى تطبيق أنظمة الزراعة التعاقدية، بهدف زيادة كفاءة استثمار الموارد الزراعية نتيجة إقامة شراكات بين المزارعين وكبار المستثمرين. واعتمدت الدول على أنماط مختلفة من العقود، مثل: عقود المشتروات، والتعاقد الجزئي بتوريد بعض مستلزمات الإنتاج للفلاح، والتعاقد الكلى الذى يُحمل الطرف المتعاقد كافة التكاليف

الأخرى. واعتمدت تلك الدول على تشجيع دخول التعاونيات فى مجال الزراعة التعاقدية، فضلاً عن كونها حلقة الوصل بين المزارعين والشركات، بما يضمن الاتفاق على عقود للشراكة تتسم بالاستمرارية والعدالة وقوة القانون.

وفى المغرب طورت الجمعيات التعاونية نظام تعاقدي لتجهيز وتسويق وتصدير الخضر والفاكهة بمستوى رفيع من الإدارة والتسويق والتحكم فى الجودة، وربطه بالإرشاد المتخصص، وبإمكانيات استخدام العقود كأساس لتوفير القروض الزراعية، هذا إلى جانب توفير الإمكانيات والتسهيلات التسويقية الضرورية مثل عمليات الفرز والتدريج والتعبئة.

■ برامج التكافل الزراعى

بدأت العديد من الدول مثل الهند فى تطوير أنظمة تأمينية لحماية المزارعين من المخاطر المختلفة. واعتمدت فى ذلك على تشجيع القطاع الخاص والتنسيق بينه وبين التعاونيات الزراعية فى تقديم حزمة تأمينية مناسبة لصغار المزارعين.

واستكمالا لرؤية الحزب بشأن تطوير التعاونيات الزراعية، وفى ضوء الأهمية الخاصة لتعاونيات قطاع الثروة السمكية والدور الهام الذي يجب أن تضطلع به فى تطوير هذا القطاع، باعتباره أحد القطاعات الرئيسية فى التشغيل والتصدير وتحقيق الأمن الغذائي المصري. يرصد الحزب وجود نحو ٩٠ جمعية تعاونية للثروة السمكية يضمها الإتحاد التعاونى للثروة المائية. وفى ضوء التحديات التى يواجهها هذا القطاع، والتى من أهمها: التداخل الإداري وتضارب الاختصاصات وسوء إدارة المصايد الطبيعية، والاستغلال غير الأمثل للمصائد فى المياه الإقليمية. فضلاً عن عدم كفاءة وسائل النقل المجهزة، وغياب دور الإرشاد السمكي والبحث العلمي الفعال، يُعول الحزب على تعاونيات الثروة السمكية فى القيام بدور محوري فى التعامل مع تلك التحديات وتطوير أداء هذا القطاع.

وتستند رؤية الحزب فى هذا السياق على أهمية إعادة تعريف دور الدولة فى مجال إنتاج الثروة السمكية وإرساء علاقة شراكة فاعلة مع القطاع الخاص والتعاوني فى هذا المجال. ولتفعيل هذا التوجه يلتزم الحزب وحكومته بما يلي:

■ تعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ والخاص بصيد الأسماك والأحياء البحرية وتنظيم المزارع السمكية، بهدف تطوير هذا القطاع وزيادة صادراته.

■ إعادة هيكلة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتفعيل دورها كهيئة متخصصة فى الإرشاد السمكي والرقابة وليس كهيئة للإنتاج. وإقامة علاقات فاعلة بين الهيئة والإتحاد التعاوني لإنتاج الثورة السمكية والجمعيات التعاونية الممثلة لصغار منتجي الأسماك.

■ توجيه جانب أكبر من موارد الدولة لمشروعات تطوير المزارع والمفرخات السمكية ومواني الصيد.

■ تنظيم وتطوير عمليات الصيد فى البحيرات المصرية، وعلى الأخص بحيرة ناصر، وبالشكل الذي يحد من عمليات التدخل الإداري فى شئون تلك البحيرة ويحقق الاستخدام الأمثل للمساحات الشاطئية بها، ويؤكد على حقوق الصيادين فى تلك المساحات. وهي الأمور التي يرى الحزب أن من شأنها تعظيم الإنتاج السمكى للبحيرة والوصول به إلى المستوى الذي يتماشى مع الثقل النسبي لها كمصدر هام من مصادر الثروة السمكية، فى ظل الانخفاض الواضح فى حجم إنتاج هذه البحيرة، بعدما وصل إلى ما يزيد على ٣٠ ألف طن فى بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

٢- بنك التنمية والائتمان الزراعى... رؤية للإصلاح وإعادة الهيكلة

شهد نظام الائتمان والتمويل الزراعى فى مصر العديد من مراحل التطور. وأخذت الحكومة على عاتقها خلال العقود السابقة تقديم خدمات الائتمان الزراعى من خلال العديد من روافد ومؤسسات التمويل. ولا يزال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي أهم هذه الروافد، ويعد الأداة الرئيسية للحكومة فى وضع السياسة الائتمانية والتمويلية للفلاح المصرى.

وبمراجعة الحزب للوضع الحالى لجهات التمويل والائتمان الزراعى فى مصر، تبين وجود عدد من التحديات التى

تقتضى بصفة رئيسية إصلاح وإعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي، بما يضمن تمكين البنك من القيام بدوره فى تمويل النشاط الزراعى، خاصة فى ظل ما يتمتع به هذا النشاط من تفتت الحيازات الزراعية، إضافة الى إرتفاع درجة المخاطر فى هذا النشاط بصورة عامة، وعلى نحو يحد من درجة جاذبية النشاط الزراعى لمؤسسات التمويل[٥].

إعادة هيكلة بنك التنمية والإئتمان الزراعى وضخ تمويل لدعم مركزه المالى، فضلاً عن فصل عمليات توزيع الخدمات الزراعية بعيدا عن الدور الائتماني للبنك

بنك التنمية والائتمان الزراعي...الواقع والتحديات

من خلال استقراء وتحليل الحزب لواقع بنك التنمية والسياسات المرتبطة به، فإنه يرصد عدة تحديات تواجه عمل البنك، أهمها:

- تقديم البنك لقروض بفائدة مدعمة

يرصد الحزب أن اعتماد الحكومة على بنك التنمية كآلية لتقديم الدعم والمساندة للقطاع الزراعي، جعل سياسة البنك فى منح الائتمان الزراعي تخضع لأسعار فائدة أقل من مثيلتها السائدة فى السوق. وبرغم أن البنك يحصل على دعم مالي من الموازنة العامة لتغطية فروق أسعار الفائدة، فإن عدم كفاية هذا الدعم أحدثت فجوة بين تكاليف نشاط البنك والإيرادات الخاصة به، وعلى نحو خلف بعض الآثار التى تستوجب المراجعة.

- توسع بنك التنمية فى الأنشطة غير البنكية

حيث يرصد الحزب توجه بنك التنمية والائتمان الزراعى فى السنوات الأخيرة إلى التوسع فى تقديم العديد من الأنشطة غير البنكية، مثل تسويق المنتجات ومستلزمات الإنتاج والتخزين.

- إنخفاض مؤشرات الأداء المالى للبنك، فمراجعة الميزانيات السنوية للبنك تشير إلى انخفاض العديد من مؤشرات الأداء مثل العائد على الأصول وتحصيل الديون وغيرها من المؤشرات.

يدرك الحزب أهمية الإرشاد الزراعى باعتباره الوسيلة الرئيسية لنقل نتائج البحوث والتكنولوجيا الزراعية الحديثة للفلاح، وبما يؤدى إلى تحقيق عائد اقتصادي أكبر، خاصة للفلاحين ذوى الحيازات الصغيرة

وإيماناً من الحزب بضرورة تطوير قنوات إتاحة التمويل الزراعى للفلاح المصرى، باعتبارها عنصرا هاما لتحسين أحواله ورفع قدرته على اكتساب المزيد من الدخل. اهتم الحزب بدارسة وتحليل التجربة الدولية فى مجال إصلاح بنوك التمويل الزراعي. ولقد استقر لديه أنه على الرغم من اختلاف الشكل المؤسسي أو التنظيمي لها من دولة إلى أخرى[٦]، فإن الدول تستهدف دائماً التوصل إلى نظام للتمويل الزراعى يتسم بالاستدامة والقدرة على التعامل مع المخاطر والتحديات التى يفرضها الواقع الاقتصادى المعاصر: ولذا يجب أن يمتلك هذا النظام عدة خصائص، أهمها:

■ تعبئة المزيد من الموارد المالية وبصفة خاصة من الودائع، وتوسيع قاعدة العملاء.
■ تغطية التكاليف الجارية من خلال إيرادات النشاط، وتحقيق مستوى من الأرباح يتجاوز معدلات التضخم.
■ إدارة المخاطر من خلال تنويع المحفظة المالية والتوسع فى الخدمات والتشارك مع الجمعيات التعاونية.
■ التوسع فى إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر التى تختص بالمعاملات المالية صغيرة الحجم، وتمنح القروض فى إطار برنامج متكامل لضمان حسن استغلال القرض ومتابعته، وتتم جدولة الأقساط على عدة دفعات صغيرة، كما يتم تعيين مسئولين فنيين متخصصين فى النشاط الزراعى لدراسة الوضع المالى للعميل. واتساقا مع هذا التوجه، وقناعة من الحزب بأهمية التماشي مع الفكر الحديث فى تمويل أنشطة الفلاح المصري، تتبلور رؤية الحزب فى أهمية إعادة هيكلة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، على نحو يؤدى إلى تطويره وتحديثه. وهنا يؤكد الحزب على امتلاك البنك العديد من المزايا والخصائص الإيجابية التى يُمكن البناء عليها لاستكمال سياسات إصلاح هذا الكيان التنموى الاستراتيجي، فهو ينتشر على نطاق واسع بفروع يتجاوز عددها ١٥٠٠ فرع، كما يخدم ما يزيد على ٣,٥ مليون فلاح ومزارع، ويوجه نحو ٨٠٪ من المحفظة المالية إلى تمويل النشاط الزراعى[٧].

وفى ضوء ما سبق، ينصب تركيز الحزب فى رؤيته لإصلاح البنك على التزامه وحكومته بما يلي:
■ إلتزام الحكومة خلال فترة انتقالية بضخ تمويل لمساندة البنك ودعم مركزه المالي وتنقية محفظته الاستثمارية.
■ إعادة هيكلة البنك بحيث يستمر كبنك متخصص فى الإقراض الزراعى والأنشطة المرتبطة به على أساس من الكفاءة والفاعلية.
■ فصل عمليات توزيع الخدمات الزراعية بعيداً عن الدور الائتماني للبنك، من خلال إنشاء شركة للتوزيع تدار بشكل مستقل، على نحو يؤدى إلى استمرار البنك فى قيامه بدوره التنموى وتوفير التمويل للفلاح بتكلفة منخفضة، انطلاقا من قدرة البنك على تطبيق معايير الكفاءة والفاعلية وليس من خلال دعم الإقراض من قبل الحكومة.

ومن ناحية أخرى، يرى الحزب أن الرؤية الحديثة فى تقديم الدعم وضمان وصوله للفلاح، تستند إلى إمكانية قيام الشركات بتوزيع الخدمات الزراعية وفقاً لآليات السوق، على نحو يتيح لها تحقيق عائد مرضى، ويمكن الموازنة العامة للدولة من الحصول على تيار متنامي من الإيرادات الضريبية يُمكن توجيهه بشكل مباشر لدعم الفلاح.
■ إنشاء إدارة مستقلة للتعامل مع كافة المخاطر المالية والتشغيلية التى تواجه البنك. فضلاً عن إنشاء لجنة لإدارة الأصول والالتزامات، تضمن تحقيق التوافق بينها فى آجال الاستحقاق ومراكز العملات وأسعار الفائدة.

---

[٥] تشير التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصرى إلى أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص العامل فى المجال الزراعى لا تتجاوز نحو ٧,٢٪ من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الجهاز المصرفي فى يونيه ٢٠٠٦، وهو ما لا يتناسب مع مساهمة هذا القطاع فى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي المولد من القطاع الخاص والتى تصل إلى أكثر من ٢٣,٧٪.

[٦] قد تأخذ هذه البنوك أشكال البنوك المتخصصة، كما فى تايلاند وتونس ومالى، والبنوك التجارية فى اندونيسيا وكينيا وأوغندا، والمنظمات غير الحكومية كما فى الأردن وبنجلاديش، والصناديق التابعة للقرى كما فى سوريا والهند.

[٧] موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على شبكة الإنترنت

تطوير منظومة الإرشاد الزراعي من خلال الربط بين خدمة الإرشاد على المستوى الحقلي وبين الرؤية الاستراتيجية للمنظومة الزراعية على المستوى الأعلى، وخلق أنماط حديثة من الخدمة الإرشادية المتخصصة، مثل الإرشاد المتعلق بالاستخدام الآمن للمبيدات والإرشاد التسويقي، هذا فضلاً عن تطبيق برامج للتدريب والتطوير المستمر لقدرات المرشد الزراعى

■ تبنى آليات حديثة للمساندة المالية، يكون من شأنها مساعدة الفلاحين فى حالة تخلف بعضهم عن سداد القروض، ويمكن للتعاونيات الزراعية وصناديق التكافل الزراعى أن تلعب دورا هاما فى هذا السياق.

٣- تطوير منظومة الإرشاد الزراعى

يؤمن الحزب بالدور المحورى الذى يجب أن تلعبه منظومة الإرشاد الزراعى فى تحقيق رؤيته المستقبلية بشأن تدعيم تنافسية الفلاح وتحسين مستواه المعيشي، وذلك باعتبار أن تلك المنظومة هي القناة الأساسية التى يمكن من خلالها تبنى آليات فاعلة لدفع إنتاجية الفلاح وتوسيع خياراته الإنتاجية والتسويقية.

فالإرشاد الزراعى هو السبيل لنقل نتائج أحدث البحوث والتكنولوجيا الزراعية إلى الفلاح، وتعريفه بأفضل الممارسات الزراعية والأصناف الجديدة والمحسنة والأجهزة والمعدات المبتكرة، بما يؤدى إلى تحقيق عائد اقتصادى أكبر، خاصة للفلاحين ذوى الحيازات الصغيرة. ولا يتوقف دور الإرشاد الزراعى عند هذا الحد، بل يمتد ليشمل تعريف الفلاح والمنتج الزراعى بأفضل الفرص التصديرية المتاحة بالأسواق العالمية، من خلال إمداده بقاعدة معلومات عن السلع والمحاصيل، ومعايير الجودة المطلوبة لكل سوق من تلك الأسواق، إضافة إلى الموقف التنافسى، وقوانين الاستيراد المعمول بها فى الدول المختلفة.

ويعكس الواقع الراهن لمؤسسات الإرشاد الزراعى العديد من التحديات، أهمها:

- ضخامة أعداد العاملين بجهاز الإرشاد الحكومى، وضعف آليات الرقابة والمساءلة لمهندس الإرشاد نتيجة لعدم تحديد نطاق لمسئوليته واختصاصاته، وعدم تخصصه الدقيق فيما يكلف به من أعمال. وهو الأمر الذى يؤدى إلى عدم فاعلية العمل الإرشادي من ناحية، وضعف ثقة الفلاح فى الجهاز الإرشادي من ناحية أخرى.
- مركزية تقديم الخدمة الإرشادية، وضعف قدرة جهاز الإرشاد على التواصل مع جماهير الفلاحين والتعرف على مشاكلهم الحقيقية.

رؤية الحزب لتطوير منظومة الإرشاد الزراعى

إيمانا من الحزب بالدور الذى يجب أن تلعبه مؤسسات الإرشاد الزراعى فى دفع القدرات التنافسية للفلاح المصري، فإنه يطرح رؤيته لتطوير مؤسسات الإرشاد الزراعى فى مصر ودورها المرتقب، مستندا إلى التزام الحزب وحكومته بإعادة هيكلة منظومة الإرشاد الزراعي، على نحو يؤدى إلى صياغة إستراتيجية متكاملة يكون من شأنها:

- قيام المرشد الزراعي بدور فاعل فى عملية الربط بين خدمة الإرشاد على المستوى الحقلي وبين الرؤية الإستراتجية للمنظومة الزراعية على المستوى الأعلى، وبما يضمن فتح قنوات فاعلة بين الفلاح والمرشد والمخطط الإستراتيجي للقطاع الزراعي، على نحو يحقق قدر أكبر من الكفاءة والفاعلية فى الأداء العام لمنظومة الزراعة.
- خلق أنماط حديثة من الخدمة الإرشادية المتخصصة، مثل الإرشاد المتعلق بالاستخدام الآمن للمبيدات[٨] والإرشاد التسويقي، وتفعيل آليات واضحة للرقابة والمساءلة فى أداءه لتلك المهام.
- الاهتمام بالرفع المستمر لمستوى الأداء فى الخدمة الإرشادية، من خلال برامج التدريب والتطوير لقدرات المرشد الزراعي، على نحو يمكنه من التعامل الإيجابي مع التحديات الداخلية والخارجية التى تواجه عملية التحديث المطلوبة فى المنظومة الزراعية.
- إعادة تعريف دور الدولة وتفعيل آفاق اللامركزية فى تقديم خدمة الإرشاد، على نحو يتوافق مع التوجه العالمي، ويرسي مبادرات شراكة واضحة بين الأجهزة والكيانات المتصلة بالفلاح بشكل مباشر، مثل التعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ومراكز البحوث الزراعية، بما يساهم فى رفع جودة تقديم الخدمة ويخلق علاقات فاعلة تربط بين برامج البحث العلمى على المستوى القومي وبين المشاكل التى يواجهها الفلاح على نطاق مزرعته.

٤- تطوير منظومة التسويق وخدمات ما بعد الحصاد

يرى الحزب أن إنتاج المحاصيل وفقا للمعايير والمواصفات الدولية لا يعد نهاية المطاف، إذ أن عملية تسويق المنتج تلعب دورا محوريا فى تحقيق العائد الأمثل من العملية الإنتاجية.

وتستند رؤية الحزب بشأن تطوير منظومة التسويق إلى ضرورة إرساء علاقات شراكة واضحة وفعالة بين الحكومة والقطاع الخاص والتعاونيات والمنظمات الأهلية الزراعية فى تقديم تلك الخدمة، وعلى نحو يتيح خدمة تسويقية تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث:

■ الربط الفعال بين عمليات الإنتاج من ناحية والتسويق المحلي والتصنيع الزراعي والتصدير من ناحية أخرى، على نحو يحقق الإستغلال الأمثل للإنتاج ويعظم العائد الذي يحصل عليه الفلاح ويقلل من المخاطر التي يتعرض لها.

■ القدرة على توفير المعلومات للفلاح المصرى عن المعايير الخاصة بالأسواق المصدر إليها ومواسم الطلب بها ونوعية المحاصيل وأذواق المستهلكين.

■ إتاحة الخدمات المرتبطة بعملية التسويق، مثل النقل والتعبئة والتبريد والتخزين، والبرامج المسئولة عن الرقابة على جودة الصادرات الزراعية بشكل كفء، من خلال مشاركة القطاع الخاص والتعاونيات والمنظمات الأهلية.

---

[٨] فالاستخدام الآمن للمبيدات يشكل عاملاً مؤثراً على القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وخاصة من الخضروات والفاكهة كمحاصيل تصديرية واعدة. وعلى الرغم من أن المبيدات التى يستخدمها الفلاح المصرى هى مبيدات مرخص باستخدامها فى دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه قد تتسبب بعض الممارسات الخاطئة للمزارعين فى استخدام تلك المبيدات فى الإضرار بالمنتجات الزراعية المصرية ومن ثم صحة المواطن. فالمشكلة ليست فى نوعية المبيد المستخدم بل هى فى الأساس فى كيفية استخدام المزارعين لها.

يرصد الحزب أهمية تطوير منظومة التسويق من خلال إرساء علاقات شراكة واضحة وفعالة بين الحكومة والقطاع الخاص والتعاونيات، وتبنى أنظمة إنتاجية وتسويقية حديثة بما يتيح خدمة تسويقية تتسم بالكفاءة والفعالية، وتُعظم من العائد الذى يحصل عليه الفلاح، وتُقلل من المخاطر التى يتعرض لها

■ خلق الحافز لتبنى أنظمة إنتاجية وتسويقية حديثة وفعالة مثل أنظمة الزراعة التعاقدية[9]، والتى يمكن أن تحقق تحسنا ملموسا فى دخل الفلاح، خاصة ذو الحيازة الصغيرة، من خلال عدة قنوات هى:

- تمكين الفلاح من الإستغلال الأمثل لموارده وإعطائه ضمانات تسويقية ثابتة ومستقرة، إضافة إلى إتاحة الفرصة له للحصول على قروض زراعية بضمان العقود المبرمة.
- الحد من المخاطر التسويقية التى يتعرض لها الفلاح، خاصة فى ظل صعوبة تخزين العديد من المنتجات الزراعية لفترة طويلة.
- زيادة كفاءة استثمار الموارد الزراعية المتاحة على المستوى القومي.
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، والتوسع فى عمليات التصنيع الزراعي من خلال التنسيق بين مراحل الإنتاج والتسويق والتصنيع والتصدير.

وهنا يجب التأكيد على التزام الحزب وحكومته بتشجيع أنظمة الزراعة التعاقدية، واتخاذ الإجراءات التنظيمية والمؤسسية للتوسع فى تلك الأنظمة، مع العمل على إنشاء لجنة من الجهات المعنية بتطوير تلك الأنظمة يناط بها الحفاظ على حقوق أطراف التعاقد.

٥- التوسع فى برامج الاستصلاح والاستزراع

يرصد الحزب الدور الذى تقوم به سياسات الاستصلاح والاستزراع، والتوسع فى إنشاء مجتمعات زراعية جديدة خارج حدود الوادى الضيق، فى دفع القدرات التنافسية للفلاح والقطاع الزراعي.

ويتبنى الحزب وحكومته فى شأن سياسات الاستصلاح والاستزراع رؤية متكاملة، تحقق التوازن المطلوب بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المرتبطة بسياسات الاستصلاح. وفى إطار تلك الرؤية عمد الحزب وحكومته إلى وضع إستراتيجية للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ تستهدف استصلاح نحو ٣,٤ مليون فدان، وهى أقصى مساحة يمكن زراعتها فى ظل الموارد المائية المتاحة، منها مليون فدان يتم استصلاحها على مدار الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١) فى إطار البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك.

وقد عكف الحزب مؤخرا على إجراء مراجعة شاملة للجوانب المختلفة لسياسات الاستصلاح والاستزراع، واتضح له أن إعطاء دفعة قوية لتلك السياسات يتطلب معالجة بعض التحديات التى واجهت تنفيذها فى السنوات الأخيرة. ويرى الحزب أن تلك التحديات ترجع لتضافر مجموعة من العوامل هي:

■ تعدد وتنوع التشريعات والقوانين التى تحكم إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضى، وعدم الالتزام بتفعيلها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسحب الأراضى المخصصة للاستصلاح فى حاله عدم جدية وتأخر حائزيها عن استصلاحها واستزراعها.

■ تعدد الهيئات والجهات المسئولة عن إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضى الزراعية، مثل: هيئة المجتمعات العمرانية، الشركات القابضة، المحافظات، هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية، إضافة إلى غياب التنسيق فيما بين تلك الجهات وبين المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة، الذى استحدثته الحكومة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١، لوضع التخطيط الأمثل لاستخدامات الاراضى وتعظيم العائد منها.

■ تعدد معايير وأسس تسعير الأراضي رغم تماثل الأنشطة، وعدم وجود معايير ثابتة وواضحة لأسلوب تخصيص الأراضي

■ عدم وجود شركات استصلاح تابعة للقطاع الخاص يوكل إليها القيام بالمهام المناظرة لشركات الإستصلاح التابعة للشركة القابضة للتجارة حاليا وذلك فيما يتعلق بأعمال البنية القومية والأساسية.

وفى ضوء تلك التحديات، وفى سبيل دفع السياسات اللازمة فى مجال استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية، قامت الحكومة مؤخرا بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ليضم فى عضويته الوزراء المعنيين برئاسة وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، لوضع النظم والأسس والإجراءات الخاصة باستصلاح واستزراع واستغلال الأراضى الجديدة.

وترتكز رؤية الحزب وحكومته فى إطار سياسات الإستصلاح والإستزراع إلى ضرورة الاستمرار فى تهيئة البيئة الزراعية المواتية للفلاح بهدف دفع تنافسيته، وفتح آفاق أوسع لزيادة دخله، إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائى للمجتمع، ودفع معدلات النمو فى الإنتاج الزراعى. ويتم ذلك من خلال:

■ تحويل هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية لشركة قابضة، تتبعها فروع بالمحافظات الزراعية، بهدف إصلاح هيكلها التمويلي وزيادة مواردها، وتنظيم عمليات تخصيص الأراضى، وتيسير الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها. هذا فضلاً عن تبني نظم إدارية فعالة وتيسير إمكانية إرساء علاقة شراكة فعالة بين الهيئة والقطاع الخاص.

■ إلتزام الحكومة برصد الاعتمادات المالية، والإستمرار فى تنفيذ السياسات التى تكفل الانتهاء من تنفيذ البرنامج الإنتخابى للسيد الرئيس الخاص باستصلاح المليون فدان وفقا للجدول الزمني للتنفيذ.

■ إستكمال تنفيذ أعمال البنية الأساسية لمشروعات الإستصلاح المختلفة، والتأكد من إدراج الاعتمادات المالية اللازمة لذلك فى موازنة هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية من خلال الاستمرار فى التوجه نحو زيادة اعتمادات الهيئة، وهو الأمر الذي تم تفعيله فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من خلال إدراج اعتماد إضافي قدره ١٤٠ مليون جنيه.

[9] تعنى أنظمة الزراعة التعاقدية إنتاج السلع الزراعية بموجب اتفاقيات وعقود مستقبلية تتضمن تسليم المحصول بكميات ومستوى جودة متفق عليه، كما قد يتضمن العقد التزام المشترى بتقديم بعض الخدمات الإرشادية أو التمويلية للفلاح وفق بنود متفق عليها.

■ التشارك مع القطاع الخاص فى إنشاء وحدة للميكنة الزراعية (معدات الحرث والتسوية والغرس وغيرها من العمليات الزراعية) لخدمة أراضي الاستصلاح.
■ إنشاء جمعيات لاستصلاح الأراضى من صغار المستثمرين، وزيادة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الموجهة لاستصلاح واستزراع الأراضى.
■ وضع أسس التصرف فى أراضى الاستصلاح من خلال طرق ثلاث، وعلى ألا يتم تقنين وضع اليد فى الأراضى الجديدة إلا إذا تم إتباع إحدى هذه الطرق، وهى:
- حق الانتفاع لفترات طويلة قابلة للتجديد.
- إنشاء شركات يشترك فيها مستثمرون مع الخريجين وصغار المزارعين بنسب محددة ووفقا لأسعار المثل فى المناطق المجاورة.
- التصرف بالإيجار لأراضى الاستصلاح لمدة ثلاث سنوات ويتم بعدها وللجادين فقط البيع وفقا للسعر الذى تحدده اللجنة العليا لتثمين الأراضى.
■ تدارس مدى إمكانية تطبيق التصرف فى أراضى وضع اليد وفقا لنظام التسعير المباشر.

٦- تنمية الموارد المائية وتطوير أنظمة الري

يؤمن الحزب بأن التطوير المستمر للسياسات المائية ونظم الري يمثل أحد المحاور الهامة للمنظومة الزراعية. وبمراجعة الحزب لحجم الموارد المائية المتاحة، تلاحظ أنها تتركز فى الموارد المائية التقليدية من مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية العميقة، والتي تصل لنحو ٥٧,٨ مليار م٣ - تمثل مياه النيل نحو ٩٦٪ منها- بالإضافة إلى الموارد المائية غير التقليدية من مياه الصرف والبحر التي يتم معالجتها وتصل لنحو ١٨ مليار م٣. ويستحوذ قطاع الزراعة على النصيب الأكبر من الموارد المائية المتاحة: حيث يستهلك وحده نحو ٥٨ مليار م٣ تُمثل نحو ٧٧٪ من هذه الموارد، فى حين لا يتعدى النصيب النسبى لقطاعات الصناعة والمزارع السمكية والملاحة والإستخدامات الأخرى نحو ٢١٪.
ويرصد الحزب وجود عدد من التحديات التي تواجه التطوير المستمر للسياسات المائية ونظم الري، أهمها:
■ الثبات النسبي فى المصدر الرئيسي للمياه (لم تزد حصة مصر من مياه النيل منذ عام ١٩٥٩ عن ٥٥,٥ مليار م٣).
■ إرتفاع نسبة الفاقد فى المياه، وتلوثها وعدم المعالجة الجيدة لمياه الصرف الزراعي.
■ عدم وجود معايير للربط بين الأراضي الزراعية ومصادر المياه فيما يتعلق بحساب العائد الاقتصادي على وحدة المياه، مما أدى إلى ضعف كفاءة استخدام المياه التى تُمثل العنصر النادر فى الصحراء.
■ ارتفاع تكلفة استخراج المياه الجوفية من الصحراء الغربية.
■ تفتت الحيازات الزراعية على نحو يحول دون كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة.
■ عدم وصول المياه إلى نهايات الترع، وتأخر تطوير خدمات الري وعلى الأخص فيما يتعلق بتطوير المجاري والمصارف المائية.
■ أهمية الإسراع فى تنفيذ بعض مشروعات تطوير أنظمة الري وتحسين جودة هذا التنفيذ، وعلى الأخص المشروعات الحقلية وأهمها: منظومة الصرف المغطى، وأعمال الكباري الصغيرة ومنها كباري المشاة والدواب، وتغطية المجاري المائية التى تخترق الكتل السكنية، فضلا عن أعمال حماية وتكسيات مجرى النيل.

وإدراكا من الحزب لأهمية تلك القضية المحورية، فإنه يطرح حزمة من السياسات والإجراءات التى من شأنها رفع كفاءة استخدام المياه وتطوير نظم الري من ناحية، وتحقيق التكامل بين سياسات الإستصلاح والإستزراع واستراتيجية تنمية الموارد المائية من ناحية أخرى. وذلك لما يلعبه هذا التكامل من دور هام فى تهيئة البيئة الزراعية المواتية للفلاح وتأمين مصادر الدخل المستدام.
وفى هذا الشأن يلتزم الحزب وحكومته بالعمل على تحقيق ما يلي:
■ تبنى سياسات مرنة للإنفاق الحكومي فى قطاع الزراعة والموارد المائية والدعم الموجه للفلاح، وبما يتيح تفعيل خيارات الفلاح فى تحديد أولويات هذا الإنفاق وتوجيه جانب أكبر من موارد الدولة وحصيلة بيع الأراضي نحو المشروعات الهامة والتى تحتل أولوية قصوى لدى الفلاح، وتحقق فى ذات الوقت كفاءة أكبر فى استخدام الموارد المائية. كما توفر على موازنة الدولة موارد مستقبلية كبيرة، مثل:
- إستكمال تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي فى مساحة ٥٠٠ ألف فدان فى خمس محافظات وهى البحيرة والغربية وكفر الشيخ والمنيا وقنا. ولقد بدأت المرحلة الأولى من المشروع فى محافظتي البحيرة والغربية. وسوف يؤدى المشروع إلى تحسين إنتاجية الأراضى بنحو ٣٠٪، وإلى تخفيض نفقات التشغيل والصيانة للفدان وتخفيض تكاليف رفع المياه بالطلمبات بحوالي ٦٠٪.
- التوسع فى عمليات تسوية الأراضى بالليزر والتى تسهم فى توفير ٢٠٪ من الاحتياجات المائية للفدان.
- التوسع فى أنظمة الصرف المغطى، وتطوير أنظمة الري فى أراضى الحدائق- والتى تبلغ مساحتها بالوجه القبلي والدلتا نحو ٦٠٠ ألف فدان- وذلك من خلال التحول إلى أنظمة الري بالرش والتنقيط فى الأراضى الجديدة ذات الطبيعة الرملية والخفيفة. وتشير التقديرات المبدئية إلى أن هذا المشروع يحقق الاستفادة القصوى من مياه الري، حيث يوفر ما لا يقل عن ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه تكفى لاستصلاح نصف مليون فدان جديدة بجانب تحسين إنتاجية الحدائق وتقليل متطلبات الصرف الحقلي[١٠].
■ تبني برامج فاعلة للتطوير المستمر للقدرات الفنية والإدارية والمعلوماتية للعاملين فى منظومة الري.
■ تقديم حوافز فعالة لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء وحدات تحلية لمياه البحر.
■ التوجه نحو إنشاء إدارة متخصصة لتنفيذ مشروعات الري يكون من شأنها رفع مستوى جودة تنفيذ تلك المشروعات.

[١٠] وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة الاستثمارية المتوسطة للفدان الواحد تقدر بنحو خمسة آلاف جنيه لتزويد الحديقة بالخطوط ومحطات الرى وأجهزة التسميد. ومن العوامل الرئيسية لعدم تبنى هذه الطرق فى الأراضى الثقيلة بالدلتا والوادي عدم ملاءمتها لمعظم المحاصيل الحقلية.

يلتزم الحزب وحكومته باستكمال برنامج الرئيس مبارك للاستصلاح ورصد الإعتمادات المالية اللازمة لذلك، وتشجيع التشارك مع القطاع الخاص فى تنفيذ بعض مشروعات الاستصلاح

يمثل التطوير المستمر للسياسات المائية ونظم الري أحد المحاور الهامة للمنظومة الزراعية، خاصة وأن قطاع الزراعة يستحوذ على نحو ٧٧٪ من الموارد المائية

■ الإشراف على إنشاء ١٠٠ ألف رابطة جديدة من روابط ومنظمات مستخدمي المياه، وعلى نحو يتيح تعميم إنشاء هذه الروابط على جميع الأراضى الزراعية سواء ما يروى منها بالمياه النيلية أو الجوفية[١١].

وهنا يشير الحزب إلى أن العديد من الدول مثل تركيا والصين وقبرص وباكستان وسوريا وتونس والمغرب والسودان، وفى سبيل التغلب على مشكلة ندرة المياه، قد لجأت إلى تبنى أنظمة مختلفة لاسترداد تكلفة عمليات التشغيل والصيانة للترع والمصارف ومحطات الري، وقد حققت تلك الأنظمة نجاحا ملحوظا فى العديد من هذه الدول.

يلتزم الحزب وحكومته باستكمال تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلى، والتوسع فى عمليات تسوية الأراضى بالليزر وأنظمة الصرف المغطى وتشجيع إنشاء روابط مستخدمى المياه

إلا أن الحزب يؤكد على أن الحاجة إلى دفع وتطوير تنافسية الفلاح المصرى تقتضى عدم فرض أية أعباء إضافية أو التزامات، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين على نحو يضمن تحسين أحواله المعيشية وتمكينه من الاستفادة من عوائد النمو الذي يحققه قطاع الزراعة. وهنا يرصد الحزب أن كفاءة وترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة يتطلب ضرورة إجراء مراجعة شاملة لموقف بعض المحاصيل الإستراتيجية الهامة كثيفة استخدام المياه مثل قصب السكر والأرز، والتي يؤكد الحزب على أهميتها بالنسبة للفلاح المصرى والاقتصاد بشكل عام، فهذين المحصولين يعتبران من المحاصيل ذات العائد المرتفع للفلاح إلا أنهما يشكلان ضغطا إضافيا على الموارد المائية المحدودة. وبالتالي يستلزم الأمر دراسة الموقف الشامل لهذين المحصولين فى ضوء اعتبارات العائد والتكلفة.

واستكمالا لما سبق، يتدارس الحزب مدى إمكانية وضع إستراتيجية مستقبلية لاسترداد تكلفة التشغيل والصيانة، وفقاً لشرائح معينة مع الالتزام بإعفاء صغار المزارعين وعدم إخضاعهم لأية أعباء أو التزامات.

المحور الثاني: الصادرات الزراعية..نافذة حقيقية للفلاح المصرى على العالم

تعتمد استراتيجية الحزب فى توجهه نحو زيادة الصادرات الزراعية، وفتح آفاق خارجية للزراعة المصرية على البدء بالتركيز على عدد محدد من المحاصيل التى تتميز مصر فيها بميزة تنافسية عالية فى مقابل منتجات الدول الأخرى المُنافسة. وتستند الإستراتيجية - فى هذا السياق - إلى فكر ينبع من إيمان الحزب وحكومته بأن التركيز فى المرحلة الأولى على سلع بعينها من شأنه فتح آفاق جديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية بشكل عام، وهو الأمر الذي يكفل للفلاح المصرى أسواقاً رحبة لتسويق منتجاته الزراعية إضافة إلى عدم تقييد حريته فى الإنتاج بحدود السوق المحلية فقط. وتُركز المرحلة الأولى من الإستراتيجية على مجموعة من المحاصيل الأساسية تشتمل على:

- القطن، كمحصول استراتيجي يتمتع بميزة نسبية وسمعة طيبة تجعل الطلب العالمي يستهدفه دائما.
- البطاطس، كأحد الخضروات التى تتمتع بعدد من المزايا النسبية نتيجة لانخفاض تكلفة إنتاجها مقارنة بالتكلفة العالمية، وارتفاع هامش الربح.
- الطماطم، وهى سلعة تنخفض تكلفة إنتاجها فى مصر مقارنة بالتكلفة العالمية، إلا أن هذا لم ينعكس بعد بالصورة المرجوة لتحقيق ما نطمح إليه بأن نصبح ضمن أكبر الدول المصدرة للطماطم، وبصفة خاصة الطماطم المصنعة والتى يستهدف الحزب وحكومته زيادة نسبة تصنيعها من ٣٪ إلى ٦٠٪.
- البرتقال، وتحتل مصر مكانة متميزة فى تصديره: حيث تنخفض تكلفة إنتاجه عن التكلفة العالمية، كما نجحت مصر فى الوفاء بمعايير واشتراطات الجودة التى يفرضها الاتحاد الأوروبي فى هذا الشأن. وهو ما يمكن البناء عليه وتنميته بما يضمن لمنتجاتنا من البرتقال التوسع واختراق مزيد من الأسواق المستوردة له، خاصة فى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.
- العنب، وهو من المحاصيل الهامة التي نستهدف بشأنها الحصول على نصيب أكبر من أسواق العالم معتمدين على عدد من المزايا، أهمها مزايا الإنتاج المبكر، وانخفاض تكلفة إنتاجه مقارنة بالتكلفة العالمية.
- محاصيل أخرى، تتمتع مصر فيها بميزة تنافسية مثل البصل والثوم والجزر والخيار والفراولة والنباتات الطبية والعطرية.

إستراتيجية مستقبلية تجعل من الصادرات الزراعية نافذة حقيقية للفلاح المصرى على العالم

والحزب فى طرحه لهذه الإستراتيجية يدرك تماما حجم المنافسة التى تواجه العديد من منتجاتنا الزراعية فى الأسواق الخارجية، فعلى سبيل المثال يواجه إنتاجنا من البرتقال منافسة قوية من دول المغرب العربى وجنوب أفريقيا. كما تواجه أيضاً صادراتنا من العنب منافسة من شيلي وجنوب أفريقيا.

ومن هنا يؤكد الحزب وحكومته التزامهما باتخاذ عدد من الإجراءات التى من شأنها فتح آفاق أرحب للصادرات الزراعية على نحو يجعل من تلك الصادرات نافذة حقيقية للفلاح المصرى على العالم، وبما يمكنه من زيادة استفادته من فرص النمو وتعظيم الدخل التى تقدمها الأسواق الخارجية. ويسهم بشكل فعال فى إحداث النقلة المطلوبة فى مستوى معيشته. ومن أهم تلك الإجراءات:

- فتح آفاق أوسع للصادرات المصرية فى أسواق الإتحاد الأوربي باعتباره الشريك التجاري الرئيسي لمصر، وهنا يلتزم الحزب وحكومته بما يلي:
- تحقيق الإلتزام بتطبيق نظم الاستدلال والمعايير والمواصفات الصحية التى يطبقها الإتحاد الأوربي باعتبارها عناصر حاكمة فى قدرة الصادرات الزراعية المصرية على النفاذ لتلك الأسواق.

---

[١١] تتولى روابط مستخدمى المياه عمليات تخصيص وتوزيع وإدارة مياه الرى، بما يضمن كفاءة استخدام تلك الموارد، وقد أحرزت هذه الروابط تقدما كبيرا فى العديد من الدول مثل فى تركيا وتونس والمكسيك واندونيسيا وكولومبيا. كما أن المشروع التجريبى الذى أشرفت عليه وزارة الموارد المائية والري، والذى شمل إنشاء نحو سبعة آلاف منظمة ورابطة كان له أثر كبير فى المحافظة على المجارى المائية وتعظيم عمليات الرى والحد من شكاوى الفلاحين من عدم كفاية وصول المياه إلى مزارعهم.

يلتزم الحزب وحكومته بإعادة التفاوض بشأن الحصص والمدى الزمنى الخاص بالمحاصيل الموجهة لدول الإتحاد الأوربى، ووضع الآليات التى تكفل نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية

وضع منظومة متكاملة لإنتاج وتسويق القطن المصرى تلتزم خلالها الحكومة بوضع نظام مرن وتنافسى لتسويق القطن، والعمل على تحقيق أقصى عائد ممكن للفلاح المصرى

- تعميم تطبيق نظام التتبع الخاص بالممارسات الزراعية السليمة، والذي أصبح منذ عام ٢٠٠٥ نظاما إلزاميا داخل الإتحاد الأوربي، يضمن من خلاله القدرة على تتبع جميع المراحل التي يمر بها المنتج الزراعي المصدر إلى أسواقه. ويكفل هذا النظام للإتحاد الأوربي حق استبعاد صادرات أي دولة غير قادرة على توفير معلومات معينة تتعلق بدورة إنتاج سلعة معينة. ومن الجدير بالذكر أن مصر نجحت فى تطبيق هذا النظام على بعض المنتجات الزراعية، وهو ما يشكل قاعدة يمكن الانطلاق منها لكافة السلع والمحاصيل التصديرية.
- إلتزام الحكومة بإعادة التفاوض بشأن الحصص والمدى الزمني الخاص بالمحاصيل الموجهة لدول الإتحاد الأوربي، وعلى الأخص البرتقال والبطاطس، باعتبار أن الحصص الحالية من هذين المحصولين تقل عن إمكانيات الزراعة المصرية من إنتاجهما، فضلا عن أن دول الإتحاد الأوربي تعد أكبر الدول المستوردة عالميا لهذين المحصولين خاصة، فرنسا وألمانيا وهولندا فى البرتقال، وأسبانيا وهولندا وبلجيكا فى البطاطس. ويرى الحزب أن الفرصة مواتية لإعادة التفاوض بشأن هذين المحصولين وغيرهما فى إطار المراجعة الدورية التى تتم لبنود اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية.
- تحقيق الإلتزام الكامل بمعايير الجودة على نحو يؤدي إلى زيادة صادرات العنب والطماطم، خاصة المصنعة، والنباتات العطرية والطبية وغيرها من المحاصيل التي تتمتع مصر فيها بميزة تنافسية عالية داخل أسواق الإتحاد الأوربي، فضلا عن عدم التقيد بحصة معينة وفقا لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية.
- العمل على زيادة الصادرات المصرية من السلع والمحاصيل الأخرى التي تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية، وعلى الأخص الثوم والخيار والجزر والفراولة، والتي لم يتم استغلال الحصص المقررة لمصر منها بالكامل وفقا لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية.
- تعظيم الاستفادة مما يشهده العالم من إزالة للقيود الجمركية وغير الجمركية فى إطار اتفاقيات تحرير التجارة، وعلى النحو الذى يمكن الصادرات الزراعية المصرية من الحصول على نصيب متزايد من الأسواق العالمية، حيث تعد القيود غير الجمركية، خاصةً نظام الحصص ودعم الدول المصدرة لمنتجاتها، من أهم العوامل المؤثرة فى درجة تنافسية المنتجات الزراعية المصرية. ونظراً لاتجاه أغلب دول العالم إلى إزالة هذه القيود تدريجياً كجزء من التزاماتها الدولية، وبما يضمن التخلص منها تماماً، فإن هذا من شأنه رفع تنافسية المنتجات الزراعية المصرية فى الأسواق العالمية.

وهنا يرصد الحزب وجود عدد من الأسواق الهامة التي يسهل على المنتج الزراعي المصرى اختراقها فى ظل التحرير الكامل للقيود الجمركية وغير الجمركية المرتبطة بها إضافة إلى ما يمكن أن يتمتع به المنتج المصرى من مزايا تنافسية فى تلك الأسواق. وهو الأمر الذي يتطلب:

- وضع دراسات ونظم معلوماتية شاملة عن الموقف التنافسي لكل محصول من المحاصيل الزراعية فى كافة الأسواق الخارجية.
- الإلتزام بتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة ومعايير الجودة التي يطلبها كل سوق من تلك الأسواق.
- وضع الآليات التي تكفل نفاذ الصادرات المصرية من كافة السلع التى تتميز مصر فيها بميزة تنافسية للأسواق الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر الدول المستوردة للعديد من تلك السلع، وخاصة الطماطم المصنعة، والعنب والبصل والخيار والثوم.
- صياغة منظومة متكاملة لإنتاج وتسويق القطن المصرى تستند إلى:
- إلتزام الحكومة بوضع نظام مرن يضمن حصول الفلاح على جزء من سعر القطن خلال فترة وجيزة تضمن له استرداد التكاليف الخاصة به، مع العمل على الحد من تدخل الوسطاء، بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن للفلاح فى ظل النظام التنافسي الحر.
- العمل على إشراك الشركات والمحالج فى عمليات تسويق القطن، فضلا عن تشجيع الجهاز المصرفي على تدبير التمويل اللازم لتلك العمليات.
- قيام الحكومة بوضع أرقام تأشيرية غير ملزمة، للمساحات المستهدف زراعتها والأسعار المتوقعة فى ضوء احتياجات المحالج والأسواق المحلية وتوجهات الطلب العالمي.
- إدخال تعديلات تشريعية على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحرير تجارة القطن بهدف وضع آلية واضحة لتسويق القطن وفقا لنظام تسويق تنافسي حر يربط بشكل فعال بين منظومة الإنتاج والتسويق المحلي والخارجي.
- إلتزام الحكومة بوضع نظام كفء للمعلومات يمكن الفلاح من التعرف على نحو دقيق على احتياجات المحالج والسوق العالمي من القطن المصرى بشكل دوري، وبما يضمن تحقيق التعاون البناء بين الفلاح والحكومة فى تنفيذ الإستراتجية الخاصة باستهداف زراعة ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف فدان سنويا، على أن يتركز معظمها فى الأقطان التي تتسم بارتفاع الطلب العالمي عليها.
- إنشاء ١٧٥ حلقة تسويق فى المراكز الإدارية المختلفة، لتكون هذه الحلقات بمثابة نقطة التقاء بين الفلاح والتجار ومؤسسات التمويل.
- تفعيل دور جمعية منتجي الأقطان، على نحو يمكنها من تطوير أنظمة حديثة للتعاقد مع المغازل المحلية، بالشكل الذي يحقق الربط بين منظومة الإنتاج والتسويق، مع استهداف قيام التعاونيات بدور فاعل فى هذا الشأن.